يا عمال العالم، اتحدو!

لينين

الدولـة والـثـورة

تعاليم ماركس حول الدولة،
ومهمات البروليتاريا في الثورة[1]

ترجمة الياس شاهين

من دار النشر

تمت ترجمة مؤلف فلاديمير إيليتش لينين "الدولة والثورة" نقلاً عن المجلد ٣٣ من الطبعة الروسية الخامسة لمؤلفات لينين التي أعدها معهد الماركسية–اللينينية لدى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفييتي.

طبع في الاتحاد السوفييتي
دار التقدم
موسكو

الفهرس

مقدمة للطبعة الأولى ٥
مقدمة للطبعة الثانية ٧
الفصل الأول – المجتمع الطبقي والدولة ٨
١– الدولة هي نتاج استعصاء التناقضات الطبقية ٨
٢– فصائل خاصة من رجال مسلحين، وسجون، الخ. ١٢
٣– الدولة أداة لاستثمار الطبقة المظلومة ١٦
٤– الثورة العنيفة و "اضمحلال" الدولة ٢٠
الفصل الثاني – الدولة والثورة. خبرة سنوات ١٨٤٨–١٨٥١ ..... ٢٨
١– عشية الثورة ٢٨
٢ – حاصل الثورة ٣٣
3 – وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢ ..... ٤٠
الفصل الثالث – الدولة والثورة – خبرة كومونة باريس سنة ١٨٧١–
تحليل ماركس ٤٣
١ – بم تتخلص البطولة في محاولة الكومونيين؟ ٤٣
٢ – بم يستعاض عن آلة الدولة المحطمة؟ ٤٨
٣ – القضاء على البرلمانية ٥٣
٤ – تنظيم وحدة الأمة ٦٠
٥– القضاء على الطفيلي، على الدولة ٦٤
الفصل الرابع – تتمة. شروح إضافية لأنجلس ٦٧
١– " مسألة المساكن " ٦٧
٢– جدال مع الفوضويين ٧٠

٣- رسالة إلى بيبل ٧٥
٤- انتقاد مشروع برنامج أرفورت ٧٨
٥ – مقدمة سنة ١٨٩١ لمؤلف ماركس "الحرب الأهلية"..... ٨٦
٦ – أنجلس ومسألة تجاوز الديمقراطية ٩٣
الفصل الخامس – الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة ٩٧
١ – صياغة ماركس للمسألة..... ٩٧
٢ – الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية ١٠٠
٣ – الطور الأول من المجتمع الشيوعي ١٠٦
٤ – الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي ١١٠
الفصل السادس – ابتذال الانتهازيين للماركسية.....١١٩
١ – جدال بليخانوف مع الفوضويين ١١٩
٢ – جدال كاوتسكي مع الانتهازيين.....١٢١
٣ – جدال كاوتسكي مع بانيكوك.....١٢٩
تنبيه إلى القارئ في الطبعة الأولى.....١٤٠
دليل الأسماء ١٤١

مقدمة للطبعة الأولى

في الوقت الحاضر تكتسب مسألة الدولة أهمية خاصة سواء من الناحية النظرية أم من الناحية العملية السياسية.

فالحرب الإمبريالية قد عجلت وشددت لأقصى حد سير تحول الرأسمالية الاحتكارية إلى رأسمالية الدولة الاحتكارية. والظلم الفظيع الذي تقاسيه جماهير الشغيلة من قبل الدولة التي تلتحم أوثق فأوثق باتحادات الرأسماليين ذات الحول والطول يغدو أفظع فأفظع. والبلدان المتقدمة– ونقصد "مؤخراتها" – تتحول بالنسبة للعمال إلى سجون عسكرية للأشغال الشاقة.

إن الأهوال والنكبات المنقطعة النظير والناجمة عن الحرب التي تستطيل، تجعل الجماهير في حالة لا تطاق وتشدد سخطها. أن الثورة البروليتارية العالمية تتصاعد بصورة بينة.

ومسألة موقفها من الدولة تكتسب أهمية عملية.

إن عناصر الانتهازية التي تراكمت في غضون عشرات السنين من التطور السلمي نسبياً أنشأت تيار الاشتراكية–الشوفينية السائدة في الأحزاب الاشتراكية الرسمية في العالم بأسره. وهذا التيار (بليخانوف، بوتريسوف، بريشكوفسكايا، روبانوفيتش ثم المقنعون بقناع شفاف، السادة تسيريتيلي، تشيرنوف وشركاهما في روسيا، شيدمان، ليغين، دافيد وإضرابهم في ألمانيا، رينودل، غيد، فاندرفيلده في فرنسا وبلجيكا، هايندمان والفابيون[٢] في انجلترا، وهلم جراً وهلم جراً)، وهو الاشتراكية قولاً والشوفينية فعلاً، يتميز بكون "زعماء الاشتراكية" يتكيفون بذلة وحقارة ليس فقط وفق مصالح برجوازيتهم" الوطنية، بل، وعلى وجه الدقة، وفق مصالح دولتهم"، إذ أن أكثرية ما يدعى بالدول الكبرى تستثمر وتستعبد منذ زمن طويل جملة من الشعوب الصغيرة والضعيفة. وما الحرب

الإمبريالية سوى حرب من أجل اقتسام وإعادة اقتسام هذا النوع من الغنيمة. والنضال من أجل تحرير جماهير الشغيلة من نفوذ البرجوازية بوجه عام والبرجوازية الإمبريالية بوجه خاص يستحيل بدون النضال ضد الأوهام الانتهازية بصدد "الدولة".

في البدء سننظر في تعاليم ماركس وأنجلس بشأن الدولة متناولين بإسهاب خاص ما نسي أو تعرض للتشويه الانتهازي من نواحي هذه التعاليم. وبعد ذلك سندرس بصورة خاصة الممثل الرئيسي لهذه التشويهات، كارل كاوتسكي، أشهر زعماء الأممية الثانية (سنوات ١٨٨٩- ١٩١٤) التي أفلست إفلاساً مشيناً للغاية أثناء الحرب الراهنة. وسنستخلص في النهاية الاستنتاجات الرئيسية من خبرة الثورتين الروسيتين، ثورة سنة ١٩٠٥ وثورة سنة ١٩١٧ بوجه خاص. ويبدو أن هذه الأخيرة تنهي في الوقت الحاضر (أوائل آب – أغسطس- سنة ١٩١٧) المرحلة الأولى من تطورها، ولكن هذه الثورة بأكملها لا يمكن فهمها بوجه عام إلا باعتبارها حلقة من حلقات سلسلة الثورات البروليتارية الاشتراكية التي تثيرها الحرب الإمبريالية. وهكذا، فإن مسألة موقف الثورة البروليتارية الاشتراكية من الدولة لا تكتسب أهمية سياسية عملية وحسب، بل تغدو كذلك مسألة ملحة من مسائل الساعة، باعتبارها مسألة تبيان ما ينبغي للجماهير أن تفعله في المستقبل القريب للخلاص من نير رأس المال.

المؤلف

آب (أغسطس) سنة ١٩١٧.

مقدمة للطبعة الثانية

تصدر هذه الطبعة، الثانية، دون أي تغيير تقريباً، إذ لم يضف عليها غير المقطع الثالث في الفصل الثاني.

المؤلف

موسكو.

١٧ كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٩١٨.

الفصل الأول

المجتمع الطبقي والدولة

1- الدولة هي نتاج استعصاء التناقضات الطبقية

يحدث الآن لتعاليم ماركس ما حدث أكثر من مرة في التاريخ لتعاليم المفكرين الثوريين وزعماء الطبقات المظلومة في نضالها من أجل التحرر. ففي حياة الثوريين العظام كانت الطبقات الظالمة تجزيهم بالملاحقات الدائمة وتتلقى تعاليمهم بغيظ وحشي أبعد الوحشية وحقد جنوني أبعد الجنون وبحملات من الكذب والافتراء وقحة أبعد القحة. وبعد وفاتهم تقوم محاولات لجعلهم أيقونات لا يرجى منها نفع أو ضر، لضمهم، إن أمكن القول، إلى قائمة القديسين، ولإحاطة أسمائهم بهالة ما من التبجيل بقصد "تعزية" الطبقات المظلومة وتخبيلها، مبتذلة التعاليم الثورية **باجتثاث مضمونها** وثلم نصلها الثوري. وفي أمر " تشذيب" الماركسية على هذا النحو تلتقي الآن البرجوازية والانتهازيون داخل الحركة العمالية. ينسون، يستبعدون، يشوهون الجانب الثوري من التعاليم، روحها الثورية. ويضعون في المقام الأول ويطنبون في امتداح ما هو مقبول للبرجوازية أو يبدو لها مقبولاً.

فجميع الاشتراكيين–الشوفينيين هم الآن " ماركسيون"، بدون مزاح! والعلماء البرجوازيون الألمان الذين كانوا حتى الأمس متخصصين في استئصال الماركسية قد أخذوا يتحدثون أكثر فأكثر عن ماركس " ألماني وطني" ربى على ما يزعمون نقابات عمال منظمة خير تنظيم لشن حرب الغزو!

حيال هذا الوضع، حيال انتشار تشويه الماركسية انتشاراً منقطع النظير، يتلخص واجبنا قبل كل شيء في **بعث** تعاليم ماركس الحقيقية بشأن الدولة. وهذا يقتضي إيراد جملة من فقرات طويلة نقتبسها من مؤلفات ماركس وأنجلس بالذات.

والفقرات الطويلة تثقل البحث بطبيعة الحال دون أن تمهد البتة لجعله أقرب إلى الفهم. ولكن الاستغناء عنها أمر ليس في الإمكان بحال. ينبغي حتماً أن نقتبس من مؤلفات ماركس وأنجلس وبأتم شكل ممكن جميع الفقرات المتعلقة بمسألة الدولة أو، على الأقل، جميع الفقرات الفاصلة، لكيما يتمكن القارىء من أن يكوّن لنفسه بصورة مستقلة فكرة عن مجمل نظرات مؤسسي الاشتراكية العلمية وعن تطور هذه النظرات، وكذلك لكيما نبرهن استناداً إلى الوثائق ونوضح بجلاء تشويه هذه النظرات من قبل " الكاوتسكية" السائدة اليوم.

نبدأ من أوسع مؤلفات فريدريك أنجلس انتشاراً: "**أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**"، هذا المؤلف الذي صدرت طبعته السادسة في سنة ١٨٩٤ في شتوتغارت[٣]. ويتأتى علينا أن نترجم المقتبسات عن الأصل الألماني لأن التراجم الروسية، مع كثرتها، هي، في الأغلب، أما غير كاملة وأما مترجمة بصورة غير مرضية أبداً.

يقول أنجلس ملخصاً نتائج تحليله التاريخي:

"الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه. والدولة ليست كذلك "واقع الفكرة الأخلاقية"، "صورة وواقع العقل" كما يدعى هيغل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره؛ الدولة هي إفصاح عن واقع إن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حلة، وانه قد أنقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكيلا تقوم هذه

المتضادات، هذه الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة، بالتهام بعضها بعضاً وكذلك المجتمعات في نضال عقيم، لهذا أقتضى الأمر قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع، قوة تلطف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود " النظام". إن هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها، مع ذلك، فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر هي الدولة"(ص ١٧٧– ١٧٨ من الطبعة الألمانية السادسة).

في هذه الفقرة قد أعرب بأتم الوضوح عن الفكرة الأساسية التي تنطلق منها الماركسية في مسألة دور الدولة التاريخي وشأنها. فالدولة هي نتاج ومظهر **استعصاء التناقضات** الطبقية.

فان الدولة تنشأ حيث ومتى وبقدر ما لا يمكن من التوفيق بينها. وبالعكس، فان وجود الدولة يبرهن أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها.

وعلى وجه التدقيق يبدأ تشويه الماركسية من هذه النقطة الأساسية الهامة جداً ويتبع اتجاهين رئيسيين.

من جهة، الإيديولوجيون البرجوازيون ولا سيما الإيديولوجيون البرجوازيون الصغار، المضطرون تحت ضغط الوقائع التاريخية القاطعة، إلى الاعتراف بأن الدولة لا توجد إلا حيث توجد التناقضات الطبقية ويوجد النضال الطبقي، – " يصوّبون" ماركس بشكل يبدو منه أن الدولة هي هيئة **للتوفيق** بين الطبقات. برأي ماركس، لا يمكن للدولة أن تنشأ وأن تبقى إذا كان التوفيق بين الطبقات أمراً ممكناً. وبرأي الأساتذة والكتاب السياسيين من صغار البرجوازيين والتافهين الضيقي الأفق –الذين لا يتركون سانحة دون أن يستندوا إلى ماركس باستلطاف!– الدولة توفق بالضبط بين الطبقات. برأي ماركس، الدولة هي هيئة **للسيادة** الطبقية، هيئة **لظلم** طبقة من قبل طبقة أخرى، هي تكوين "نظام" يمسح هذا الظلم بمسحة القانون ويوطده، ملطفا اصطدام الطبقات. وبرأي الساسة صغار البرجوازيين، النظام هو بالضبط التوفيق بين

الطبقات، لا ظلم طبقة لطبقة أخرى؛ وتلطيف الاصطدام يعني التوفيق، لا حرمان الطبقات المظلومة من بعض وسائل وطرق النضال من أجل إسقاط الظالمين.

وهكذا، عندما طرحت، في ثورة سنة ١٩١٧، مسألة شأن الدولة ودورها بكل خطورتها، عندما طرحت عملياً باعتبارها مسألة عمل مباشر وفي النطاق الجماهيري، انزلق جميع الاشتراكيين–الثوريين[٤] والمناشفة[٥]، جميعهم دفعة واحدة ودون تحفظ، نحو النظرية البرجوازية الصغيرة القائلة أن "الدولة" "توفق" بين الطبقات. القرارات والمقالات التي وضعها ساسة هذين الحزبين بعدد لا يحصى، تتخللها من إلفها إلى يائها هذه النظرية التافهة البرجوازية الصغيرة، نظرية "التوفيق". أما أن الدولة هيئة لسيادة طبقة معينة **لا يمكن التوفيق بينها** وبين قطبها المضاد (الطبقة المضادة لها)، فهذا ما لا تستطيع الديمقراطية البرجوازية الصغيرة فهمه بحال. والموقف الذي يقفه من الدولة الاشتراكيون–الثوريون والمناشفة عندنا، هو دليل من أوضح الأدلة على أنهم ليسوا باشتراكيين قط (الأمر الذي كنا نحن البلاشفة نبرهنه على الدوام)، بل هم ديموقراطيون برجوازيون صغار ذوو عبارات تكاد تكون اشتراكية.

ومن الجهة الأخرى التشويه "الكاوتسكي" للماركسية، وهو أحسن تقنيعاً بكثير. فهو لا ينكر "نظرياً" لا واقع أن الدولة هي هيئة للسيادة الطبقية ولا واقع أن التناقضات الطبقية لا يمكن التوفيق بينها. ولكن يُغفل أو يطمس الأمر التالي: إذا كانت الدولة نتاج استعصاء التناقضات الطبقية، وإذا كانت قوة فوق المجتمع و "**تنفصل** عن المجتمع أكثر فأكثر"، فمن الواضح أن تحرير الطبقة المظلومة لا يمكن ليس بدون ثورة عنيفة وحسب، بل أيضاً **بدون القضاء** على جهاز سلطة الدولة الذي أنشأته الطبقة السائدة والذي يتجسد فيه هذا "لانفصال". إن هذا الاستنتاج، البديهي من الناحية النظرية، قد وصل إليه ماركس بأتم

الدقة، كما سنرى فيما يأتي، على أساس تحليل تاريخي ملموس لواجبات الثورة. وقد ... "نسي" كاوتسكي وشوه هذا الاستنتاج عينه، وسنتبين ذلك بالتفصيل فيما يأتي من البحث.

٣- فصائل خاصة من رجال مسلحين، وسجون، الخ.

يستطرد أنجلس قائلاً: "... وبالمقارنة مع التنظيم "**الجنسي**"[٦] القديم (العشائري أو القبلي) تتميز الدولة، أولاً، بتقسيم رعايا الدولة **بموجب تقسيم الأراضي**...".

وهذا التقسيم يبدو لنا "طبيعياً" ولكنه قد تطلب نضالاً طويلاً ضد التنظيم القديم على أساس القبائل أو العشائر.

"... والسمة المميزة الثانية هي تأسيس **السلطة العامة** التي لم تعد تنسجم مباشرة مع السكان المنظمين أنفسهم بأنفسهم في قوة مسلحة. وهذه السلطة العامة المميزة ضرورية لأن منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها قد غدت أمراً مستحيلاً منذ انقسام المجتمع إلى طبقات... وتوجد هذه السلطة العامة في كل دولة. وهي لا تتألف فقط من رجال مسلحين، بل كذلك من ملاحق مادية، من السجون ومختلف مؤسسات القسر التي كانت معدومة في المجتمع المنظم على أساس القبائل **(العشائر)**..."

إن أنجلس يشرح مفهوم "القوة" التي تسمى الدولة، القوة التي نشأت من المجتمع، ولكنها تضع نفسها فوقه وتنفصل عنه أكثر فأكثر. مم تتألف هذه القوة بصورة رئيسية؟ من فصائل خاصة من رجال مسلحين تحت تصرفهم السجون والخ..

يحق لنا أن نتحدث عن فصائل خاصة من رجال مسلحين لأن السلطة العامة الملازمة لكل دولة "لا تنسجم مباشرة" مع السكان المسلحين، مع "منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها".

إن أنجلس، شأن جميع المفكرين الثوريين العظام، يسعى ليلفت أنظار العمال الواعين إلى ما يبدو بالضبط في نظر الذهنية البرجوازية الصغيرة السائدة أقل ما يستحق الانتباه، إلى أكثر ما يبدو لها مألوفاً، مقدساً بأوهام متأصلة، بل يمكن القول، متحجرة. الجيش الدائم والشرطة هما الأداتان الرئيسيتان لقوة سلطة الدولة. ولكن كيف يمكن، يا ترى، أن يكون الأمر على غير ذلك؟

لا يمكن أن يكون الأمر على غير ذلك من وجهة نظر الأكثرية الساحقة من أوروبيي أواخر القرن التاسع عشر الذين توجه إليهم أنجلس والذين لم يعيشوا ولم يشاهدوا عن كثب أية ثورة كبرى.. فهم لا يفهمون أبداً ما هي "منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها". وعلى السؤال: لماذا غدا من الضروري وجود فصائل خاصة من رجال مسلحين (الشرطة والجيش النظامي) توضع فوق المجتمع وتنفصل عنه، يميل التافه الضيق الأفق في أوروبا الغربية وروسيا إلى الجواب بجملة من عبارات مقتبسة من سبنسر أو ميخايلوفسكي، مستشهداً بتعقد الحياة الاجتماعية، بتمايز الوظائف وهلم جراً.

وهذا الاستشهاد يبدو "علمياً" وهو ينوم بصورة ممتازة ذا الذهنية البرجوازية الصغيرة بطمسه الأمر الرئيسي والأساسي، أي انقسام المجتمع إلى طبقات متعادية عداء مستعصياً.

ولولا هذا الانقسام لكانت "منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها" تتميز بتعقيدها ورقي عتادها وغير ذلك عن منظمة بدائية لقطيع من القردة

المسلحين بالعصي أو عن منظمة الناس البدائيين أو الناس المنظمين في مجتمعات قبائلية، ولكن مثل هذه المنظمة تكون أمراً ممكنا.

ولكنها أمر مستحيل لأن المجتمع المتمدن منقسم إلى طبقات متعادية عداء مستعصياً يسفر تسلحها "العامل من تلقاء نفسه" عن تقاتلها بالسلاح. تتشكل الدولة وتنشأ قوة خاصة، فصائل خاصة من رجال مسلحين؛ وكل ثورة، بهدمها لجهاز الدولة، ترينا النضال الطبقي المكشوف، ترينا رأي العين كيف تحاول الطبقة السائدة أن تبعث ما في **خدمتها هي** من الفصائل الخاصة من الرجال المسلحين وكيف تحاول الطبقة المظلومة إنشاء منظمة جديدة من هذا النوع، كفوءاً، لا لخدمة المستثمرين، بل المستثمَرين،

في الفقرة المذكورة يطرح أنجلس نظرياً نفس المسألة التي تطرحها أمامنا كل ثورة كبرى عمليا، بجلاء، وفي نطاق عمل الجماهير، نعني مسألة العلاقات بين الفصائل "الخاصة" من الرجال المسلحين و "منظمة السكان المسلحة العاملة من تلقاء نفسها". وسنرى كيف تتوضح هذه المسألة عملياً بتجربة الثورات الأوروبية والروسية.

ولكن لنعد إلى مبحث أنجلس.

انه يبين إن هذه السلطة العامة تكون ضعيفة أحياناً، في بعض مناطق أميركا الشمالية مثلاً (يدور الحديث عن حالات نادرة في المجتمع الرأسمالي، وعن مناطق في أميركا الشمالية في عهدها ما قبل الإمبريالية، حيث كان يهيمن المعمر الحر).

ولكنها، عموماً، تتقوى:

"... تتقوى السلطة العامة بمقدار ما تتفاقم التناقضات الطبقية في داخل الدولة وبمقدار ما تزداد الدول المتلاصقة مساحة وسكاناً. انظروا على الأقل إلى أوروبا الراهنة حيث رفع النضال الطبقي والتنافس على الفتوحات السلطة

العامة إلى مستوى غدت معه تهدد بابتلاع المجتمع برمته بما فيه الدولة نفسها..."

لقد كتب ذلك في تاريخ لا يتجاوز مستهل سنوات العقد العاشر من القرن الماضي. فمقدمة أنجلس الأخيرة مؤرخة في ١٦ من حزيران (يونيو) سنة ١٨٩١. في ذلك الحين كان الانعطاف نحو الإمبريالية – بمعنى سيطرة التروستات سيطرة تامة وبمعنى حول وطول البنوك الكبرى وبمعنى عظمة نطاق السياسة الاستعمارية، الخ. – قد بدأ لتوه في فرنسا، وكان أضعف في أميركا الشمالية وفي ألمانيا. ومنذ ذلك الحين خطا "التنافس على الفتوحات" خطوة كبرى إلى الأمام، لاسيما والكرة الأرضية قد ظهرت في أوائل العقد الثاني من القرن العشرين مقتسمة نهائياً بين هؤلاء "الفاتحين المتنافسين"، أي بين الدول السلابة الكبرى. ومنذ ذلك الحين ازداد التسلح العسكري والبحري ازدياداً هائلاً وحرب النهب، حرب سنوات ١٩١٤– ١٩١٧ التي اندلعت من أجل سيطرة انجلترا أو ألمانيا على العالم، من أجل اقتسام الغنيمة، قد قربت من الكارثة التامة "ابتلاع" جميع قوى المجتمع من قبل سلطة دولة ضارية.

لقد استطاع أنجلس أن يبين منذ سنة ١٨٩١ أن "التنافس على الفتوحات" هو سمة من السمات الهامة المميزة لسياسة الدول الكبرى في الحقل الخارجي، في حين أن أنذال الاشتراكية–الشوفينية يعمدون في سنوات ١٩١٤– ١٩١٧، عندما كان هذا التنافس بالذات المشتد أضعافاً مضاعفة قد أسفر عن الحرب الإمبريالية، إلى تستير المصالح الاغتصابية لبرجوازيتهم" بعبارات "الدفاع عن الوطن" و "الدفاع عن الجمهورية والثورة" وما شاكل!

٣- الدولة أداة لاستثمار الطبقة المظلومة

للإنفاق على سلطة عامة مميزة تقف فوق المجتمع تلزم الضرائب وتلـزم ديون الدولة.

لقد كتب أنجلس: "... إن الموظفين، إذ يتمتعون بالسلطة العامـة وبحـق جباية الضرائب يصبحون، باعتبارهم هيئات المجتمع، **فوق** المجتمع. فالاحترام الطوعي الاختياري الذي كان يمحض لهيئات مجتمع **القبائل** (العشائر) لم يعـد يكفيهم حتى فيما لو كان باستطاعتهم اكتسابه...". وتوضع قوانين خاصة بشأن قداسة وحصانة الموظفين.

"فلاحقر شرطي" "سلطان" يفوق سلطان ممثلي **العشـيرة**، ولكـن رئـيس السلطة العسكرية نفسه في دولة متمدنة يغبط شيخ **العشـيرة** الـذي يمحضـه المجتمع "احتراماً لم يفرض بالعصا".

لقد طرحت هنا مسألة وضع الموظفين الممتاز باعتبارهم هيئـات سـلطة الدولة. والأمر الرئيسي هو أن نعلم: ما الذي يضعهم فوق المجتمع؟ وسـنرى كيف حلت كومونة باريس عملياً في سنة ١٨٧١ هذه المسألة النظرية وكيـف طمسها كاوتسكي رجعياً في سنة ١٩١٢.

"... بما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى لجم تضاد الطبقات؛ وبما إنها نشأت في الوقت نفسه ضمن الاصطدامات بين هذه الطبقات، فهي كقاعدة عامة دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً والتي تصبح عن طريق الدولـة الطبقـة السائدة سياسياً أيضاً وتكتسب على هذه الصورة وسائل جديدة لقمـع الطبقـة المظلومة واستثمارها...". فالدولة القديمة والدولة الإقطاعية لم تكونا وحـدهما هيئتين لاستثمار العبيد والأقنان، بل كذلك "الدولة التمثيلية الحديثـة هـي أداة لاستثمار العمل المأجور من قبل رأس المال. ومـع ذلـك فثمـة، كحـالات استثنائية، مراحل تبلغ فيها الطبقات المتصارعة درجة من توازن القوى تنـال

معها سلطة الدولة لفترة معينة نوعاً من الاستقلال حيال الطبقتين، مظهراً وسيطاً بينهما...". ومن هذا القبيل كان الحكم الملكي المطلق في القرنين السابع عشر والثامن عشر والبونابارتية في الأمبراطوريتين الأولى والثانية في فرنسا وبيسمارك في ألمانيا.

ومن هذا القبيل –نضيف نحن– حكومة كيرنسكي في روسيا الجمهورية بعد الانتقال إلى ملاحقة البروليتاريا الثورية، في البرهة التي كانت فيها السوفييتات **قد غدت** عاجزة من جراء قيادة الديموقراطيين صغار البرجوازيين ولم تكن فيها البرجوازية **بعد** قوية لحد يمكّن من حل السوفييتات على المكشوف.

في الجمهورية الديموقراطية – يستطرد أنجلس– "تمارس الثروة سلطتها بصورة غير مباشرة، ولكن بالشكل الأضمن": أولاً، عن طريق "الرشوة المباشرة للموظفين" (أميركا) وثانياً، عن طريق "التحالف بين الحكومة والبورصة" (فرنسا وأميركا):

وفي الوقت الحاضر "رقت" الإمبريالية وسيطرة البنوك إلى حد فن خارق هاتين الوسيلتين من وسائل الدفاع عن سلطان الثروة وممارسة هذا السلطان في أية جمهورية ديمقراطية كانت. فإذا كان السيد بالتشينسكي، مثلاً، عندما كانت الجمهورية الديموقراطية بروسيا في أشهرها الأولى بالذات –ويمكن القول في شهر العسل لقران "الاشتراكيين"، الاشتراكيين–الثوريين والمناشفة، بالبرجوازية ضمن الحكومة الأئتلافية– قد عرقل جميع التدابير الموجهة لكبح جماح الرأسماليين وسلبهم ونهبهم للخزينة العامة بالطلبيات العسكرية، وإذا كان السيد بالتشينسكي الذي خرج من الوزارة فيما بعد (واستعيض عنه طبعاً ببالتشينسكي أخر لا يختلف عنه في شيء) قد "كوفيء" من قبل الرأسماليين بمنصب راتبه ١٢٠٠٠٠ روبل في السنة – فبم يوصف ذلك؟ أهو رشوة

مباشرة أم غير مباشرة؟ أهو تحالف الحكومة مع سينديكات الرأسماليين أم علاقات ودية "فقط لا غير"؟ وما هو الدور الذي يلعبه تشيرنوف وتسيريتيلي وافكسنتييف وسكوبيليف ومن على شاكلتهم؟ أهم حلفاء " مباشرون" لأصحاب الملايين سارقي الخزينة، أم غير مباشرين وحسب؟

إن سلطان "الثروة" هو كذلك أضمن في ظل الجمهورية الديمقراطية لأنه لا يتوقف على هذه النواقص أو تلك للآلية السياسية وعلى غلاف الرأسمالية السياسي الرديء. فالجمهورية الديموقراطية هي أحسن غلاف سياسي ممكن للرأسمالية، ولذا فرأس المال، إذ يستولي على هذا الغلاف الأفضل (عن طريق بالتشينسكي وتشيرنوف وتسيريتيلي ومن لف لفهم) يقيم سلطته على أساس مكين، على أساس مضمون لحد لا يمكن معه **لأي** تبديل في الأشخاص ولا في المؤسسات ولا في الأحزاب في الجمهورية البرجوازية الديموقراطية أن يزعزع هذه السلطة.

كذلك يجدر بالذكر أن أنجلس يصف بصورة جلية قاطعة حق الانتخاب العام أيضاً بأنه أداة لسيادة البرجوازية. فقد قال آخذاً بعين الاعتبار بصورة جلية الخبرة التي اكتسبتها الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية خلال وقت طويل أن حق الانتخاب العام هو

"دليل نضج الطبقة العاملة. ولا يمكنه أن يكون ولن يكون أبداً أكثر من ذلك في الدولة الراهنة".

أن الديموقراطيين صغار البرجوازيين، أشباه الاشتراكيين–الثوريين والمناشفة في بلادنا، وكذلك أشقاءهم، جميع الاشتراكيين–الشوفينيين والانتهازيين في أوروبا الغربية، ينتظرون من حق الانتخاب العام "أكثر" من ذلك بالضبط. أنهم يؤمنون هم أنفسهم ويوهمون الشعب بفكرة مغلوطة مفادها

أن حق الانتخاب العام "في الدولة الراهنة" يستطيع أن يظهر في الواقع إرادة أكثرية الشغيلة وأن يضمن تطبيقها.

لا يسعنا هنا غير الإيماء إلى هذه الفكرة المغلوطة، غير الإشارة إلى أن تصريح أنجلس الجلي والدقيق والملموس تماماً تشوهه في كل لحظة دعاية وتحريض الأحزاب الاشتراكية "الرسمية" (أي الانتهازية). فتتمة عرضنا لنظرات ماركس وأنجلس عن الدولة "الراهنة" تبين بالتفصيل مبلغ البطلان في الفكرة التي ينبذها هنا أنجلس.

يعطي أنجلس في أوسع مؤلفاته انتشاراً خلاصة عامة لنظراته بالعبارات التالية:

"وهكذا، فالدولة لم توجد منذ الأزل. فقد وجدت مجتمعات كانت في غنى عن الدولة ولم يكن لديها أية فكرة عن الدولة وسلطة الدولة. وعندما بلغ التطور الاقتصادي درجة اقترنت بالضرورة بانقسام المجتمع إلى طبقات، غدت الدولة بحكم هذا الانقسام أمراً ضرورياً. ونحن نقترب الآن بخطوات سريعة من درجة في تطور الإنتاج لا يكف عندها وجود هذه الطبقات عن أن يكون ضرورة وحسب، بل يصبح عائقاً مباشراً للإنتاج. ستزول الطبقات بالضرورة كما نشأت في الماضي بالضرورة. ومع زوال الطبقات ستزول الدولة بالضرورة. والمجتمع الذي ينظم الإنتاج تنظيماً جديداً على أساس اتحاد المنتجين بحرية وعلى قدم المساواة، سيرسل آلة الدولة بأكملها إلى حيث ينبغي أن تكون حينذاك: إلى متحف العاديات بجانب المغزل البدائي والفأس البرونزية".

لا يصادف المرء هذا المقتبس إلا غراراً فيما تصدره الاشتراكية-الديموقراطية المعاصرة من مطبوعات الدعاية والتحريض. ولكن حتى عندما يصادف هذا المقتبس فإنما يوردونه في أغلب الأحيان وكأنهم ينحنون أمام

أيقونة، أي للإفصاح الرسمي عن إجلال أنجلس، دون أية محاولة لامعان الفكر في مدى سعة وعمق نطاق الثورة الذي يفترضه "إرسال آلة الدولة بأكملها إلى متحف العاديات". بل انه في الأغلب لا يلاحظ أن ثمة فهماً لما يسميه أنجلس بآلة الدولة.

٤- الثورة العنيفة و "اضمحلال" الدولة

إن كلمات أنجلس عن "اضمحلال" الدولة تحظى بدرجة من الشهرة، ويستشهد بها بدرجة من التكرار، وتبين كنه تكييف الماركسية المعتاد تبعاً للانتهازية بدرجة من الوضوح بحيث إنه لا بد من تناولها بإسهاب. فلنورد كامل الفقرة التي اقتبست منها:

"تأخذ البروليتاريا سلطة الدولة وتحول وسائل الإنتاج قبل كل شيء إلى ملك للدولة. ولكنها تقضي بذلك على نفسها بوصفها بروليتاريا، تقضي بذلك على كل الفوارق الطبقية وجميع المتضادات الطبقية وعلى الدولة في الوقت نفسه بوصفها دولة. أن المجتمع الذي وجد ولا يزال والذي يتحرك ضمن المتضادات الطبقية كان بحاجة إلى الدولة، أي إلى منظمة للطبقة المستثمرة للإبقاء على ظروف إنتاجها الخارجية، وأذن بوجه خاص لإبقاء الطبقة المستثمرة قسراً في ظروف القمع الناجمة عن أسلوب الإنتاج القائم (العبودية، القنانة، العمل المأجور). لقد كانت الدولة الممثل الرسمي للمجتمع بأكمله، تركزه في جسم منظور، ولكنها لم تكن كذلك إلا بمقدار ما كانت دولة تلك الطبقة التي كانت وحدها تمثل في عصرها المجتمع بأكمله: في العصور القديمة كانت دولة ملاكي العبيد – مواطني الدولة، وفي القرون الوسطى كانت دولة الأعيان الإقطاعيين، وهي في زمننا دولة البرجوازية. وعندما تصبح

الدولة، أخيراً، ممثل المجتمع بأكمله حقاً، عندئذ تجعل نفسها بنفسها أمراً لا لزوم له. وعندما لا تبقى أية طبقة اجتماعية ينبغي قمعها؛ وعندما تزول مع السيطرة الطبقية ومع الصراع في سبيل البقاء الفردي، هذا الصراع الناجم عن الفوضى الراهنة في الإنتاج، تلك الاصطدامات وأعمال الشطط (التطرف) الناتجة عن هذا الصراع، لا يبقى هناك ما ينبغي قمعه، ولا تبقى أيضاً ضرورة لقوة خاصة للقمع، للدولة. وأول عمل تبرز فيه الدولة حقاً بوصفها ممثل المجتمع بأكمله –تملك وسائل الإنتاج باسم المجتمع– هو في الوقت نفسه آخر عمل تقوم به بوصفها دولة. وعندئذ يصبح تدخل الدولة في العلاقات الاجتماعية أمراً لا لزوم له في ميدان بعد آخر ويخبو من نفسه. وبدلاً من حكم الناس ينشأ توجيه الأمور وإدارة عمليات الإنتاج. الدولة لا "تلغى"، إنها تضمحل. وعلى هذا الأساس ينبغي تقييم عبارة "الدولة الشعبية الحرة"، هذه العبارة التي كان لها حق البقاء بعض الوقت للتحريض ولكنها باطلة في آخر التحليل من وجهة النظر العلمية. وعلى هذا الأساس ينبغي كذلك تقييم مطلب من يسمون بالفوضويين القائل بإلغاء الدولة بين عشيه وضحاها" (**"ضد دوهرينغ"**."**السيد أوجين دوهرينغ يقلب العلم**"، ص ٣٠١–٣٠٣، الطبعة الألمانية الثالثة).

بوسعنا أن نقول دون أن نخشى الزلل أن الصيغة القائلة أن الدولة "تضمحل"، برأي ماركس وخلافاً للنظرية الفوضوية القائلة

بـ"إلغاء" الدولة، هي كل ما بقي من فقرة أنجلس هذه الغنية جداً بالأفكار، مكتسباً حقاً للفكر الاشتراكي في الأحزاب الاشتراكية الراهنة: إن بتر الماركسية على هذا الشكل يعني الهبوط بها إلى حضيض الانتهازية، إذ إن كل ما يبقى بعد هذا "التأويل" هو تصور مبهم عن تغير بطيء، موزون، تدريجي، عن انعدام القفز والأعاصير، عن انعدام الثورة. إن مفهوم "اضمحلال" الدولة

بالمعنى الشائع، المنتشر عموماً والجماهيري، إن أمكن التعبير، يعني دون شك طمس الثورة إن لم يعن إنكارها.

بيد أن هذا "التأويل" هو تشويه فظ جداً للماركسية، مفيد للبرجوازية وحدها، ويقوم نظرياً على نسيان ظروف واعتبارات هامة للغاية ذكرت مثلاً في فقرة أنجلس "**التلخيصية**" التي أوردناها كاملة.

أولاً. في مستهل هذه الفقرة بالذات يقول أنجلس أن البروليتاريا، إذ تأخذ سلطة الدولة، "تقضي بذلك على الدولة بوصفها دولة". أما معنى ذلك فمن "غير المألوف" التفكير فيه. ففي المعتاد يهمل هذا الأمر بصورة تامة أو يعزى إلى شيء ما بمثابة "ضعف هيغلي" عند أنجلس. وفي الواقع تعرب هذه الكلمات باقتضاب عن خبرة ثورة من أكبر الثورات البروليتارية، عن خبرة كومونة باريس ١٨٧١، الأمر الذي سنتحدث عنه بتفصيل في مكانه. هنا يتحدث أنجلس في الواقع عن "قضاء" الثورة البروليتارية على دولة **البرجوازية**، في حين أن ما قاله عن الاضمحلال يخص بقايا الدولة البروليتارية بعد الثورة الاشتراكية. الدولة البرجوازية لا "تضمحل" برأي أنجلس، ولكن "تقضي عليها" البروليتاريا في الثورة. تضمحل بعد هذه الثورة الدولة البروليتارية أو شبه الدولة.

ثانياً. الدولة هي "قوة خاصة للقمع". أن أنجلس قد أعطى هنا بأتم الوضوح تعريفه الرائع هذا والعميق منتهى العمق. ويستنتج منه أن "القوة الخاصة لقمع" البروليتاريا من قبل البرجوازية، لقمع الملايين من الشغيلة من قبل حفنات من الأغنياء لا بد أن يستعاض عنها "قوة خاصة لقمع" البرجوازية من قبل البروليتاريا (ديكتاتورية البروليتاريا). وفي هذا كنه "القضاء على الدولة بوصفها دولة". وفي هذا كنه "عملية" تملك وسائل الإنتاج باسم المجتمع. ومن

الواضح بداهة أن **مثل هذه** الاستعاضة عن "قوة خاصة" (برجوازية) بـــ"قوة خاصة" أخرى (بروليتارية) لا يمكنها بتاتاً أن تتم بشكل "اضمحلال".

ثالثاً. يتكلم أنجلس عن "الاضمحلال" أو حتى، وهو تعبير أبرز وأجمل، عن "الخبو" قاصداً بأتم الوضوح والجلاء مرحلة **ما بعد** "تملك الدولة لوسائل الإنتاج باسم المجتمع كله"، أي مرحلة **ما بعد** الثورة الاشتراكية. ونحن جميعنا نعلم أن الشكل السياسي "للدولة" في هذه المرحلة هو الديموقراطية الاتم. ولكن لم يدر في خلد أحد من الانتهازيين الذين يشوهون الماركسية دونما خجل أن الحديث يدور هنا عند أنجلس، بالتالي، عن "خبو" و "اضمحلال" **الديموقراطية**. ويبدو ذلك لأول وهلة في منتهى الغرابة. ولكن "لا يستطيع أن يفهم ذلك" غير الذين لم يصل بهم تفكيرهم إلى أن الديموقراطية هي أيضاً دولة وأن الديموقراطية تزول هي أيضاً، تبعاً لذلك، عندما تزول الدولة. الدولة البرجوازية لا يستطيع "القضاء" عليها غير الثورة. والدولة بوجه عام، أي الديمقراطية الاتم، يمكنها أن "تضمحل" وحسب.

رابعاً. صاغ أنجلس موضوعته المشهورة: "الدولة تضمحل" شارحاً بصورة مباشرة وملموسة أن هذه الموضوعة موجهة في وقت معاً ضد الانتهازيين وضد الفوضويين. هذا وقد وضع أنجلس في المقام الأول الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين والمستخلص من موضوعة "اضمحلال الدولة".

بإمكان المرء أن يراهن بأن ٩٩٩٠ من كل ١٠٠٠٠ شخص قرأوا أو سمعوا عن "اضمحلال" الدولة لا يعرفون بتاتاً أو لا يذكرون أن أنجلس يوجه استنتاجات من هذه الموضوعة ليس فقط ضد الفوضويين، وعلى أن تسعة من الأشخاص العشرة الباقين لا يعرفون، أغلب الظن، ما هي "الدولة الشعبية الحرة" ولماذا يتضمن الهجوم على هذا الشعار هجوماً على الانتهازيين. هكذا يكتب التاريخ! وهكذا يجري بصورة غير ملحوظة تحوير التعاليم الثورية

العظمى تبعاً لروح التفاهة وضيق الأفق السائدة. فان الاستنتاج الموجه ضد الفوضويين قد كرر ألف مرة، وحقر وحشي في الرؤوس بالشكل الأكثر ابتذالاً وأكتسب متانة الأوهام. أما الاستنتاج الموجه ضد الانتهازيين فقد طمسوه و "نسوه"!

"الدولة الشعبية الحرة" كانت مطلباً في برنامج الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان في سنوات العقد الثامن وشعاراً من شعاراتهم الشائعة. وهذا الشعار خال من كل مضمون سياسي عدا الوصف البرجوازي الصغير الطنان لمفهوم الديموقراطية. ولما كانوا يلمحون علناً في هذا الشعار إلى الجمهورية الديموقراطية كان أنجلس مستعداً "لتبريره" "بعض الوقت" من وجهة نظر التحريض. ولكن هذا الشعار كان انتهازياً، لأنه لم يفصح فقط عن تجميل الديموقراطية البرجوازية، بل وكذلك عن عدم فهم النقد الاشتراكي لكل دولة بوجه عام. نحن نؤيد الجمهورية الديموقراطية لأنها بالنسبة إلى البروليتاريا الشكل الأفضل للدولة في عهد الرأسمالية، ولكن لا يحق لنا أن ننسى أن عبودية العمل المأجور هي نصيب الشعب حتى في الجمهورية البرجوازية الأكثر ديموقراطية. وبعد. إن كل دولة هي "قوة خاصة لقمع" الطبقة المظلومة. ولذا **فكل** دولة **ليست** حرة **وليست** شعبية. وقد شرح ماركس وأنجلس ذلك مراراً وتكراراً لرفاقهما الحزبيين في سنوات العقد الثامن[٧] .

خامساً. إن مؤلف أنجلس ذاته الذي يتذكر منه الجميع المحاكمة بصدد اضمحلال الدولة يتضمن محاكمة بصدد أهمية الثورة العنيفة. فالتقدير التاريخي لدورها يتحول عند أنجلس إلى تقريظ حق للثورة العنيفة. و "ما من أحد يذكر" ذلك. فالحديث بله مجرد التفكير بأهمية هذه الفكرة غير مألوف في الأحزاب الاشتراكية الحالية، وفي الدعاية والتحريض اليوميين بين الجماهير

ليس لهذه الأفكار أي دور. هذا في حين أنها تقترن بفكرة "اضمحلال" الدولة اقتراناً وثيقاً، وتكون معها كلاً مترابطاً.

وها هي ذي محاكمة أنجلس هذه:

"... أما أن العنف يلعب في التاريخ كذلك دوراً آخر" (عدا ما يسبب من شر) "وبالضبط دوراً ثورياً، وإنه، كما قال ماركس، المولدة لكل مجتمع قديم حامل بمجتمع جديد[٨] ، وأن العنف هو تلك الأداة التي تشق الحركة الاجتماعية بواسطتها لنفسها الطريق وتحطم الأشكال السياسية المتحجرة والميتة – عن كل ذلك لم ينبس السيد دوهرينغ بكلمة. إنه يسلم فقط، مع إطلاق الزفرات والأنات، بأن إسقاط السيطرة القائمة على الاستثمار قد يتطلب العنف، ويا للأسف، لأن كل استعمال للعنف يضعف، كما قال، معنويات من يلجأ إليه. وذلك يقال رغم ما نعلم من مبلغ النهوض الأخلاقي والفكري الذي كان ينجم عن كل ثورة ظافرة! وذلك يقال في ألمانيا حيث من شأن الاصطدام العنيف، الذي قد يفرض على الشعب، أن يتسم، على أقل تقدير، بمزية استئصال روح الخنوع التي تغلغلت في وعي الأمة من جراء إهانات حرب الثلاثين سنة[٩]. أن تفكير الخوارنة هذا، السقيم، الهزيل، العاجز، يجرأ على فرض نفسه على الحزب الذي لم يعرف التاريخ مضارعاً لروحه الثورية!" (**"ضد دوهرينغ"** ص ١٩٣، حسب الطبعة الألمانية. الثالثة، نهاية الفصل الرابع من القسم الثاني). وكيف السبيل إلى الجمع في تعاليم واحدة بين هذا التقريظ للثورة العنيفة، الذي ظل أنجلس يقدمه بإلحاح للاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٤، أي حتى وفاته، وبين نظرية "اضمحلال" الدولة؟

في المعتاد يجمعون بين هذه وتلك جمعاً اختيارياً، عن طريق الاقتطاف الكيفي غير المبدئي أو السفسطائي (أو لإرضاء القابضين على السلطة) لهذه الموضوعة طوراً وطوراً لتلك علماً بأنه في تسع وتسعين حالة من مئة، أن لم

يكن أكثر، يوضع "الاضمحلال" بالذات في المقام الأول. يستعاض عن الديالكتيك بالمذهب الاختياري، وهذا التصرف حيال الماركسية هو الظاهرة المألوفة للغاية والأوسع انتشاراً في الأدب الاشتراكي–الديموقراطي الرسمي في أيامنا. وهذه الاستعاضة ليست طبعاً ببدعة مستحدثة، فقد لوحظت حتى في التاريخ الفلسفة اليونانية الكلاسيكية. إن إظهار الاختيارية بمظهر الديالكتيك في حالة تحوير الماركسية تبعاً للانتهازية، يخدع الجماهير بأسهل شكل، يرضيها في الظاهر، إذ يبدو وكأنه يأخذ بعين الاعتبار جميع نواحي العملية، جميع اتجاهات التطور، جميع المؤثرات المتضادة الخ. ، ولكنه في الواقع لا يعطي أي فكرة منسجمة وثورية عن عملية تطور المجتمع.

لقد قلنا فيما تقدم وسنبين بمزيد من التفصيل فيما يأتي من البحث أن تعاليم ماركس وأنجلس بصدد حتمية الثورة العنيفة تتعلق بالدولة البرجوازية. فهذه لا يمكن الاستعاضة عنها بدولة بروليتارية (ديكتاتورية البروليتاريا) عن طريق " الاضمحلال"، لا يمكن، كقاعدة عامة، إلا بالثورة العنيفة. فالتقريظ الذي خصها به أنجلس والذي يتفق كل الاتفاق مع تصريحات ماركس العديدة (فلنتذكر خاتمة "**بؤس الفلسفة**" وخاتمة "**البيان الشيوعي**" حيث ينادي باعتزاز وعلى المكشوف بحتمية الثورة العنيفة، ولنتذكر انتقاد **برنامج غوتا** سنة ١٨٧٥، الذي جاء بعد نحو ثلاثين سنة، والذي قرّع فيه **ماركس** انتهازية هذا البرنامج دون رحمة[١٠])، –إن هذا التقريظ ليس قط من قبيل "الكلف"، ليس قط من قبيل بهرج الكلام، ولا من قبيل الحماسة في الجدال. أن ضرورة تربية الجماهير بصورة دائمة بروح هذه النظرة **وهذه** النظرة بالذات للثورة العنيفة هي أساس تعاليم ماركس وأنجلس **بأكملها**. وخيانة تعاليمهما من قبل التيارين الاشتراكي–الشوفيني والكاوتسكي السائدين اليوم تتجلى بوضوح خاص في نسيان هؤلاء وأولئك **لهذه** الدعاية، **لهذا** التحريض.

إن الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بدولة بروليتارية لا تمكــن بــدون ثورة عنيفة. والقضاء على الدولة البروليتارية، أي على كل دولة، لا يمكن عن غير طريق "الاضمحلال".

لقد طور ماركس وأنجلس هذه النظرات بصورة مفصلة وملموسة دارسين كل وضع ثوري بعينه ومحللين عبر خبرة كل ثورة بعينها. وها نحن ننتقل إلى هذا القسم من تعاليمهما وهو دون شك أهم أقسامها.

الفصل الثاني

الدولة والثورة.

خبرة سنوات ١٨٤٨– ١٨٥١

١- عشية الثورة

إن "**بؤس الفلسفة**" و "**البيان الشيوعي**"، وهما باكورتا الماركسية الناضجة، يعودان بالضبط لعشية ثورة سنة ١٨٤٨. وبحكم هذا الواقع نجد فيهما لحد ما، إلى جانب بسط الأسس العامة للماركسية، انعكاسا للوضع الثوري الملموس القائم آنذاك، ولذا ربما يكون من الأصوب تحليل

ما قاله مؤلفا هذين الكتابين عن الدولة مباشرة قبل بسطهما الاستنتاجات التي استخلصاها من خبرة سنوات ١٨٤٨–١٨٥١.

قال ماركس في "**بؤس الفلسفة**":

"... في مجرى التطور ستحل الطبقة العاملة محل المجتمع البرجوازي القديم رابطة لا مكان فيها للطبقات

وتضادها؛ ولن تكون ثمة أي سلطة سياسية بمعنى الكلمة الخاص، لأن السلطة السياسية بالذات هي الإفصاح الرسمي عن تضاد الطبقات في قلب المجتمع البرجوازي" (ص ١٨٢ من الطبعة الألمانية لسنة ١٨٨٥).

ومن المفيد أن نقارن هذا العرض العام لفكرة زوال الدولة بعد القضاء على الطبقات مع العرض الوارد في "**البيان الشيوعي**" الذي كتبه ماركس وأنجلس بعد عدة أشهر، أي في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٨٤٧:

"... عندما وصفنا أهم المراحل في تطور البروليتاريا، تتبعنا الحرب الأهلية المستترة لهذا الحد أو ذلك والجارية في المجتمع إلى الحد الذي تتقلب معه إلى ثورة مكشوفة وتؤسس فيه البروليتاريا سيادتها عن طريق إسقاط البرجوازية بالعنف...

... رأينا فيما تقدم إن الخطوة الأولى في الثورة العمالية هي تحول" (حرفياً: ترقي) "البروليتاريا إلى طبقة سائدة، الظفر بالديموقراطية.

تستفيد البروليتاريا من سيادتها السياسية لكيما تنتزع بالتدريج من البرجوازية كامل رأس المال وتمركز جميع أدوات الإنتاج في يد الدولة، أي في يد البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة ولكيما تزيد بأسرع ما يمكن القوى المنتجة" (ص ٣١ و ٣٧ من الطبعة الألمانية السابعة لسنة ١٩٠٦).

نرى هنا صيغة لفكرة من أروع وأهم الأفكار الماركسية في مسألة الدولة، أي فكرة "ديكتاتورية البروليتاريا" (كما غدا ماركس وأنجلس يقولان بعد كومونة باريس)، ثم تعريفاً للدولة في منتهى الأهمية أيضاً في عداد "ما نسي من كلمات" الماركسية. "**الدولة، أي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة**".

إن تعريف الدولة هذا، عدا أنه لم يشرح قط في مطبوعات الدعاية والتحريض المسيطرة الصادرة عن الأحزاب الاشتراكية-الديموقراطية

الرسمية، قد نسي، فضلاً عن ذلك، بالضبط لان التوفيق بينه وبين الإصلاحية لا يمكن بوجه، ولأنه يفقأ عين الأوهام الانتهازية والبرجوازية الصغيرة المعتادة بصدد "تطور الديموقراطية السلمي".

البروليتاريا بحاجة إلى الدولة –هذا ما يكرره جميع الانتهازيين، والاشتراكيين–الشوفينيين والكاوتسكيين، مؤكدين إن هذه هي تعاليم ماركس و "**تاسين**" أن يضيفوا، أولاً، أن البروليتاريا، برأي ماركس، ليست بحاجة إلا إلى دولة في طريق الاضمحلال، أي مبنية بشكل تأخذ معه بالاضمحلال على الفور ولا مندوحة لها معه من أن تضمحل. وثانياً، أن الشغيلة بحاجة إلى "دولة"،"أي إلى البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة".

الدولة هي نوع خاص من تنظيم للقوة، هي تنظيم للعنف بقصد قمع طبقة من الطبقات. فأية طبقة ينبغي للبروليتاريا أن تقمعها؟ بطبيعة الحال ينبغي لها أن تقمع الطبقة المستثمِرة وحدها، أي البرجوازية. إن الشغيلة ليسوا بحاجة إلى الدولة إلا لقمع مقاومة المستثمِرين، ولا يقدر على قيادة هذا القمع، على تطبيقه عملياً، غير البروليتاريا بوصفها الطبقة الوحيدة الثورية حتى النهاية، الطبقة الوحيدة الكفوء لتوحيد **جميع** الشغيلة والمستثمَرين من أجل النضال ضد البرجوازية، من أجل إسقاطها تماماً.

تحتاج الطبقات المستثمِرة إلى **السيادة** السياسية للإبقاء على الاستثمار، أي من أجل المصالح الأنانية للأقلية الضئيلة وضد الأكثرية الساحقة من الشعب. وتحتاج الطبقات المستثمرة إلى **السيادة** السياسية للقضاء التام على كل استثمار، أي لمصلحة الأكثرية الساحقة من الشعب وضد الأقلية الضئيلة من ملاكي العبيد المعاصرين، أي الملاكين العقاريين والرأسماليين.

إن الديموقراطيين صغار البرجوازيين، أدعياء الاشتراكية هؤلاء، الذين استعاضوا عن النضال الطبقي بأحلام عن التوفيق بين الطبقات، تصوروا كذلك

التحويل الاشتراكي بصورة خيالية، لا بصورة إسقاط سيادة الطبقة المستثمِرة، بل بصورة خضوع الأقلية بشكل سلمي للأكثرية المدركة لواجباتها.

وهذه الطوبوية البرجوازية الصغيرة المرتبطة ارتباطاً لا تنفصم عراه بالاعتراف بوجود دولة قائمة فوق الطبقات قد أفضت عملياً إلى خيانة مصالح الطبقات الكادحة، كما بين ذلك مثلاً تاريخ ثورتي ١٨٤٨ و ١٨٧١ الفرنسيتين وكما بينت خبرة الاشتراك "الاشتراكي" بالوزارات البرجوازية في انجلترا وفرنسا وايطاليا وغيرها من البلدان في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين[١١].

لقد ناضل ماركس طيلة حياته ضد هذه الاشتراكية البرجوازية الصغيرة التي بعثها الآن في روسيا حزبا الاشتراكيين–الثوريين والمناشفة. وقد طور ماركس باستقامة نظرية النضال الطبقي بما في ذلك نظرية السلطة السياسية، نظرية الدولة. ان إسقاط سيادة البرجوازية لا يمكن إلا من جانب البروليتاريا باعتبارها طبقة خاصة تعدها ظروف وجودها الاقتصادية لهذا الإسقاط وتعطيها الإمكانية والقوة للقيام بذلك. فبينما تجزىء البرجوازية وتبعثر الفلاحين وجميع فئات البرجوازية الصغيرة ترص البروليتاريا وتوحدها وتنظمها. فالبروليتاريا بحكم دورها الاقتصادي في الإنتاج الضخم، هي الوحيدة الكفوء لتكون زعيماً لجميع جماهير الشغيلة والمستثمَرين الذين تستثمرهم البرجوازية وتظلمهم وتضغط عليهم في حالات كثيرة ضغطاً ليس بأضعف بل هو أشد من ضغطها على البروليتاريين، ولكنهم غير أهل للنضال المستقل في سبيل تحررهم.

ان تعاليم النضال الطبقي التي طبقها ماركس على مسألة الدولة وعلى مسألة الثورة الاشتراكية تفضي لا محالة إلى الاعتراف بسيادة البروليتاريا السياسية، بديكتاتوريتها، أي بسلطتها التي لا تقتسمها مع أحد والتي تستند

مباشرة إلى قوة الجماهير المسلحة. ان إسقاط البرجوازية لا يمكن أن يتحقق عن غير طريق تحول البروليتاريا إلى طبقة سائدة قادرة على قمع ما تقوم به البرجوازية حتماً من مقاومة مسعورة وعلى تنظيم جميع الجماهير الكادحة والمستثمَرة من أجل النظام الاقتصادي الجديد.

إلا أن البروليتاريا بحاجة إلى سلطة الدولة، أي إلى تنظيم القوة المتمركزة، إلى تنظيم العنف سواء لقمع مقاومة المستثمِرين أم لقيادة جماهير السكان الغفيرة من فلاحين وبرجوازية صغيرة وأشباه بروليتاريين في أمر "ترتيب" الاقتصاد الاشتراكي.

ان الماركسية، إذ تربي حزب العمال، تربي طليعة البروليتاريا الكفوء لأخذ السلطة **وللسير بكل الشعب إلى الاشتراكية** ولتوجيه وتنظيم النظام الجديد ولتكون معلماً وقائداً وزعيماً لجميع الشغيلة والمستثمَرين في أمر تنظيم حياتهم الاجتماعية بدون البرجوازية وضد البرجوازية. أما الانتهازية السائدة اليوم، فانها بالعكس تربي من حزب العمال جماعة منفصلة عن الجماهير تمثل العمال ذوي الأجور العليا الذين "يدبرون أمورهم" بصورة لا بأس بها في ظل الرأسمالية ويبيعون مقابل طبيخ من العدس حق الابن البكر، أي أنهم يتخلون عن دور زعماء الشعب الثوريين في النضال ضد البرجوازية.

"الدولة، أي البروليتاريا المنظمة بوصفها طبقة سائدة" –ان نظرية ماركس هذه ترتبط إرتباطاً وثيقاً بكامل تعاليمه عن دور البروليتاريا الثوري في التاريخ. وذروة هذا الدور هي ديكتاتورية البروليتاريا، سيادة البروليتاريا سياسياً.

ولكن، إذا كانت البروليتاريا بحاجة إلى الدولة بوصفها منظمة خاصة للعنف ضد البرجوازية، فمن هنا ينبثق تلقائياً الاستنتاج التالي: هل من الممكن إنشاء مثل هذه المنظمة دون أن يسبق ذلك تحطيم وتدمير آلة الدولة التي

أنشأتها البرجوازية لنفسها؟ هذا هو الاستنتاج الذي يسير بنا "البيان الشيوعي" مباشرة إليه وعن هذا الاستنتاج يتحدث ماركس ملخصاً خبرة ثورة سنوات 1848-١٨٥١.

٢ - حاصل الثورة

في مسألة الدولة التي نحن بصددها لخص ماركس خبرة ثورة سنوات ١٨٤٨- ١٨٥١ في كتابه "**الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**" بالعبارات التالية:

"... ولكن الثورة عميقة. إنها ما تزال في رحلة عبر المطهر. إنها تقوم بمهمتها بصورة منهاجية. فحتى الثاني من كانون الأول (ديسمبر) سنة ١٨٥١" (يوم قيام لويس بونابرت بالإنقلاب) "أتمت نصف عملها التحضيري، وهي تتم الآن النصف الآخر. في البدء تسير بالسلطة البرلمانية إلى حد الكمال ليصبح بإمكانها إسقاطها. والآن، وقد بلغت ذلك، تسير **بالسلطة التنفيذية** إلى حد الكمال، تصل بها إلى تعبيرها الصرف، تجعلها في عزلة، تعارضها بنفسها **باعتبارها الموضوع الوحيد لكيما تركز ضدها جميع قوى التدمير**" (التشديد لنا) . "وعندما تتم الثورة هذا النصف الثاني من عملها التحضيري، عندئذ تنهض أوروبا على قدميها وتهتف فرحة: ما أحسن ما تحفر أيها الخلد الهرم!

هذه السلطة التنفيذية مع منظمتها البيروقراطية والعسكرية الجسيمة، مع آلة دولتها، المعقدة جداً والمصطنعة، مع هذا الجيش من الموظفين من نصف مليون شخص إلى جانب جيش من الجند من نصف مليون أيضاً، هذه العضوية الطفيلية المريعة التي تلف كامل جسد المجتمع الفرنسي كأنها الشبكة وتسد عليه جميع المسام، قد نشأت في زمن الملكية المطلقة عند غروب الإقطاعية،

هذا الغروب الذي ساعدت هذه العضوية في تعجيله". ان الثورة الفرنسية الأولى قد طورت التمركز، "ولكنها إلى جانب ذلك وسعت نطاق وصلاحيات السلطة الحكومية وضاعفت عدد أعوانها. أما نابليون فقد بلغ بآلة الدولة هذه درجة الكمال". والملكية الشرعية وملكية تموز (يوليو) "لم تضيفا شيئاً جديداً عدا تقسيم للعمل أكبر...

... وأخيراً وجدت الجمهورية البرلمانية نفسها في نضالها ضد الثورة مضطرة إلى أن تقوي، إلى جانب تدابير القمع، أدوات السلطة الحكومية وتمركزها. **إن جميع الانقلابات قد أتقنت هذه الآلة بدلاً من أن تحطمها**" (التشديد لنا). "فالأحزاب التي خلفت بعضها بعضاً في النضال من أجل السيادة كانت ترى في الاستيلاء على صرح الدولة الهائل الغنيمة الرئيسية في حال انتصارها" (**"الثامن عشر من برومير لويس بونابرت"**، ص ٩٨ و ٩٩، الطبعة الرابعة، هامبورغ، سنة ١٩٠٧).

في هذه المحاكمة الرائعة تخطو الماركسية خطوة كبرى إلى أمام بالمقارنة مع **"البيان الشيوعي"**. ففي "البيان الشيوعي" قد طرحت مسألة الدولة بصورة مجردة للغاية وبمفاهيم وتعابير عامة جداً. وهنا تطرح المسألة بصورة ملموسة ويستخلص الاستنتاج في منتهى الدقة والوضوح وبصورة حسية عملية تماماً: جميع الثورات السابقة أتقنت آلة الدولة في حين ينبغي تحطيمها وتكسيرها.

إن هذا الاستنتاج هو الاستنتاج الرئيسي الأساسي في تعاليم الماركسية عن الدولة. وهذا الأمر الأساسي بالضبط، عدا أنه قد **نسي** بصورة تامة في الأحزاب الاشتراكية–الديموقراطية الرسمية السائدة، قد **شوهه** تشويهاً (كما سنرى فيما يأتي) أبرز النظريين في الأممية الثانية، كاوتسكي.

في "**البيان الشيوعي**" لخصت دروس التاريخ العامة التي تجعلنا نرى في الدولة هيئة للسيادة الطبقية وتقضي بنا إلى استنتاج لا ندحة عنه وهو أن البروليتاريا لا تستطيع إسقاط البرجوازية إذا لم تستول في البدء على السلطة السياسية، إذا لم تحصل على السيادة السياسية، إذا لم تحول الدولة إلى "بروليتاريا منظمة بوصفها طبقة سائدة"، وإن هذه الدولة البروليتارية تبدأ بالاضمحلال فور انتصارها، لأن الدولة لا لزوم لها ولا يمكن أن توجد في مجتمع خال من التناقضات الطبقية. في "البيان الشيوعي" لم تطرح مسألة كيف ينبغي أن تتم –من وجهة نظر التطور التاريخي– هذه الاستعاضة عن الدولة البرجوازية بالدولة البروليتارية.

وهذه المسألة –بالذات يطرحها ماركس ويحلها في سنة ١٨٥٢. ان ماركس الأمين لفلسفته المادية الديالكتيكية يأخذ كأساس **الخبرة التاريخية** التي أعطتها السنوات العظمى، سنوات ثورة ١٨٤٨ –١٨٥١. وتعاليم ماركس هنا، كشأنها أبداً هي **تلخيص** للخبرة على ضوء نظرة فلسفية عميقة ومعرفة واسعة للتاريخ.

لقد طرحت مسألة الدولة بصورة ملموسة: كيف نشأت تاريخياً الدولة البرجوازية، آلة الدولة الضرورية لسيادة البرجوازية؟ ماذا طرأ عليها من تغير وتطور في مجرى الثورات البرجوازية وحيال النضالات المستقلة الملازمة للطبقات المظلومة؟ وما هي واجبات البروليتاريا إزاء الدولة هذه؟

إن سلطة الدولة المتمركزة الملازمة للمجتمع البرجوازي قد ظهرت في عهد سقوط الحكم المطلق. وثمة مؤسستان تميزان أكثر من غيرهما آلة الدولة هذه، هما الدواوينية والجيش النظامي. وقد تكلم ماركس وأنجلس في مؤلفاتهما مراراً وتكراراً مبينين ألوف الخيوط التي تربط هاتين المؤسستين بالبرجوازية بالضبط. وخبرة كل عامل تشرح هذه الصلة بمنتهى الجلاء والبلاغة. وتتعلم

الطبقة العاملة بتجاربها المرة إدراك هذه الصلة، ولذلك تفهم الطبقة العاملة بهذه السهولة وتستوعب بهذا الثبات العلم الذي يبين حتمية هذه الصلة، العلم الذي أما أن ينكره الديموقراطيون صغار البرجوازيين عن جهل أو استهتار وأما أنهم يعترفون به "عموماً" باستهتار أكبر ناسين أن يستخلصوا منه الاستنتاجات العملية المناسبة.

الدواوينية والجيش النظامي هما "طفيلي" على جسد المجتمع البرجوازي، طفيلي أولدته التناقضات الداخلية التي تمزق هذا المجتمع، ولكنهما بالضبط ذلك "الطفيلي" الذي "يسد" مسام الحياة. غير أن الانتهازية الكاوتسكية السائدة اليوم في الاشتراكية–الديموقراطية الرسمية. تعتبر النظرة إلى الدولة **كعضوية طفيلية**، خاصة من خصائص الفوضوية على وجه الحصر. وبديهي أن هذا التشويه للماركسية ملائم للغاية لمصالح أولئك التافهين الضيقي الأفق الذين أدوا بالاشتراكية إلى حد فضيحة منقطعة النظير وهي تبرير وتجميل الحرب الإمبريالية بتطبيقهم عليها مفهوم "الدفاع عن الوطن"، ولكن هذا هو، على كل حال، تشويه لا شك فيه.

عبر جميع الثورات البرجوازية التي شهدت أوروبا عدداً عديداً منها منذ سقوط الإقطاعية، يجري تطوير وإتقان وتوطيد هذا الجهاز الدواويني والعسكري. فالبرجوازية الصغيرة، مثلاً، هي التي تنجذب لجانب البرجوازية الكبيرة وتخضع لها لحد كبير عن طريق هذا الجهاز الذي يعطي الفئات العليا من الفلاحين وصغار الحرفيين والتجار وغيرهم مقاعد مريحة وهادئة ومحترمة نسبياً تجعل الجالسين فيها **فوق** الشعب. أنظروا، مثلاً، ما جرى في روسيا في غضون نصف سنة تبعت ٢٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧[١٢]: كراسي الدواوين التي كانوا يفضلون إعطاءها فيما مضى لزمرة الفئة السود قد غدت غنيمة يتهافت عليها الكاديت[١٣] والمناشفة والاشتراكيون–الثوريون. لم

يفكر هؤلاء في الجوهر بأية إصلاحات جدية، محاولين تأجيلها "حتى الجمعية التأسيسية" وتأجيل الجمعية التأسيسية شيئاً فشيئاً حتى نهاية الحرب! أما في أمر إقتسام الغنيمة، في أمر إشغال مناصب الوزراء ونواب الوزراء والمحافظين والخ. والخ.، فلم يتباطؤوا ولم ينتظروا أي جمعية تأسيسية! ان لعبة التراكيب لقوام الحكومة لم تكن في الجوهر غير إفصاح عن إقتسام وإعادة إقتسام "الغنيمة" الجاري من أعلى إلى أسفل، في البلاد من أقصاها إلى أقصاها وفي كامل الجهاز الإداري المركزي والمحلي. والنتيجة، النتيجة الموضوعية لستة أشهر–من ٢٧ شباط (فبراير) حتى ٢٧ آب (أغسطس) سنة ١٩١٧– لا تقل جدالاً: الإصلاحات قد أجلت وتقاسم مقاعد الدواوين قد جرى و"أخطاء" التقاسم قد أصلحت بإعادة التقاسم عدة مرات.

ولكن بمقدار ما تتكرر "اعادة تقاسم" الجهاز الدواويني بين مختلف أحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة (بين الكاديت والاشتراكيين–الثوريين والمناشفة، إذا ما أخذنا روسيا مثلاً)، يتبين بصورة أوضح للطبقات المظلومة والبروليتاريا في مقدمتها عداء هذه الطبقات المستحكم حيال المجتمع البرجوازي **برمته**. ومن هنا تجد جميع الأحزاب البرجوازية بما فيها الأكثر ديموقراطية ومنها "الديموقراطية الثورية" نفسها أمام ضرورة تشديد تدابير القمع الموجهة ضد البروليتاريا الثورية وتعزيز جهاز القمع، أي آلة الدولة بالذات. ومجرى الأحداث هذا يحمل الثورة على "**تركيز جميع قوى التدمير**" ضد سلطة الدولة، يحملها على أن تضع أمامها لا مهمة **تحسين** آلة الدولة، بل مهمة **تحطيمها والقضاء عليها**.

ان ما دفع إلى طرح المهمة بهذا الشكل ليس المحاكمات المنطقية، بل مجرى الأحداث الواقعي، الخبرة الحية التي أعطتها سنوات ١٨٤٨–١٨٥١. ومما يبين لنا مدى ثبات وقوف ماركس على القاعدة الواقعية من الخبرة

التاريخية كونه لم يطرح بعد في سنة ١٨٥٢ بصورة عملية المسألة التالية: بأي شيء يستعاض عن آلة الدولة هذه التي ينبغي القضاء عليها. ذلك لان الخبرة لمّا تعط في ذلك الحين مادة لهذه المسألة التي طرحها التاريخ على بساط البحث فيها بعد، في سنة ١٨٧١. في ١٨٥٢، لم يكن بإمكان المرء أن يقرر على أساس التتبع التاريخي وبدقة العلوم الطبيعية غير واقع ان الثورة البروليتارية قد واجهت مهمة "تركيز جميع قوى التدمير" ضد سلطة الدولة، مهمة "تحطيم" آلة الدولة.

رب سائل يسأل عما إذا كان من الصحيح تعميم خبرة وملاحظات واستنتاجات ماركس وتطبيقها على محيط أوسع من تاريخ فرنسا خلال ثلاث سنوات، ١٨٤٨-١٨٥١؟ لتحليل هذه المسألة نذكر في بادىء الأمر بملاحظة لأنجلس، ثم ننتقل إلى بحث الوقائع.

لقد كتب أنجلس في مقدمته للطبعة الثالثة من كتاب "**الثامن عشر من برومير**":

"... فرنسا هي البلاد التي سار فيها دائماً نضال الطبقات التاريخي، أكثر مما في أية بلاد أخرى، حتى نهايته الفاصلة.. وفي فرنسا كانت تتشكل في خطوط جلية إلى أقصى حد تلك الإشكال السياسية المتغيرة التي كان يتحرك ضمنها هذا النضال الطبقي والتي كانت تتجلى فيها نتائجه. وفرنسا التي كانت مركز الإقطاعية في القرون الوسطى والتي كانت منذ عهد النهضة البلد النموذجي للمَلَكية الرتبية المتجانسة، قد حطمت الإقطاعية في الثورة الكبرى وأقامت سيادة البرجوازية صافية صفاء كلاسيكياً لم يعهد في أي بلد من البلدان الأوروبية الأخرى. وفي هذه البلاد يظهر نضال البروليتاريا التي ترفع رأسها، ضد البرجوازية السائدة، بشكل حاد لا تعرفه البلدان الأخرى" (ص٤ من طبعة سنة ١٩٠٧).

لقد شاخت الملاحظة الأخيرة ما دام ثمة انقطاع قد وقع منذ سنة ١٨٧١ في نضال البروليتاريا الفرنسية الثوري، رغم أن هذا الانقطاع، مهما كان طويلاً، لا ينفي البتة احتمال أن فرنسا ستبرز في الثورة البروليتارية المقبلة باعتبارها البلد الكلاسيكي لنضال الطبقات حتى نهايته الفاصلة.

ولكن لنلق نظرة عامة على تاريخ البلدان المتقدمة في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. أننا نرى أن العملية نفسها قد جرت بصورة أبطأ وبأشكال أكثر تنوعاً وعلى مسرح أوسع جداً: من جهة، عملية تكوّن " السلطة البرلمانية"سواء في البلدان الجمهورية (فرنسا، أميركا، سويسرا) أو في البلدان الملكية (انجلترا، ألمانيا لحد ما، إيطاليا والبلدان السكاندينافية، الخ.)، ومن الجهة الأخرى، عملية النضال من أجل السلطة بين مختلف أحزاب البرجوازية والبرجوازية الصغيرة التي كانت تقتسم وتعيد إقتسام "غنيمة" المقاعد في الدواوين مع بقاء أسس النظام البرجوازي هي هي، وأخيراً، عملية إتقان وتوطيد "السلطة التنفيذية"، جهازها الدواويني والعسكري.

وما من شك في ان تلك هي السمات العامة للتطور الحديث كله للدول الرأسمالية بوجه عام. خلال ثلاث سنوات، ١٨٤٨-١٨٥١، أظهرت فرنسا بشكل سريع وحاد ومركز نفس مجريات التطور الملازمة للعالم الرأسمالي بأكمله.

والإمبريالية على الأخص- وهي عصر الرأسمال البنكي، عصر الإحتكارات الرأسمالية العملاقة، عصر صيرورة الرأسمالية الإحتكارية إلى رأسمالية الدولة الإحتكارية- تظهر تعزز "آلة الدولة" لحد خارق وإتساع جهازها الدواويني والعسكري إتساعاً منقطع النظير من جراء تشديد القمع الموجه ضد البروليتاريا إن في البلدان الملكية أو في البلدان الأوسع حرية، أي البلدان الجمهورية.

ان التاريخ العالمي يدفع الآن دون شك، في نطاق أوسع بما لا يقاس من سنة ١٨٥٢، إلى "تركيز جميع قوى" الثورة البروليتارية على "تدمير" آلة الدولة.

أما بمَ تستعيض عنها البروليتاريا فقد أعطت كومونة باريس مادة حافلة بالعبر في هذا الخصوص.

3 – وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢*

في سنة ١٩٠٧، نشر مهرينغ في مجلة [١٤]"**Neue Zeit**" ("نويه زايت") (٢٥، ٢، ١٦٤) فقرات من رسالة وجهها ماركس إلى فيديمبير في ٥ آذار (مارس) سنة ١٨٥٢. وقد تضمنت الرسالة فيما تضمنت المحاكمة الرائعة التالية:

"وفيما يخصني ليس لي لا فضل اكتشاف وجود الطبقات في المجتمع المعاصر ولا فضل اكتشاف صراعها. فقد سبقني بوقت طويل مؤرخون برجوازيون بسطوا التطور التاريخي لصراع الطبقات هذا، واقتصاديون برجوازيون بسطوا تركيب الطبقات الاقتصادي. وما أعطيته من جديد يتلخص في إقامة البرهان على ما يأتي: ١) **إن وجود الطبقات لا يقترن إلا بمراحل تاريخية معينة من تطور الإنتاج** (historische Entwicklungsphasen der Produktion)، ٢) إن النضال الطبقي **يفضي بالضرورة إلى ديكتاتورية البروليتاريا**، ٣) إن هذه الديكتاتورية نفسها ليست غير الانتقال **إلى القضاء على كل الطبقات وإلى المجتمع الخالي من الطبقات**...".

* إضافة إلى الطبعة الثانية.

في هذه الكلمات تيسر لماركس أن يفصح بجلاء مدهش، أولاً، عما يميز تعاليمه بصورة رئيسية وجذرية عن تعاليم مفكري البرجوازية المتقدمين والأكثر عمقاً، وثانياً، عن كنه تعاليمه بشأن الدولة.

الأمر الرئيسي في تعاليم ماركس هو النضال الطبقي. هذا ما يقال وما يكتب بكثرة كثيرة. بيد أن هذا غير صحيحا. وعن عدم الصحة هذا تنتج، الواحد بعد الآخر، التشويهات الانتهازية للماركسية وينتج تزويرها بحيث تصبح مقبولة للبرجوازية. ذلك لان التعاليم بشأن النضال الطبقي **لم** توضع من قبل ماركس، بل من قبل البرجوازية **قبل** ماركس، وهي بوجه عام **مقبولة** للبرجوازية. ومن لا يعترف بغير نضال الطبقات ليس بماركسي بعد، وقد يظهر انه لم يخرج بعد عن نطاق التفكير البرجوازي والسياسة البرجوازية . ان حصر الماركسية في التعاليم بشأن النضال الطبقي يعني بتر الماركسية وتشويهها وقصرها على ما تقبله البرجوازية. ليس بماركسي غير الذي **يعمم** اعترافه بالنضال الطبقي على الاعتراف **بديكتاتورية البروليتاريا**. وهذا ما يميز بصورة جوهرية الماركسي عن البرجوازي الصغير (وحتى الكبير) العادي. وعلى هذا المحك ينبغي التحقق من الفهم **الحق** للماركسية والاعتراف الحق بها. ولا غرو إذن، عندما وصل تاريخ أوروبا **عملياً** بالطبقة العاملة إلى هذه المسألة، إذا كان جميع الانتهازيين والإصلاحيين ناهيك عن جميع "الكاوتسكيين" (وهم أناس يترددون بين الإصلاحية والماركسية) قد أصبحوا تافهين يرثى لهم وديموقراطيين صغار برجوازيين **ينكرون** ديكتاتورية البروليتاريا. فكراسة كاوتسكي "**ديكتاتورية البروليتاريا**" التي صدرت في آب (أغسطس) سنة ١٩١٨، أي بعد صدور الطبعة الأولى من هذا الكتاب بوقت طويل، هي نموذج لتشويه الماركسية على نمط صغار البرجوازيين ولتبرؤ

منها بحطة **فعلاً** مع الإعتراف بها بالقول نفاقاً (راجع كراسي:"**الثورة البروليتارية والمرتد كاوتسكي**"، بتروغراد وموسكو، سنة ١٩١٨).

ان الإنتهازية المعاصرة بشخص ممثلها الرئيسي، الماركسي السابق كاوتسكي، تنطبق تماماً على الوصف الذي أعطاه ماركس للموقف البرجوازي، لأن هذه الإنتهازية تحصر نطاق الإعتراف بالنضال الطبقي في إطار العلاقات البرجوازية. (وضمن هذا النطاق، في إطاره، ما من ليبيرالي مثقف يرفض "مبدئياً" الإعتراف بالنضال الطبقي!). ان الإنتهازية **لا توصل** الإعتراف بالنضال الطبقي حتى الأمر الرئيسي بالذات، حتى مرحلة الإنتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية، حتى مرحلة **إسقاط** البرجوازية **والقضاء التام عليها**. وفي الواقع لا بد لهذه المرحلة من أن تكون مرحلة نضال طبقي لا نظير لشدته، مرحلة تتخذ اشكاله فيها حدة منقطعة النظير، وبالتالي لا بد لدولة هذه المرحلة من أن تكون دولة ديموقراطية **من نوع جديد** (لأجل البروليتاريين والمعدمين بوجه عام) وديكتاتورية **من نوع جديد** (ضد البرجوازية).

وبعد. لم يتفهم فحوى تعاليم ماركس بشأن الدولة إلا أولئك الذين أدركوا ان ديكتاتورية الطبقة الواحدة ضرورية ليس فقط لكل مجتمع طبقي بوجه عام، ليس فقط **للبروليتاريا** التي أسقطت البرجوازية، بل أيضاً **لمرحلة تاريخية** كاملة تفصل الرأسمالية عن "المجتمع اللاطبقي"، عن الشيوعية. إن أشكال الدول البرجوازية في منتهى التنوع، ولكن كنهها واحد: فجميع هذه الدول هي بهذا الشكل أو ذاك وفي نهاية الأمر **ديكتاتورية البرجوازية** على التأكيد. ويقيناً إن الإنتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية لا بد وأن يعطي وفرة وتنوعاً هائلين من الأشكال السياسية، ولكن فحواها ستكون لا محالة واحدة: **ديكتاتورية البروليتاريا**.

الفصل الثالث

الدولة والثورة.

خبرة كومونة باريس سنة ١٨٧١.

تحليل ماركس

١ – بم تتخلص البطولة في محاولة الكومونيين؟

من المعروف أن ماركس قد حذر العمال الباريسيين قبل الكومونة بعدة أشهر، في خريف سنة ١٨٧٠، مبرهناً أن محاولة إسقاط الحكومة تكون حماقة اليأس[١٥]. ولكن عندما **فرضت** على العمال المعركة الفاصلة في آذار (مارس) سنة ١٨٧١، وعندما قبلها هؤلاء وغدا الانتفاض أمراً واقعاً، حيّا ماركس الثورة البروليتارية بمنتهى الحماسة رغم نذير الشؤم. لم يتشبث ماركس بشجب دعي لحركة "جاءت في غير أوانها" على غرار المرتد الروسي السيء الشهرة عن الماركسية بليخانوف الذي كتب في تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٠٥ مشجعاً نضال العمال والفلاحين، ثم، بعد كانون الأول(ديسمبر) سنة ١٩٠٥، أخذ يصرخ على نمط الليبيراليين: "ما كان ينبغي حمل السلاح".

ولكن ماركس لم يكتف بالإعجاب ببطولة الكومونيين الذين "هبوا لمهاجمة السماء" حسب تعبيره[١٦]. ففي هذه الحركة الثورية الجماهيرية، وأن كانت لم تبلغ الهدف، قد رأى خبرة تاريخية ذات أهمية كبرى، خطوة معينة إلى الأمام تخطوها الثورة البروليتارية العالمية، خطوة عملية أهم من مئات البرامج والمحاكمات. وقد وضع ماركس نصب عينيه مهمة تحليل هذه الخبرة واستخلاص الدروس التكتيكية منها وإعادة النظر في نظريته على أساس هذه الخبرة.

"فالتعديل" الوحيد الذي اعتبر ماركس من الضروري إدخاله على "**البيان الشيوعي**" قد استوحاه من خبرة الكومونيين الباريسيين الثورية.

ان آخر مقدمة لطبعة ألمانية جديدة من "**البيان الشيوعي**" وقعها مؤلفاه معاً تحمل تاريخ ٢٤ حزيران (يونيو) سنة ١٨٧٢. وفي هذه المقدمة يقول المؤلفان كارل ماركس وفريدريك أنجلس أن برنامج "**البيان الشيوعي**" "قد شاخ اليوم في بعض أماكنه".

وقد أضافا:

"... **وبوجه خاص برهنت الكومونة أن "الطبقة العاملة لا تستطيع أن تكتفي بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة وأن تحركها لأهدافها الخاصة**"..."

والكلمات الموضوعة ضمن القوسين المزدوجين في هذا المقتطف قد أقتبسها المؤلفان من كتاب ماركس: "**الحرب الأهلية في فرنسا**".

وهكذا، ان ماركس وأنجلس قد اعتبرا درساً من الدروس الأساسية الرئيسية التي أعطتها كومونة باريس على درجة من الجسامة بحيث أدخلاه في "**البيان الشيوعي**" باعتباره تعديلاً جوهرياً.

ومما هو بليغ في مدلوله أن الانتهازيين قد شوهوا هذا التعديل الجوهري بالذات، وأن تسعة أعشار قراء "البيان الشيوعي"، أن لم يكن تسعة وتسعين

بالمئة منهم، يجهلون التأكيد على معناه. وسنتناول هذا التشويه بالتفصيل فيما يأتي، في فصل خاص بالتشويهات. أما هنا فحسبنا أن نشير إلى أن "المفهوم" المبتذل الشائع لعبارة ماركس المعروفة التي أوردناها يتلخص في زعم مفاده أن ماركس يؤكد هنا فكرة التطور البطيء خلافاً للاستيلاء على السلطة وهلم جراً.

والحقيقة هي **العكس تماماً**. تتلخص فكرة ماركس في أن واجب الطبقة العاملة هو **تحطيم** "آلة الدولة الجاهزة" **وكسرها**، لا الاكتفاء بمجرد الاستيلاء عليها.

ففي الثاني عشر من نيسان (ابريل) سنة ١٨٧١، أي في أيام الكومونة بالذات، كتب ماركس إلى كوغلمان:

"... إذا ما ألقيت نظرة إلى الفصل الأخير من كتابي "**١٨ برومير**" رأيت اني أعلنت أن المحاولة التالية للثورة الفرنسية يجب أن تكون لا نقل الآلة البيروقراطية العسكرية من يد إلى أخرى كما كان يحدث حتى الآن، بل **تحطيمها**" (التشديد لماركس. وفي الأصل كلمة **zerbrechen**). " وهذا هو الشرط الأولي لكل ثورة شعبية حقاً في القارة. وفي هذا بالذات تتلخص محاولة رفاقنا الباريسيين الأبطال" (ص ٧٠٩ في "Neue zeit" ، ٢٠، ١ ، سنة ١٩٠١– ١٩٠٢). (صدرت رسائل ماركس إلى كوغلمان بالروسية فيما لا يقل عن طبعتين أشرفت على تحرير أحداهما وقدمت لها).

في هذه الكلمات: " تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية" أعرب بإيجاز عن درس الماركسية الرئيسي بشأن واجبات البروليتاريا في الثورة حيال الدولة. وهذا الدرس بالذات لم يقتصر "تأويل" الماركسية الكاوتسي السائد على نسيانه تماماً، بل وشوهه تشويهاً!

أما فيما يخص الفقرة التي يرجع إليها ماركس من "**١٨ برومير**" فقد أوردناها كاملة فيما تقدم.

وتنبغي الإشارة بوجه خاص إلى نقطتين من فقرة ماركس المذكورة. أولاً، إنه يقصر أستنتاجه على القارة. وقد كان هذا مفهوماً في سنة ١٨٧١، عندما كانت انجلترا ما تزال نموذجاً لبلاد رأسمالية صرف، ولكنها خالية من الطغمة العسكرية ولحد بعيد من البيروقراطية. ولذا استثنى ماركس انجلترا حيث كانت الثورة، بما في ذلك الثورة الشعبية تبدو آنذاك ممكنة وكانت ممكنة **بدون تحطيم** "آلة الدولة الجاهزة" كشرط أولي.

في الوقت الحاضر، في سنة ١٩١٧، في عصر أول حرب إمبريالية كبرى، يسقط تحديد ماركس هذا. فانجلترا وأميركا، أكبر وآخر ممثلي "الحرية" الأنجلو-سكسونية في العالم قاطبة، بمعنى إنعدام الطغمة العسكرية والبيروقراطية، قد انزلقتا بصورة تامة في المستنقع الأوروبي العام، المستنقع القذر والدامي للمؤسسات البيروقراطية العسكرية التي تخضع لنفسها كل شيء، وتخمد كل شيء. "فالشرط الأولي لكل ثورة شعبية حقاً" هو، في الوقت الحاضر، في انجلترا وأميركا كذالك، **تحطيم وتدمير** "آلة الدولة الجاهزة" (التي أعدت في هذين البلدين خلال سنوات ١٩١٤-١٩١٧ لدرجة الكمال "الأوروبي"، الإمبريالي. العام).

ثانياً، تستحق إنتباهاً خاصاً ملاحظة ماركس العميقة منتهى العمق القائلة أن تحطيم آلة الدولة البيروقراطية العسكرية هو "الشرط الأولي لكل ثورة شعبية حقاً". ويبدو مفهوم الثورة "الشعبية" هذا مستغرباً على لسان ماركس. ويبدو أن بإمكان البليخانوفيين والمناشفة الروس، إتباع ستروفه هؤلاء الذين يريدون أن يعتبروا ماركسيين، أن يصفوا تعبير ماركس هذا بأنه "زلة لسان". فقد شوهوا الماركسية تشويهاً ليبيرالياً حقيراً بحيث لم يعودوا يرون معه غير معارضة

الثورة البرجوازية بالثورة البروليتارية، وهم فوق ذلك يفهمون هذا التعارض بجمود ما بعده جمود.

إذا ما أخذنا على سبيل المثل ثورات القرن العشرين فلا بد من الإعتراف طبعاً بأن الثورتين البرتغالية والتركية هما على حد سواء ثورتان برجوازيتان. ولكن لم تكن لا هذه ولا تلك ثورة "شعبية"، لأن جمهور الشعب، أكثريته الكبرى، لم تبرز بصورة ملحوظة، نشيطة ومستقلة، بمطالبها الخاصة الاقتصادية والسياسية لا في هذه الثورة ولا في تلك. وبالعكس فان الثورة البرجوازية الروسية في سنوات ١٩٠٥-١٩٠٧، وأن كانت لم تصب من النجاحات "الباهرة" ماأصابته أحياناً الثورتان البرتغالية والتركية، قد كانت دون شك "شعبية حقاً، لأن جمهور الشعب، أكثريته، فئاته الاجتماعية "السفلى" البعيدة الغور والرازحة تحت وطأة الظلم والاستثمار، قد نهضت مستقلة وطبعت مجرى الثورة بأكمله بطابع مطالبها هي، بطابع محاولاتها هي لأن تبني على طريقتها مجتمعا جديداً مكان المجتمع القديم الجاري هدمه.

في سنة ١٨٧١، لم تكن البروليتاريا تشكل أكثرية الشعب في أي بلد من بلدان القارة الأوروبية. لم تكن الثورة تستطيع أن تكون ثورة " شعبية" تجذب للحركة الأكثرية حقاً، إلا إذا شملت البروليتاريا والفلاحين. فهاتان الطبقتان كانتا تؤلفان "الشعب" في ذلك الحين. ويوحد هاتين الطبقتين واقع أن "آلة الدولة البيروقراطية العسكرية" تظلمهما، تضغط عليهما وتستثمرهما. **وتحطيم** هذه الآلة **وكسرها** هو مصلحة "الشعب" الحقيقية، مصلحة أكثريته، مصلحة العمال وأكثرية الفلاحين- هو "الشرط الأولي" للتحالف الحر بين فقراء الفلاحين والبروليتاريا؛ وبدون هذا التحالف لا تكون الديموقراطية وطيدة ولا يمكن التحويل الاشتراكي.

ومن المعروف أن كومونة باريس كانت تشق طريقها إلى مثل هذا التحالف، وهي لم تبلغ الهدف بحكم جملة من أسباب ذات طابع داخلي وخارجي.

أذن، فعندما تكلم ماركس عن "الثورة الشعبية حقاً"، راعى ببالغ الدقة النسبة الفعلية بين الطبقات في أكثرية دول القارة الأوروبية سنة ١٨٧١، دون أن ينسى للحظة خصائص البرجوازية الصغيرة (الخصائص التي كثيراً ما تكلم عنها وأكثر عنها الكلام). وقد قرر، من الجهة الأخرى، أن "تحطيم" آلة الدولة تفرضه مصالح العمال ومصالح الفلاحين على السواء وأنه يوحدهم ويضع أمامهم واجباً مشتركاً هو القضاء على "الطفيلي" والاستعاضة عنه بشيء ما جديد.

بأي شيء على وجه التحقيق؟

٢ - بم يستعاض عن آلة الدولة المحطمة؟

في سنة ١٨٤٧، لم يعط ماركس في "**البيان الشيوعي**" عن هذا السؤال غير جواب مجرد جداً، أو بالأصح، أعطى جواباً يشير إلى المهام لا إلى طرق حلها. فقد كان جواب "**البيان الشيوعي**" هكذا: الاستعاضة عنها "بتنظيم البروليتاريا في طبقة سائدة"، "بالظفر بالديموقراطية".

لم ينسق مارس مع الخيال وأنتظر من **خبرة** الحركة الجماهيرية أن تجيب على السؤال: ما هي الأشكال الملموسة التي سيتخذها تنظيم البروليتاريا بوصفها طبقة سائدة وبأية صورة سيقترن هذا التنظيم مع "الظفر بالديموقراطية" الاتم والأكمل.

وفي كتاب "**الحرب الأهلية في فرنسا**" يحلل ماركس أدق التحليل خبرة الكومونة على ضآلة هذه الخبرة. فلنورد أهم الفقرات من هذا المؤلف:

في القرن التاسع عشر، تطورت "سلطة الدولة المتمركزة مع أجهزتها المنتشرة في كل مكان: الجيش النظامي والشرطة والبيروقراطية والأكليروس والفئة القضائية"، هذه السلطة المتحدرة من القرون الوسطى. ومع اشتداد التناحر الطبقي بين رأس المال والعمل "كانت سلطة الدولة تتخذ أكثر فأكثر طابع سلطة عامة لظلم العمل، طابع أداة للسيطرة الطبقية. وبعد كل ثورة تشكل خطوة معينة إلى أمام خطاها النضال الطبقي يتجلى طابع الإضطهاد المحض لسلطة الدولة على نحو أوضح فأوضح". وبعد ثورة سنتي ١٨٤٨-١٨٤٩ ، غدت سلطة الدولة "آلة قومية لحرب الرأسمال ضد العمل". وجاءت الإمبراطورية الثانية توطد ذلك.

"كانت الكومونة النقيض المباشر للإمبراطورية". "فقد كانت شكلاً معيناً" " لجمهورية ينبغي لها أن تزيل لا الشكل الملكي للحكم الطبقي فحسب، بل أيضاً الحكم الطبقي ذاته..."

بم، على وجه التدقيق، ظهر هذا الشكل "المعين" للجمهورية البروليتارية، الاشتراكية؟ وكيف كانت الدولة التي شرعت بتأسيسها؟

"... كان أول مرسوم أصدرته الكومونة يقضي بإلغاء الجيش النظامي والاستعاضة عنه بالشعب المسلح..."

وهذا المطلب يرد الآن في برامج جميع الأحزاب التي تريد أن تدعى اشتراكية. ولكن تظهر قيمة برامجها بالشكل الأوضح من سلوك الاشتراكيين – الثوريين والمناشفة عندنا، إذ أنهم تخلوا في الواقع عن تنفيذ هذا المطلب عقب ثورة ٢٧ شباط (فبراير) بالذات!

"... لقد تشكلت الكومونة من نواب البلدية الذين تم انتخابهم عن طريق الاقتراع العام في مختلف دوائر باريس. وكانوا مسؤولين وكان يمكن سحبهم في أي وقت كان. وكانت أكثريتهم، بطبيعة الحال، من العمال أومن ممثلي الطبقة العاملة المعترف بهم...

... والشرطة التي كانت حتى ذلك الحين أداة في يد الحكومة المركزية جردت في الحال من جميع وظائفها السياسية وحولت إلى هيئة للكومونة مسؤولة يمكن تبديلها في أي وقت كان... وهكذا كان الحال أيضاً بالنسبة لموظفي سائر فروع الادارة... ومن فوق إلى أسفل، ابتداء من أعضاء الكومونة، كان يتعين أداء الخدمة العامة لقاء **أجرة تساوي أجرة العامل**. وقد أزيلت جميع الامتيازات وعلاوات التمثيل التي كان يتقاضاها كبار موظفي الدولة مع زوال هؤلاء الموظفين... وبعد أن أزالت الكومونة الجيش النظامي والشرطة، وهما أداتا الحكم المادي في يد الحكومة القديمة، أخذت في الحال تكسر أداة الاستعباد الروحي، قوة الكهنة... وفقد الموظفون القضائيون استقلالهم الصوري... وأصبح من المترتب عليهم أن ينتخبوا علناً وأن يكونوا مسؤولين وقابلين للسحب..."[١٧].

وهكذا يبدو أن الكومونة لم تستعض عن آلة الدولة المحطمة "الا" بديموقراطية أتم: القضاء على الجيش النظامي، مبدأ انتخاب وسحب جميع الموظفين. ولكن هذه ال"الا" تعني في حقيقة الأمر تبديلاً هائلاً لنوع من مؤسسات بنوع آخر يختلف اختلافاً مبدئياً. نحن هنا في الحقيقة أمام حالة من حالات "تحول الكمية إلى كيفية": فالديموقراطية المطبقة بأتم وأوفى شكل يمكن تصوره عموماً تتحول من ديموقراطية برجوازية إلى ديموقراطية بروليتارية، من دولة (= قوة خاصة لقمع طبقة معينة) إلى شيء ليس الدولة بمفهومها.

ان قمع البرجوازية ومقاومتها كان ما يزال أمراً ضرورياً وكانت هذه الضرورة تفرض ذاتها على الكومونة بوجه خاص. فأحد أسباب انهزامها يتلخص في كونها لم تقم بذلك بالحزم المطلوب. ولكن هيئة القمع تغدو في هذه الحالة أغلبية السكان، لا الأقلية كما كان الحال على الدوام في عهد نظام العبودية وفي عهد نظام القنانة وفي عهد عبودية العمل المأجور. وبما أن أغلبية الشعب تمارس **بنفسها** قمع ظالميها **فلا تبقى ثمة حاجة** إلى "قوة خاصة" للقمع! وبهذا المعنى تأخذ الدولة بالاضمحلال. وبدلاً من المؤسسات الخاصة العائدة للأقلية المميزة (الموظفين المميزين، قادة الجيش النظامي)، تستطيع الأغلبية نفسها القيام بذلك بصورة مباشرة؛ وبمقدار ما يتخذ القيام بوظائف سلطة الدولة طابعاً شعبياً أشمل بمقدار ما تقل الحاجة إلى هذه السلطة.

ان التدبير الذي اتخذته الكومونة وأشار إليه ماركس هو رائع جداً بهذا الصدد: إلغاء كل علاوات التمثيل، إلغاء جميع امتيازات الموظفين من حيث الرواتب وتنقيص رواتب **جميع** الموظفين في الدولة إلى مستوى "**أجرة العامل**". وبهذا بالذات يتجلى بأوضح ما يكون **الانعطاف** من الديموقراطية البرجوازية إلى الديموقراطية البروليتارية، من ديموقراطية الظالمين إلى ديموقراطية الطبقات المظلومة، من الدولة بوصفها "**قوة خاصة**" لقمع طبقة معينة إلى قمع الظالمين **بمجموع** قوة أغلبية الشعب: العمال والفلاحين. وهنا، في هذه النقطة بالذات من مسألة الدولة، التي هي الأبرز ولعلها الأهم بين جميع النقاط، بلغ نسيان دروس ماركس حده الأقصى! لا ينبسون ببنت شفة عن هذا الأمر فيما ينشرونه من تعليقات مبسطة عديدة لا تحصى. فمن "المألوف" لزوم الصمت عن ذلك كما يلزم الصمت عن "سذاجة" عفا عليها

الزمن مثلما "نسي" المسيحيون، عندما غدا دينهم دين الدولة، "سذاجات" مسيحية العهد الأول مع روحها الثورية الديمقراطية.

تخفيض رواتب كبار الموظفين في جهاز الدولة يبدو "مجرد" مطلب من مطالب ديموقراطية ساذجة، بدائية. أن أحد "مؤسسي" الانتهازية الحديثة، الاشتراكي – الديموقراطي سابقاً، أد. برنشتين، لاك مراراً وكرر التهكمات البرجوازية الحقيرة على الديموقراطية "البدائية". فهو كشأن جميع الانتهازيين وكشأن الكاوتسكيين الحاليين لم يفهم بتاتاً، أولاً، ان الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية يستحيل بدون "عودة" ما إلى الديموقراطية "البدائية" (والا كيف يمكن الانتقال إلى قيام أكثرية السكان والسكان عن آخرهم بوظائف الدولة؟)، وثانياً، أن "الديموقراطية البدائية" على أساس الرأسمالية والحضارة الرأسمالية تختلف عن الديموقراطية البدائية في العهود البدائية أو عهود ما قبل الرأسمالية. فقد **خلقت** الحضارة الرأسمالية الإنتاج الضخم، والمعامل والسكك الحديدية والبريد والتلفون وما شاكل ذلك، **وعلى هذا الأساس** بلغت الأكثرية الكبرى من وظائف "سلطة الدولة" القديمة درجة من البساطة وغدا بالأمكان تحويلها إلى عمليات من التسجيل والتدوين والتثبيت على درجة من السهولة بحيث تصبح في منال جميع الذين يحسنون القراءة والكتابة، بحيث يمكن تماماً القيام بهذه الوظائف مقابل "أجرة العامل" المعتادة، ويمكن ويجب تجريد هذه الوظائف من أي ظل لطابع امتياز و "ترؤس".

انتخاب جميع الموظفين دون استثناء وامكانية سحبهم **في كل لحظة** وانقاص رواتبهم حتى "أجرة العامل" المعتادة، هذه التدابير الديموقراطية البسيطة و "البديهية" التي توحد تماماً مصالح العمال وأكثرية الفلاحين هي في الوقت نفسه جسر الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية. وهذه التدابير تتعلق بإعادة تنظيم الدولة، بإعادة تنظيم المجتمع من الناحية السياسية الصرف ولكنها

لا تكسب بطبيعة الحال كل مغزاها وأهميتها إلا في حالة تحقيق أو تحضير "مصادرة ملكية مغتصبي الملكية"، أي تحويل الملكية الخاصة الرأسمالية لوسائل الإنتاج إلى ملكية اجتماعية.

وقد كتب ماركس:

"لقد جعلت الكومونة من ذلك الشعار الذي نادت به جميع الثورات البرجوازية –الحكومة القليلة النفقات– حقيقة، وذلك بإلغاء أكبر بابين من أبواب النفقات:

الجيش النظامي وسلك الموظفين".

ليس غير نفر ضئيل من الفلاحين والفئات البرجوازية الصغيرة الأخرى يستطيع أن "يترقى" و"يصبح من الناس المحترمين" بالمعنى البرجوازي للكلمة، أي أن يصبح أما من الميسورين، البرجوازيين، وأما من الموظفين الميسورين المميزين. أما الأكثرية الكبرى من الفلاحين في أي بلد رأسمالي يوجد فيه الفلاحون (ومثل هذه البلدان الرأسمالية هي الأكثرية) فهي تلاقي الظلم من الحكومة وهي متعطشة إلى إسقاطها، متعطشة إلى حكومة "رخيصة". ولا يستطيع تحقيق ذلك **غير** البروليتاريا، وهي بتحقيقها لذلك تخطو في الوقت نفسه خطوة نحو إعادة تنظيم الدولة على الأساس الاشتراكي.

٣ – القضاء على البرلمانية

لقد كتب ماركس: " وكان يراد بالكومونة أن تكون لا هيئة برلمانية، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه...

... وبدلاً من البت مرة كل ثلاث سنوات أو ست في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة المسيطرة يجب أن يمثل ويقمع (ver-undzertreten)

الشعب في البرلمان، كان يجب على حق الانتخاب العام، بدلاً من ذلك، أن يخدم الشعب، المنظم في الكومونات قصد البحث لمؤسسته عن عمال ومراقبين ومحاسبين كما يخدم حق الانتخاب الفردي لهذا الغرض أيا كان من أرباب العمل".

ان هذا النقد الرائع للبرلمانية، المكتوب في سنة ١٨٧١، قد غدا الآن هو الآخر، بفضل سيطرة الاشتراكية- الشوفينية والانتهازية، في عداد "الكلمات المنسية" من الماركسية. أن الوزراء والبرلمانيين المحترفين، خونة البروليتاريا، والاشتراكيين "النفعيين " الحاليين، قد تركوا بصورة تامة للفوضويين مهمة انتقاد البرلمانية، وعلى هذا الأساس المعقول لحد خارق نعتوا "بالفوضوية" كل انتقاد للبرلمانية!! فلا غرو إذا كانت بروليتاريا البلدان البرلمانية "الطليعية" تشمئز من رؤية "الاشتراكيين" من أمثال شيدمان ودافيد وليغين وسامبا ورينودل وهندرسون وفاندرفيلده وستاونينغ وبرانتينغ وبيسولاتي واضرابهم وشركاهم وتميل أكثر فأكثر بعواطفها إلى السينديكالية الفوضوية، رغم أن هذه كانت شقيقة الانتهازية.

بيد أن الدياليكتيك الثوري لم يكن قط في نظر ماركس عبارة فارغة، على الموضة، لم يكن مسبحة للطقطقة كما صيره بليخانوف وكاوتسكي واضرابهما. فكان ماركس يحسن القطيعة مع الفوضوية دونما إشفاق لعجزها عن الاستفادة حتى من "حظيرة" البرلمانية البرجوازية ولا سيما حينما يكون من البين عدم وجود وضع ثوري، ولكنه في الوقت نفسه قد أحسن كذلك انتقاد البرلمانية انتقاداً بروليتارياً ثورياً حقاً.

البت مرة كل عدة سنوات في مسألة معرفة أي عضو من الطبقة السائدة سيقوم بقمع وسحق الشعب في البرلمان، -هذا هو الجوهر الحقيقي للبرلمانية

البرجوازية، ليس فقط في الملكيات البرلمانية الدستورية، بل كذلك في الجمهوريات الأوسع ديموقراطية.

ولكن إذا ما طرحت مسألة الدولة، وإذا ما نظر المرء إلى البرلمانية على أنها مؤسسة من مؤسسات الدولة، من وجهة نظر مهام البروليتاريا في هذا الحقل، فأين المخرج من البرلمانية؟ وكيف يمكن الاستغناء عنها؟

لا بد لنا من أن نقول وأن نكرر القول: أن دروس ماركس القائمة على دراسة الكومونة قد نسيت لحد جعل "الاشتراكي–الديموقراطي" الحالي (اقرأ: خائن الاشتراكية الحالي) لا يفهم بتاتاً أي انتقاد للبرلمانية غير الانتقاد الفوضوي أو الرجعي.

المخرج من البرلمانية ليس بطبيعة الحال في إلغاء المؤسسات التمثيلية والمبدأ الانتخابي، بل في تحويل المؤسسات التمثيلية من ندوات للثرثرة إلى مؤسسات "عاملة". "كان يراد بالكومونة أن تكون لا هيئة برلمانية، بل هيئة عاملة تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه".

مؤسسة "غير برلمانية، بل مؤسسة عاملة". ان هذا القول قد فقأ عيون البرلمانيين المعاصرين و"كلاب الصالونات" البرلمانية للاشتراكية–الديموقراطية بالذات! أمعنوا النظر في أي بلد برلماني من أميركا حتى سويسرا ومن فرنسا حتى انجلترا والنروج وغيرها، تروا أن عمل "الدولة" الحقيقي يجري وراء الكواليس وتنفذه الدواوين والمكاتب وهيئات الأركان. ففي البرلمانات يكتفون بالهذر بقصد معين هو خداع "العامة". وهذا صحيح لدرجة أن جميع سوآت البرلمانية هذه قد برزت حالاً حتى في الجمهورية الروسية، وهي جمهورية برجوازية ديموقراطية، قبل أن يتسنى لها تكوين برلمان حقيقي. فأبطال البرجوازية الصغيرة المتعفنة من إضراب سكوبيليف وتسيريتيلي وتشيرنوف وافكسنتييف قد استطاعوا تقبيح السوفييتات أيضاً على

نمط البرلمانية البرجوازية وذلك بجعلها نـدوات للهـذر الفـارغ. أن السـادة الوزراء "الاشتراكيين" يخدعون في السوفييتات الفلاحين السـريعي التصـديق بطنين عباراتهم وقراراتهم. وفي الحكومة تتغير المشاهد دون انقطـاع، مـن جهة، ليجلس بالتناوب على "مائدة" المقاعد المدرارة والمشرفة أكبر عدد ممكن من الاشتراكيين– الثوريين والمناشفة، ومن الجهة الأخرى، بقصـد "تحويـل أنظار" الشعب. أما في الدواوين وفي مقرات الأركان "فينهمكون" فـي أعمـال "الدولة"!

لأمد قريب كتبت جريدة "**ديلو نارودا**"[١٨]، لسان حال حزب الاشـتراكيين– الثوريين" الحاكم، معترفة في مقال افتتاحي لهيئة التحريـر –معترفـة بقحـة أعضاء "البيئة الطيبة" التي يتعاطى فيها "الجميع" الدعارة السياسية– بأن جهاز الموظفين بأكمله ظل في الجوهر ودونما تغيير حتى فـي الـوزارات العائـدة للاشتراكيين" (ولا مؤاخذة على هذا التعبير!) وبأنه يعمل على الـنمط القـديم ويعرقل "بكل حرية" المبادرات الثورية! وعلى فرض إن هذا الاعتـراف لـم يوجد، أفلا يبرهن على ذلك واقع اشتراك الاشتراكيين–الثـوريين والمناشـفة الفعلي في الحكومة؟ والبعيد الدلالة هنا واقع وحيد، هو أن السادة تشـيرنوف وروسانوف وزينزينوف وإضرابهم من محرري "**ديلو نـارودا**" الموجـودين بجمعية الديموقراطيين الدستوريين (الكاديت) في الوزارة قد فقدوا الحياء لحـد غدوا معه لا يستحون من أن يعلنوا على الملأ دون أن تعلو وجوههم حمـرة الخجل كأنما يعلنون أمراً تافهاً، ان كل شيء يجري على النمط القديم "عنـدهم" في الوزارات!! العبارة الديموقراطية الثورية لخداع سذج الأرياف، ومماطلات الدواوين البيروقراطية "لإرضاء" الرأسماليين –هـذا هـو **فحـوى** الأئـتلاف "الشريف".

لقد استعاضت الكومونة عن برلمانيـــة المجتمـــع البرجـــوازي المرتشـــية والمتعفنة بمؤسسات لا تنحط فيها حرية الرأي والبحث إلى خداع، لأنه يتوجب على البرلمانيين أن يعملوا هم أنفسهم، أن ينفذوا قوانينهم بأنفسهم، أن يتحققـــوا بأنفسهم من نتائجها العملية، أن يقدموا الحســـاب مباشـــرة لنـــاخبيهم. تبقـــى المؤسسات التمثيلية، ولكن البرلمانية باعتبارها نظاماً خاصاً، باعتبارها فصـــلاً للعمل التشريعي عن التنفيذي، باعتبارها وضعاً ممتازاً للنواب، **تنعدم هنـــا**. لا يمكننا أن نتصور الديموقراطية، وحتى الديموقراطيـــة البروليتاريـــة، بـــدون مؤسسات تمثيلية، ولكن يمكننا **ومن واجبنا** أن نتصورها بدون البرلمانية إذا لم يكن انتقاد المجتمع البرجوازي في نظرنا مجرد عبـــارة فارغـــة، وإذا كـــان طموحنا إلى إسقاط سيطرة البرجوازية صادقاً وجـــدياً، لا عبـــارة "انتخابيـــة" لتصيد أصوات العمال كما هو حال المناشفة والاشتراكيين–الثوريين، كما هـــو حال شيدمان وليغين وسامبا وفاندرفيلده، ومن لف لفهم. والبليغ أبلغ الدلالة أن ماركس، عندما تكلم عن وظائف **أولئك** الموظفين الذين تحتاج إليهم الكومونـــة وكذلك الديموقراطية البروليتارية، أخذ للمقارنة المستخدمين عند "أي كان مـــن أرباب العمل"، أي معملاً رأسمالياً بما فيه من "عمال ومراقبين ومحاسبين".

أن ماركس براء كلياً من الطوبوية، بمعنى إنه لا يختلق، لا يتخيل مجتمعاً "جديداً". كلا. انه يدرس، كما يدرس مجرى التاريخ الطبيعي، **ولادة المجتمـــع الجديد من القديم** وأشكال الانتقال من هذا إلى ذاك. وهو يأخذ الخبرة العمليـــة للحركة البروليتارية الجماهيرية، ويسعى ليستخلص منها الدروس العملية. وهو "يتعلم" من الكومونة على غرار جميع المفكرين الثوريين العظـــام الـــذين لـــم يتهيبوا التعلم من خبرة الحركات الكبرى التي قامت بها الطبقة المظلومة ولـــم يلقوا عليها " المواعظ" بعجرفة المتزاهي بعلمه (على غرار موعظة بليخانوف:

"ما كان ينبغي حمل السلاح" أو موعظة تسيريتيلي: "من واجب الطبقة أن تلزم حدها").

لا يمكن أن تطرح مسألة القضاء على الدواوينية دفعة واحدة، وفي كل مكان وبصورة تامة. أن هذا من الطوبويات. ولكن تكسير الآلة الدواوينية القديمة دفعة واحدة والشروع دونما إبطاء ببناء آلة جديدة تمكن من **القضاء** بصورة تدريجية على كل دواوينية ليس **بطوبوية**، بل هو تجربة الكومونة، هو واجب البروليتاريا الثورية المباشر.

تبسط الرأسمالية وظائف إدارة "الدولة"، وهي تمكن من نبذ "الترؤس" ومن حصر الأمر كله في منظمة البروليتاريين (بوصفهم الطبقة السائدة)، التي تستأجر باسم المجتمع كله "العمال والمراقبين والمحاسبين".

نحن لسنا طوبويين. نحن لا "نحلم" بالاستغناء **دفعة واحدة** عن كل إدارة، عن كل خضوع. فهذه الأحلام الفوضوية الناشئة عن عدم فهم مهام ديكتاتورية البروليتاريا هي غريبة تماماً عن الماركسية ولا تفعل في الواقع غير تأجيل الثورة الاشتراكية إلى أن يصبح الناس غير ما هم عليه. لا. نحن نريد الثورة الاشتراكية مع الناس على ما هم عليه اليوم، مع هؤلاء الناس الذين لا يستطيعون الاستغناء عن الخضوع، عن المراقبة، عن "المراقبين والمحاسبين".

ولكن ينبغي الخضوع للطليعة المسلحة، لطليعة جميع المستثمَرين وجميع الشغيلة، للبروليتاريا. يمكن وينبغي أن يشرع على الفور، بين عشية وضحاها، بالاستعاضة عن "ترؤس" موظفي الدولة المتميز بوظائف "المراقبين والمحاسبين" البسيطة، بوظائف هي منذ اليوم كلياً في مستوى تطور سكان المدن بوجه عام ويمكن القيام بها تماماً مقابل "أجرة العامل".

سننظم الإنتاج الكبير انطلاقاً مما أنشأته الرأسمالية وسنقوم نحن العمال بأنفسنا، مستندين إلى خبرتنا العمالية وواضعين انضباطاً صارماً جداً، أنضباطاً

حديدياً تدعمه **سلطة** الدولة للعمال المسلحين، بحصر دور موظفي الدولة في دور مجرد منفذين لما نكلفهم به، في دور "مراقبين ومحاسبين" (طبعاً، مع التكنيكيين من جميع الأصناف والأنواع والدرجات) يتحملون المسؤولية ويمكن سحبهم ويتقاضون رواتب متواضعة. هذه هي **مهمتنا** البروليتارية، هذا ما يمكن وما يجب أن **نبدأ** به عند القيام بالثورة البروليتارية. وهذه البداية القائمة على الإنتاج الضخم تؤدي بطبيعة الحال إلى "اضمحلال" الدواوينية كلها بصورة تدريجية، تؤدي بصورة تدريجية إلى نشوء نظام – نظام بدون معترضتين، نظام لا يشبه عبودية العمل المأجور–يجري فيه تحقيق وظائف المراقبة والمحاسبة التي تغدو ابسط فابسط من قبل الجميع بالتناوب ثم تغدو هذه الوظائف عادة لتزول في النهاية باعتبارها وظائف خاصة تقوم بها فئة خاصة من الناس.

ان أحد الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان الأذكياء من سبعينات القرن الماضي قد نعت دائرة البريد بنموذج للمشروع الاشتراكي. وهذا صحيح كل الصحة. فالبريد هو الآن منظم على طراز احتكار رأسمالية الدولة. والإمبريالية تحول بالتدريج جميع التروستات إلى مشاريع من هذا الطراز. فالشغيلة "البسطاء" الغارقون في العمل حتى الآذان والجياع تتربع فوقهم فيها البيروقراطية البرجوازية عينها. ولكن آلية الإدارة الاجتماعية هي في هذه المشاريع جاهزة. فما أن يسقط الرأسماليون وتحطم يد المسلحين الحديدية مقاومة هؤلاء المستثمرين وتكسر الآلة البيروقراطية للدولة الراهنة حتى نرى أمامنا آلة محررة من "الطفيلي" ومجهزة أحسن تجهيز من الناحية التكتيكية يستطيع العمال المتحدون أنفسهم تشغيلها على خير وجه باستئجار الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين مكافئينهم على عملهم **جميعهم** شأنهم شأن **جميع** موظفي "الدولة" على العموم باجرة العامل. هذه هي المهمة العملية الملموسة

الممكنة التحقيق على الفور حيال جميع التروستات، المهمة التي تخلص الشغيلة من الاستثمار وتأخذ بعين الاعتبار التجربة التي قد بدأتها الكومونة عملياً (ولا سيما في حقل بناء الدولة).

تنظيم الاقتصاد الوطني برمته على نمط البريد على أن لا تزيد رواتب الخبراء الفنيين والمراقبين والمحاسبين، شأنهم شأن جميع الموظفين، عن "أجرة العامل"، وذلك تحت رقابة وقيادة البروليتاريا المسلحة – هذا هو هدفنا المباشر. هذه هي الدولة التي نحتاج إليها. وهذا هو الأساس الاقتصادي الذي ينبغي أن تقوم عليه. وهذا ما سيسفر عنه القضاء على البرلمانية والحفاظ على المؤسسات التمثيلية. وهذا ما سيخلص الطبقات الكادحة من تعهير هذه المؤسسات من قبل البرجوازية.

٤ – تنظيم وحدة الأمة

"...وقد ورد بوضوح تام في موجز التنظيم القومي الذي لم يتوفر للكومونة الوقت لوضعه بتفصيل أكبر، أن الكومونة يجب أن... تصير الشكل السياسي حتى لأصغر قرية"... والكومونات هي التي كان عليها أن تنتخب "منتدبي الأمة" في باريس.

"... والوظائف القليلة، ولكنها الهامة جداً، التي كانت ستظل في يد الحكومة المركزية لم تكن لتلغى، –ومثل هذا الزعم كان تزويراً عن عمد– بل كان يجب نقلها إلى موظفي الكومونة، أي إلى موظفين ذوي مسؤولية محددة تحديداً دقيقاً...

... ووحدة الأمة لم تكن لتفصم، بل بالعكس كانت ستنظم عن طريق البناء الكوموني. وكان لوحدة الأمة أن تصبح حقيقة واقعة بالقضاء على سلطة

الدولة التي كانت تدعى بأنها تجسيد لتلك الوحدة، ولكنها كانت ترغب في أن تكون مستقلة عن الأمة، مستعلية عليها. أما في الواقع، فلم تكن سلطة الدولة هذه إلا بمثابة الزائدة الطفيلية على جسم الأمة... وكانت المهمة هي بتر أجهزة الاضطهاد البحتة التابعة للسلطة الحكومية القديمة، وانتزاع الوظائف المعتادة من سلطة تطمع بأن تكون فوق المجتمع وتسليمها إلى خدم المجتمع المسؤولين".

ان كتاب المرتد برنشتين "**ممهدات الاشتراكية ومهام الاشتراكية**- الديموقراطية" الذي ذاع صيته على نمط هيروسترات[١٩] يظهر لنا على الوجه الأوضح لأي مدى لم يفهم الانتهازيون في الاشتراكية- الديموقراطية المعاصرة -وقد يصح القول: لم يرغبوا في أن يفهموا- محاكمات ماركس هذه. فقد كتب برنشتين بصدد كلمات ماركس هذه بالذات أن هذا البرنامج "من حيث مضمونه السياسي يشبه في جميع سماته الجوهرية شبهاً كبيراً جداً اتحادية برودون... ورغم كل الاختلافات بين ماركس و "البرجوازي الصغير" برودون (يضع برنشتين كلمتي "برجوازي صغير" بين قوسين مزدوجين ينبغي لهما حسب رأيه أن يضفياً على التعبير شيئاً من التهكم) فان مجرى التفكير عندهما في النقاط متقارب لأقصى حد".وما من شك -يتابع برنشتين- في أن أهمية المجالس البلدية في ازدياد، ولكن "يبدو لي من المشكوك فيه أن يكون واجب الديموقراطية الأول إلغاء (**Auflösung** حرفياً: **حل**) الدول الحديثة وتغيير (**Umwandlung**: **قلب**) تنظيمها تغييراً تاماً كما يتصور ماركس وبرودون، أي تشكيل مجلس الأمة من مندوبين عن مجالس الأقاليم أو المحافظات التي تتألف بدورها من مندوبين عن الكومونات، بحيث يزول بصورة تامة شكل التمثيل الوطني السابق بأكمله" (برنشتين، "ممهدات"، ص ١٣٤ و١٣٦، الطبعة الألمانية، سنة ١٨٩٩).

إنه لمن منتهى الفظاعة أن يخلط المرء نظرات ماركس بصدد "القضاء على سلطة الدولة، على الطفيلي" مع اتحادية برودون! ولكن ليس من باب الصدفة، لأنه لا يمكن حتى أن يخطر ببال الانتهازي أن ماركس لا يتكلم هنا البتة عن الاتحادية باعتبارها نقيض المركزية، بل عن تحطيم آلة الدولة القديمة، البرجوازية، الموجودة في جميع البلدان البرجوازية.

لا يخطر ببال الانتهازي إلا ما يراه من حوله في بيئة التافهين صغار البرجوازيين والركود "الإصلاحي"، أي يخطر بباله مجرد "المجالس البلدية"! أما ثورة البروليتاريا فقد أضاع الانتهازي حتى المقدرة على التفكير بها.

ان هذا مضحك. ولكن البليغ الدلالة أن أحداً لم يجادل برنشتين حول هذه النقطة. فقد دحضه كثيرون ولا سيما بليخانوف في الأدب الروسي وكاوتسكي في الأدب الأوروبي، ولكن **لم يتحدث** لا هذا ولا ذاك عن **هذا** التشويه لماركس من جانب برنشتين.

لقد أضاع الانتهازي مقدرته على التفكير الثوري والتفكير بالثورة إلى حد إنه ينسب إلى ماركس "الاتحادية" ويخلط بينه وبين مؤسس الفوضوية برودون. إما كاوتسكي وبليخانوف الراغبان في أن يكونا من الماركسيين الأرثوذكس وفي الذود عن تعاليم الماركسية الثورية فيصمتان عن ذلك! وهنا يكمن جذر من جذور الابتذال المفرط للآراء بصدد الفرق بين الماركسية والفوضوية، ذلك الابتذال الذي يلازم الكاوتسكيين والانتهازيين على حد سواء والذي سنتحدث عنه فيما بعد.

لا يوجد للاتحادية أثر فيما أوردناه من محاكمات ماركس عن خبرة الكومونة. يلتقي ماركس وبرودون بالضبط فيما لا يراه الانتهازي برنشتين. ويفترق ماركس وبرودون بالضبط فيما يراه برنشتين وجه الشبه.

يلتقي ماركس وبرودون في كون الاثنين يناديان "بتحطيم" آلة الدولة الحديثة. وهذا الشبه بين الماركسية والفوضوية (برودون وباكونين على حد سواء) لا يريد أن يراه الانتهازيون ولا الكاوتسكيون لأنهم حادوا عن الماركسية في هذه النقطة.

ويفترق ماركس عن برودون وكذلك عن باكونين في مسألة الاتحادية على وجه التحقيق (فضلاً عن ديكتاتورية البروليتاريا). الاتحادية تنبثق مبدئياً عن النظرات البرجوازية الصغيرة للفوضوية. أن ماركس من القائلين بالمركزية. وفيما أوردناه من محاكماته لا يوجد أي تراجع عن المركزية. فقط الناس الذين حشيت رؤوسهم حشواً "بالإيمان الخرافي الأعمى" البرجوازي الصغير بالدولة يستطيعون أن يروا في القضاء على آلة الدولة البرجوازية قضاء على المركزية!

ولكن إذا ما أخذ البروليتاريون وفقراء الفلاحين بأيديهم سلطة الدولة وإذا تنظموا بملء الحرية في كومونات **ووحدوا** عمل جميع الكومونات في ضربات يوجهونها ضد الرأسمال، في تحطيم مقاومة الرأسماليين، في نقل الملكية الخاصة للسكك الحديدية والمصانع والأرض وغيرها إلى الأمة بأسرها، إلى المجتمع بأسره، أفلا يكون ذلك من المركزية؟ أليس ذلك بالمركزية الديموقراطية المستقيمة أشد الاستقامة؟ بله المركزية البروليتارية؟

لا يمكن البتة أن يخطر لبرنشتين ببال احتمال مركزية طوعية، توحيد طوعي للكومونات في أمة، تلاحم طوعي للكومونات البروليتارية في أمر تحطيم السيادة البرجوازية وآلة الدولة البرجوازية. فبرنشتين، شأنه شأن جميع ذوي الذهنية البرجوازية الصغيرة، يتصور المركزية بمثابة شيء لا يمكن فرضه والإبقاء عليه إلا من أعلى، وعن طريق دواوين الموظفين والطغمة العسكرية.

لقد أشار ماركس عمداً، وكأنه توقع أمكانية تشويه نظراته، إلى أن اتهام الكومونة بالرغبة في القضاء على وحدة الأمة وفي إلغاء السلطة المركزية هو من التزوير المتعمد. وقد تقصد ماركس استعمال تعبير "تنظيم وحدة الأمة" لكيما يعارض المركزية البرجوازية والعسكرية والبيروقراطية بالمركزية البروليتارية الواعية والديموقراطية.

ولكن... قد أسمعت لو ناديت حياً. والحال، أن الانتهازيين في الاشتراكية-الديموقراطية الحديثة لا يريدون بتاتاً أن يسمعوا بالقضاء على سلطة الدولة، ببتر الطفيلي.

٥- القضاء على الطفيلي، على الدولة

لقد أوردنا أقوال ماركس المناسبة وعلينا أن نردفها بأقوال أخرى له.

لقد كتب ماركس:

"... ان النصيب المعتاد للإبداع التاريخي الجديد أنه يعتبر صنواً لأشكال قديمة أو حتى لأشكال بائدة للحياة الاجتماعية تشبهها مؤسسات جديدة بعض الشبه. وهكذا، أن هذه الكومونة الجديدة التي تحطم (**bricht**-تكسر) سلطة الدولة الحديثة اعتبرت بمثابة بعث لكومونات العصور الوسطى... بمثابة اتحاد للدول الصغيرة (مونتيسكيو، الجيروندیون[٢٠])... بمثابة شكل مضخم للكفاح القديم ضد التمركز المفرط...

... أن التنظيم الكوموني كان سيعيد إلى الجسم الاجتماعي جميع القوى التي ابتلعتها حتى ذلك الحين "الدولة"، تلك الزائدة الطفيلية التي تقتات على حساب المجتمع وتعيق تقدمه الحر. وهذا وحده كان يكفي لأن يتقدم بعث فرنسا...

... أن التنظيم الكوموني كان سيضع المنتجين الريفيين تحت القيادة الروحية للمدن الرئيسية في كل منطقة ويؤمن لهم هناك، في شخص عمال المدن، الممثلين الطبيعيين لمصالحهم. أن وجود الكومونة انطوى في حد ذاته، وكشيء بديهي، على الإدارة الذاتية المحلية، ولكن ليس كنقيض لسلطة الدولة التي تغدو منذ الآن زائدة". "القضاء على سلطة الدولة" التي كانت "زائدة طفيلية"، "بترها"، "تحطيمها"، "سلطة الدولة تغدو منذ الآن زائدة" – بهذه التعابير تكلم ماركس عن الدولة في تقديره وتحليله لخبرة الكومونة.

كتب كل ذلك منذ نصف قرن تقريباً ويتأتى الآن أن نقوم بما يشبه الحفريات لنوصل إلى إدراك الجماهير الغفيرة تعاليم الماركسية غير مشوهة. فعندما حل عهد الثورات البروليتارية الكبرى الجديدة، في هذا العهد بالضبط نسوا الاستنتاجات التي خلص إليها ماركس من تتبع آخر ثورة كبرى حدثت في حياته.

"... أن تعدد الشروح التي استتبعتها الكومونة وتعدد المصالح التي وجدت فيها تعبيراً عنها يثبتان أنها كانت شكلاً سياسياً مرناً للغاية، بينما كانت جميع الأشكال السابقة للحكومة أشكالاً للاضطهاد من حيث جوهرها. وكان سر الكومونة الحقيقي هو هذا: كانت، من حيث الجوهر، **حكومة الطبقة العاملة**، كانت نتاج كفاح طبقة المنتجين ضد طبقة المستأثرين، كانت الشكل السياسي الذي اكتشف أخيراً والذي كان يمكن في ظله أن يتحقق التحرر الاقتصادي للعمل...

ولولا هذا الشرط الأخير لكان التنظيم الكومونة أمراً مستحيلاً ولكان غشاً..."

لقد انصرف الطوبويون إلى "اكتشاف" الأشكال السياسية التي ينبغي أن تحدث في ظلها إعادة تنظيم المجتمع على أساس الاشتراكية. وقد أشاح

الفوضويون بوجوههم عن مسألة الأشكال السياسية بوجه عام. وقبل الانتهازيون في الاشتراكية–الديموقراطية المعاصرة الأشكال السياسية البرجوازية للدولة الديموقراطية البرلمانية كحد لا يمكن تخطيه وعفروا جباههم في الركوع والسجود أمام هذا "المعبود" وأعلنوا من الفوضوية كل نزعة إلى **تحطيم** هذه الأشكال.

لقد استخلص ماركس من كامل تاريخ الاشتراكية والنضال السياسي إنه لا بد للدولة أن تزول وأن الشكل الانتقالي لزوالها (الانتقال من الدولة إلى اللادولة) سيكون "البروليتاريا المنظمة في طبقة سائدة". ولكن ماركس لم يأخذ على عاتقه اكتشاف **الأشكال** السياسية لهذا المستقبل. لقد اقتصر على تتبع التاريخ الفرنسي بصورة دقيقة، على تحليله وعلى استخلاص الاستنتاج الذي قادت إليه سنة ١٨٥١: تقترب الأمور من **تحطيم** آلة الدولة البرجوازية.

وعندما اندلعت حركة البروليتاريا الثورية الجماهيرية أخذ ماركس، رغم أخفاق هذه الحركة، رغم قصرها، رغم ضعفها البين، في دراسة **ما اكتشفته** من أشكال.

الكومونة هي الشكل الذي "اكتشفته أخيراً" الثورة البروليتارية والذي يمكن في ظله أن يتحقق التحرر الاقتصادي للعمل.

الكومونة هي أول محاولة تقوم بها الثورة البروليتارية **لتحطيم** آلة الدولة البرجوازية والشكل السياسي الذي " أكتشف أخيراً" والذي يمكن ويجب أن **يستعاض به** عن المحطَّم.

وسنرى فيما يأتي من البحث أن الثورتين الروسيتين في سنتي ١٩٠٥ و١٩١٧ تابعتا قضية الكومونة في حالة أخرى وفي ظروف أخرى وإنهما تثبتان تحليل ماركس التاريخي العبقري.

الفصل الرابع

تتمة. شروح إضافية لأنجلس

لقد تقدم ماركس بما هو أساسي في مسألة أهمية خبرة الكومونة. وقد رجع أنجلس مراراً إلى الموضوع نفسه شارحاً تحليل ماركس واستنتاجاته وموضحاً أحياناً الوجوه الأخرى في المسألة بقوة وجلاء مما يجعل من الضروري تناول هذه الشروح بوجه خاص.

١- " مسألة المساكن"

كان أنجلس قد راعى خبرة الكومونة في مؤلفه عن مسألة المساكن (سنة ١٨٧٢) حين تناول فيه عدة مرات مهام الثورة حيال الدولة. وما يستوقف النظر أنه قد بين بوضوح، استناداً إلى هذا الموضوع الملموس، من جهة، وجوه الشبه بين الدولة البروليتارية والدولة الراهنة، الوجوه التي تعطي في كلتا الحالتين الحق في الكلام عن الدولة، ومن الجهة الأخرى، وجوه التباين أو الانتقال إلى القضاء على الدولة.

"ما السبيل إلى حل مسألة السكن؟ تحل هذه المسألة في المجتمع الحالي تماماً كما تحل كل مسألة اجتماعية أخرى: بالتوازن التدريجي بين العرض والطلب اقتصادياً، وهذا حل يثير المسألة بحد ذاته مجدداً، أي أنه لا يعطي أي حل. وكيف تحل الثورة الاجتماعية هذه المسالة؟ أن هذا لا يتوقف فقط على ظروف الزمان والمكان، بل يتوقف كذلك على مسائل أبعد مدى بكثير، وبين

الرئيسية منها مسألة إزالة التضاد بين المدينة والريف. ولما كنا لا نريد الانصراف إلى اختراع أشكال طوبوية لتنظيم المجتمع المقبل، يكون الوقوف عند هذه المسألة أكثر من لغو. بيد أن ثمة أمراً واضحاً: يوجد في المدن الكبرى الآن عدد كاف من عمارات السكنى يكفي ليسد على الفور الحاجة الحقيقية إلى المساكن شريطة أن يستفاد من هذه العمارات بالشكل المعقول. ولا يحقق ذلك بطبيعة الحال إلا عن طريق مصادرة عمارات المالكين الحاليين وعن طريق جعلها مساكن للعمال الذين لا مساكن لهم أو الذين يسكنون في شقات مزدحمة جداً. ومذ تظفر البروليتاريا بالسلطة السياسية يصبح هذا التدبير الذي تفرضه المصلحة العامة أمراً هين التحقيق شأنه شأن سائر العمليات التي تقوم بها الدولة الحالية لمصادرة الشقات وأشغالها" (ص٢٢، الطبعة الألمانية، سنة ١٨٨٧)[٢١].

أن البحث هنا لا يدور حول تغيير شكل سلطة الدولة، بل يتناول مضمون نشاطها وحسب. أن مصادرة وأشغال المساكن يجريان بأمر من الدولة الحالية أيضاً. والدولة البروليتارية، من وجهة النظر الشكلية، "تصدر" كذلك "الأوامر" بأشغال الشقات ومصادرة البيوت. ولكن الواضح هو أن الجهاز التنفيذي القديم، جهاز الموظفين المرتبطين بالبرجوازية، لن يكون على العموم أهلاً لتنفيذ أوامر الدولة البروليتارية.

"... ولا بد من أن نلاحظ أن تملك الشعب العامل بالفعل لجميع أدوات العمل، لكامل الصناعة، هو النقيض المباشر "للشراء" الذي يقول به برودون. ففي الحالة الأخيرة يصبح كل عامل بمفرده مالكاً لمسكن، ولقطعة أرض فلاحية ولأدوات عمل. وفي الحالة الأولى يظل "الشعب العامل" المالك الجماعي للبيوت والمصانع وأدوات العمل. وهذه البيوت والمصانع الخ.، لا نحسب أنها ستعطى لأشخاص منفردين أو لجمعيات منفردة للاستفادة منها دون

تغطية التكاليف، وذلك على الأقل في مرحلة الانتقال. كما أن القضاء على ملكية الأرض لا يفرض القضاء على الريع العقاري، بل تحويله إلى المجتمع وأن بشكل مكيف. وعليه، كان التملك الفعلي لجميع أدوات العمل من قبل الشعب العامل لا ينفي بأي حال بقاء التأجير والاستئجار" (ص٦٨).

ان المسألة المبحوثة في هذه الفقرة، ونعني مسألة الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة، هي موضوع بحثنا في الفصل التالي. يتحدث أنجلس هنا باحتراس شديد إذ يقول: "لا نحسب" أن الدولة البروليتارية ستوزع المساكن دون أجور، "على الأقل في مرحلة الانتقال".فتأجير المساكن التي هي ملك للشعب كله إلى هذه العائلة أو تلك مقابل أجرة، يفرض قبض هذه الأجرة ونوعاً من الرقابة وتحديد هذا المعدل أو ذاك في توزيع المساكن. وكل هذا يقتضي شكلاً ما من أشكال الدولة، ولكنه لا يقتضي بتاتاً جهازاً عسكرياً وبيروقراطياً خاصاً مع موظفين يتمتعون بامتيازات خاصة. أما الانتقال إلى حالة يصبح معها بالأمكان أعطاء المساكن دون مقابل، فأنه منوط ب"اضمحلال" الدولة بصورة تامة.

وإذ تحدث أنجلس عن انتقال إتباع بلانكي[٢٢] إلى موقف الماركسية المبدئي بعد الكومونة وتحت تأثير خبرتها، صاغ هذا الموقف في سياق الحديث بالشكل التالي:

"... ضرورة عمل البروليتاريا السياسي وديكتاتوريتها، باعتبار ذلك انتقالاً إلى إلغاء الطبقات ومعها الدولة..." (ص ٥٥).

ولعل هواة النقد الحرفي أو لعل "مبيدي الماركسية" البرجوازيين يرون تناقضاً بين هذا **الاعتراف** بـ"إلغاء الدولة" وإنكار هذه الصيغة، باعتبارها فوضوية، في الفقرة التي أوردناها أعلاه من "**ضد دوهرينغ**". ولا مجال للاستغراب إذا ما وضع الانتهازيون أنجلس نفسه في عداد "الفوضويين". ففي

الوقت الحاضر، يعمد الاشتراكيون–الشوفينيون أكثر فأكثر إلى اتهام الأمميين بالفوضوية.

لقد علمت الماركسية على الدوام أن الدولة تلغى مع إلغاء الطبقات. فالفقرة المعروفة من المجتمع في "**ضد دوهرينغ**" بصدد "اضمحلال الدولة" تتهم الفوضويين لا بمجرد قولهم بإلغاء الدولة، بل بأنهم يروجون بزعم مفاده أن بالأمكان إلغاء الدولة "بين عشية وضحاها".

وبما أن النزعة "الاشتراكية–الديموقراطية" السائدة اليوم قد شوهت تماماً موقف الماركسية من الفوضوية في مسألة القضاء على الدولة، فمن المفيد جداً أن نذكر بجدال لماركس وأنجلس مع الفوضويين.

٢- جدال مع الفوضويين

يعود هذا الجدال إلى سنة ١٨٧٣. لقد نشر ماركس وأنجلس في مجموعة اشتراكية إيطالية مقالين ضد أتباع برودون[٢٣] و" أنصار الحكم الذاتي" أو "خصوم السلطة"، ولم يصدر هذان المقالان في "**Neue Zeit**" مترجمين إلى الألمانية إلا في سنة ١٩١٣[٢٤].

كتب ماركس ساخراً من الفوضويين ومن إنكارهم للسياسة: أشكالاً ثورية، وإذا ما أقام العمال ديكتاتوريتهم الثورية مقام ديكتاتورية البرجوازية، فهم يقترفون بذلك جريمة منكرة، جريمة إهانة المبادىء، لأن العمال لكيما يسدوا حاجاتهم اليومية الحقيرة الفظة، لكيما يحطموا مقاومة البرجوازية، يعطون الدولة شكلاً ثورياً وعابراً بدلاً من أن يلقوا أسلحتهم ويلغوا الدولة..." ("Neue Zeit" ١٩١٣ – ١٩١٤، السنة الثانية والثلاثون، المجلد ١، ص ٤٠)[٢٥].

أن ماركس بدحضه للفوضويين لم يستنكر غير هذا النوع من "إلغاء" الدولة! إنه لم يعترض قط على الفكرة القائلة بأن الدولة ستزول مع زوال الطبقات أو أنها ستلغى مع إلغاء الطبقات، لم يعترض إلا على الفكرة القائلة بعدول العمال عن استخدام السلاح، عن استخدام العنف المنظم، أي عن **الدولة** التي يتوجب عليها أن تخدم الهدف التالي: " تحطيم مقاومة البرجوازية".

يتعمد ماركس الإشارة –لكيلا يشوهوا مغزى نضاله ضد الفوضوية– إلى "الشكل الثوري **والعابر**" للدولة الضرورية للبروليتاريا. لا تحتاج البروليتاريا إلى الدولة إلا لزمن محدود. نحن لسنا بتاتاً في خلاف مع الفوضويين في مسألة إلغاء الدولة باعتبار ذلك **هدفاً**. إنما نحن نجزم بأن من الضروري لبلوغ هذا الهدف إن تستخدم موقتاً أدوات ووسائل وأساليب سلطة الدولة ضد المستثمرين، كما أن إلغاء الطبقات يستلزم، كأمر موقوت، ديكتاتورية الطبقة المظلومة. يختار ماركس الشكل الأحدّ والأوضح لطرح المسألة ضد الفوضويين: أينبغي للعمال إذ يسقطون نير الرأسماليين أن "يلقوا السلاح" أم أن يستخدموه ضد الرأسماليين لتحطيم مقاومتهم؟ وما هو استخدام السلاح بصورة منتظمة من جانب طبقة ضد أخرى إن لم يكن "شكلاً عابراً" للدولة؟

فليسأل كل اشتراكي–ديموقراطي نفسه: هل يطرح هو نفسه مسألة الدولة **بهذا الشكل** في الجدال مع الفوضويين؟هل كانت الأكثرية الكبرى من الأحزاب الاشتراكية الرسمية في الأممية الثانية تطرح هذه المسألة بهذا الشكل؟

يبسط أنجلس هذه الأفكار نفسها بتفصيل أكبر جداً وتعابير أسهل جداً. أنه يسخر قبل كل شئ من اضطراب تفكير أنصار برودون الذين سموا أنفسهم "خصوم السلطة"، أي أنهم انكروا كل سلطان، كل خضوع، كل سلطة. يقول أنجلس: خذوا أي معمل أو سكة حديد أو سفينة في عرض البحار. أفليس من الواضح أن عمل هذه المؤسسات التكنيكية المعقدة القائمة على استخدام الآلات

والتعاون المنهاجي بين كثرة من الأشخاص يستحيل بدون نوع من خضـــوع، وبالتالي، بدون نوع من سلطان أو سلطة؟

وكتب أنجلس:

"... إذا ما اعترضت بهذه الحجج على خصوم السلطة الأشد تعنتاً فهـــم لا يستطيعون أن يجيبوني بغير جواب واحد: "أجل! هذا صحيح. ولكن لا يـــدور الحديث هنا عن السلطان الذي نمحضه لمندوبينا، **بل عن تكليـــف معـــين**". أن هؤلاء الناس يحسبون أننا نستطيع تغيير أمر ما إذا ما غيرنا أسمه..."[٢٦].

وبعد أن بين أنجلس بهذا الشكل أن السلطان والحكم الذاتي هما من المفاهيم النسبية وأن ميدان تطبيقهما يتغير تبعاً لمختلف مراحل التطور الاجتماعي وأن من الحماقة فهمهما كمطلقات، وبعد أن أضـــاف أن ميـــدان اســـتخدام الآلات والإنتاج الضخم يتسع باستمرار، انتقل من البحث العام حـــول الســـلطان إلـــى مسألة الدولة.

وقد كتب:

"... لو اقتصر أنصار الحكم الذاتي على القول بـــأن التنظـــيم الاجتمـــاعي المقبل لن يسمح بالسلطان إلا ضمن الحدود التي تفرضـــها ظـــروف الإنتـــاج بالضرورة، لأمكن التفاهم معهم. ولكنهم عميان حيال جميع الوقائع التي تجعل السلطان أمراً ضرورياً، وهم يناضلون بحماسة ضد الكلمة.

لماذا لا يقتصر خصوم السلطة على الصياح ضد السلطان السياسي، ضـــد الدولة؟ فجميع الاشتراكيين متفقون على أن الدولة تـــزول ومعهـــا الســـلطان السياسي بنتيجة الثورة الاجتماعية المقبلة، أي أن الوظائف الاجتماعيـــة تفقـــد طابعها السياسي وتتحول إلى مجرد وظائف إداريـــة تســـهر علـــى المصـــالح الاجتماعية. ولكن خصوم السلطة يطلبون إلغاء الدولة السياسية دفعة واحـــدة،

قبل أن تلغي العلاقات الاجتماعية التي نشأت عنها الدولة. انهم يطلبون أن يكون إلغاء السلطان أول عمل تقوم به الثورة الاجتماعية.

فهل رأى هؤلاء السادة ثورة في يوم ما؟ أن الثورة هي دون شك سلطة ما بعدها سلطة، الثورة هي عمل يفرض به قسم من السكان إرادته على القسم الآخر بالبنادق، بالحراب، بالمدافع، أي بوسائل لا يعلو سلطانها سلطان. ويتأتى على الحزب الغالب أن يحافظ بالضرورة على سيادته عن طريق الخوف الذي توحيه أسلحته للرجعيين. فلو لم تستند كومونة باريس إلى سلطان الشعب المسلح ضد البرجوازية فهل كان بإمكانها أن تصمد أكثر من يوم واحد؟ وهلا يحق لنا أن نلومها، بالعكس، لأنها لم تلجأ لهذا السلطان إلا قليلاً جداً؟ وهكذا أحد أمرين: أما أن خصوم السلطة لا يعرفون ما يقولون، وفي هذه الحالة لا يعملون غير خلق التشويش، وأما أنهم يعرفون، وفي هذه الحالة يخونون قضية البروليتاريا. وهم في الحالتين لا يخدمون غير الرجعية" (ص٣٩)[٢٧].

ان هذه الفقرة تتطرق إلى مسائل ينبغي بحثها بالإتصال مع موضوع العلاقة بين السياسة والاقتصاد عند اضمحلال الدولة (ونتناول هذا الموضوع في الفصل التالي). ومن هذه المسائل المسائل المتعلقة بتحول الوظائف الاجتماعية من وظائف سياسية إلى مجرد وظائف إدارية ومسألة "الدولة السياسية". وهذا التعبير الأخير الذي يمكنه بصورة خاصة أن يستدعي سوء الفهم يشير إلى عملية اضمحلال الدولة: فالدولة الآخذة بالاضمحلال يمكن نعتها عند درجة معينة من اضمحلالها بالدولة اللاسياسية.

والأمر الأبلغ في دلالته في فقرة أنجلس هذه هو مرة أخرى كيفية طرح المسألة ضد الفوضويين. فالاشتراكيون-الديموقراطيون الراغبون في أن يكونوا تلامذة لأنجلس قد تجادلوا مع الفوضويين ملايين المرات ابتداء من سنة

١٨٧٣ ولكنهم **لم يجادلوا** كما يمكن ويجب أن يجادل الماركسيون. أن التصور الفوضوي لإلغاء الدولة هو تصور مشوش **وغير ثوري**، –هكذا طرح أنجلس المسألة. فالفوضويون لا يريدون أن يروا الثورة على وجه الضبط في نشوئها وتطورها، في مهامها الخاصة حيال العنف والسلطان والسلطة والدولة.

أن انتقاد الفوضوية المألوف لدى الاشتراكيين–الديموقراطيين المعاصرين قد أقتصر على هذا الابتذال البرجوازي الصغير الصرف: " نحن نعترف بالدولة، أما الفوضويون فلا!". وهذا الأبتذال لا يمكنه طبعاً إلا يبعد العمال المفكرين والثوريين ولو لحد محدود. أما أنجلس فيدلي برأي آخر: أنه يؤكد أن جميع الاشتراكيين يعترفون بأن الدولة تزول بنتيجة الثورة الاشتراكية. ثم يطرح بصورة ملموسة مسألة الثورة، أي بالضبط تلك المسألة التي يتحاشاها في المعتاد الاشتراكيون–الديموقراطيون الانتهازيون تاركينها، أن أمكن القول، لينفرد الفوضويون في "دراستها". وما أن طرح أنجلس هذه المسألة حتى تناول رأساً لبها: أما كان ينبغي للكومونة أن تلجأ **لحد أكبر** إلى السلطة **الثورية** للدولة، أي إلى سلطة البروليتاريا المسلحة والمنظمة في طبقة سائدة؟

أن الاشتراكية–الديموقراطية الرسمية السائدة تتحاشى في المعتاد مسألة مهام البروليتاريا الملموسة في الثورة أما بمجرد تهكم التافه البرجوازي الصغير وأما، في أحسن الحالات، بسفسطة التهرب: "من يعش يرَ". وهكذا حصل الفوضويون على حق اتهام هذه الاشتراكية–الديموقراطية بأنها تخون واجبها في أمر تربية العمال تربية ثورية. لقد استفاد أنجلس من خبرة الثورة البروليتارية الأخيرة بالضبط لكيما يدرس بالشكل الملموس الأتم ما وكيف ينبغي على البروليتاريا أن تفعله حيال البنوك وحيال الدولة على السواء.

٣- رسالة إلى بيبل

من أروع، أن لم يكن الأروع، ما ورد في مؤلفات ماركس وأنجلس بصدد مسألة الدولة الفقرة التالية في رسالة وجهها أنجلس إلى بيبل في ١٨- ٢٨ آذار (مارس) سنة ١٨٧٥. ونقول بين معترضتين أن هذه الرسالة قد نشرها بيبل لأول مرة، على ما نعلم، في المجلد الثاني من مذكراته ("**ذكريات من حياتي**") الصادر في ١٩١١، أي بعد مضي ٣٦ سنة على تحريرها وإرسالها.

فقد كتب أنجلس إلى بيبل، منتقداً نفس مشروع برنامج غوتا الذي انتقده ماركس أيضا في رسالته الشهيرة إلى براكه[٢٨]، ومتطرقاً بصورة خاصة إلى مسألة الدولة قائلاً:

"... الدولة الشعبية الحرة صارت إلى دولة حرة.

والدولة الحرة تعني من الناحية اللغوية دولة حرة إزاء مواطنيها، أي دولة ذات حكومة مستبدة. وينبغي الكف عن كل هذه الثرثرة بصدد الدولة ولا سيما بعد الكومونة التي لم تبق دولة بمعنى الكلمة الأصلي. لقد كفانا ما فقأ الفوضويون عيوننا بـ"**الدولة الشعبية**"، رغم أنه قد قيل دون لبس أو غموض في مؤلف ماركس ضد برودون[٢٩] ثم في "**البيان الشيوعي**" أن الدولة مع إقامة النظام الاجتماعي الاشتراكي تحل نفسها بنفسها (**sich auflöst**) وتزول. ولما كانت الدولة عبارة عن مؤسسة ذات طابع عابر وحسب يتأتى استخدامها في النضال، في الثورة، لقمع الخصوم بالقوة، فان الحديث عن الدولة الشعبية الحرة هو مجرد لغو: فما دامت البروليتاريا **بحاجة** إلى الدولة، فهي لا تحتاج إليها من أجل الحرية، بل من أجل قمع خصومها، وعندما يصبح بالإمكان الحديث عن الحرية، عندئذ تزول الدولة بوصفها الدولة. ولذا نحن نقترح الاستعاضة في كل مكان عن كلمة الدولة بكلمة "مشاعة"

(Gemeinwesen)، هذه الكلمة الألمانية القديمة الرائعة التي يتفق معناهـا ومعنى الكلمة الفرنسية "كومونة"" (ص٣٢١-٣٢٢ من الطبعة الألمانية).

ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن هذه الرسالة تتناول برنامجاً حزبياً انتقـده ماركس في رسالة مؤرخة بعد هذه الرسالة ببضعة أسابيع فقط (رسالة ماركس مؤرخة في ٥ من أيار (مايو) سنة ١٨٧٥)، وان أنجلس كان يعيش آنذاك مـع ماركس في لندن. ولذا عندما قال أنجلس "نحن" في عبارته الأخيرة فهـو دون شك يقترح باسمه وباسم ماركس على زعيم حزب العمال الألماني **شطب كلمة** "الدولة" **من البرنامج** والاستعاضة عنها بكلمة "**مشاعة**".

وكم كان ناح بشأن "الفوضوية" متزعمو "الماركسية" الحالية المكيفة تبعاً لما يروق للانتهازيين لو اقترح عليهم إدخال مثل هذا التصحيح على البرنامج!

فلينوحوا. فالبرجوازية ستمدحهم على ذلك.

أما نحن فسنتابع عملنا. وعند أعادة النظر في برنامج حزبنا لا ريـب فـي أنه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار نصيحة أنجلس وماركس، لكيما نكون أقـرب من الحقيقة، لكيما نرد الماركسية إلى نصابها بتطهيرها من التشويهات، لكيمـا نوجه بصورة أصح نضال الطبقة العاملة في سبيل تحررها. اغلب الظن أنه لا يوجد بين البلاشفة خصوم لنصيحة أنجلس وماركس. ولعل الصعوبة لن تكون في غير إيجاد الاصطلاح. ففي الألمانية كلمتان "للمشاعة" اختار منهما أنجلـس الكلمة التي لا تعني مشاعة على حدة، بل مجموع المشاعات، نظام المشاعات. أما في الروسية فلا توجد مثل هذه الكلمة، وقد يقتضي الأمـر اختيـار كلمـة "كومونة" الفرنسية، مع أن ذلك يخلق أيضاً بعض الارتباك.

"لم تبق الكومونة دولة بمعنى الكلمة الأصلي"- هذا هو تأكيد أنجلس الأهم نظرياً. وهذا التأكيد مفهوم تماماً بعد ما عرضناه أعلاه. **فقد كفت** الكومونة عن أن تكون دولة ما دام لم يتأت عليها أن تقمع أكثريـة السـكان، بـل الأقليـة

(المستثمرين)، وقد حطمت آلة الدولة البرجوازية، وبدلاً من القوة **الخاصة** للقمع، برز على المسرح السكان أنفسهم. وكل هذا ارتداد عن الدولة بمعناها الخاص. ولو توطدت الكومونة لـ"اضمحل" فيها تلقائياً ما بقي من آثار الدولة، ولما كان عليها أن "تلغي" مؤسسات الدولة: فان هذه ستبطل بقدر ما لا يبقى لها ما تقوم به.

" يفقأ الفوضويون عيوننا "الدولة الشعبية"". عندما قال أنجلس ذلك كان يقصد بالدرجة الأولى باكونين وحملاته على الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان. ويعتبر أنجلس هذه الحملات صحيحة **بمقدار ما يكون** مفهوم "الدولة الشعبية"، شأنه شأن "الدولة الشعبية الحرة" سخيفاً وخارجاً عن الاشتراكية. وقد سعى أنجلس إلى تقويم نضال الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان ضد الفوضويين وإلى جعل هذا النضال صحيحاً من الناحية المبدئية وإلى تطهيره من الأوهام الانتهازية بصدد" الدولة". ولكن واحر قلباه! لقد ظلت رسالة أنجلس مدة ست وثلاثين سنة مطوية في صندوق. وسنرى فيها يأتي أن كاوتسكي، حتى بعد نشر هذه الرسالة، قد استمر يكرر بعناد، في الجوهر، نفس الأخطاء التي حذر منها أنجلس.

وقد وجه بيبل لأنجلس رسالة جوابية مؤرخة في ٢١ من أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٧٥، قال فيها فيما قال انه "يوافقه تماماً" على آرائه بشأن مشروع البرنامج وأنه لام ليبكنخت على تنازله (ص ٣٣٤ من الطبعة الألمانية لمذكرات بيبل. المجلد ٢). ولكن إذا ما أخذنا كراس بيبل "**أهدافنا**" وجدنا فيه آراء غير صحيحة أبداً بشأن الدولة:

"الدولة **القائمة على السيادة الطبقية** ينبغي أن تحول إلى **دولة شعبية**" (الطبعة الألمانية "Unsere ziele" سنة ١٨٨٦، ص ١٤).

هذا ما جاء في الطبعة **التاسعة** (التاسعة!) من كـراس بيبـل! ولا مجـال للاستغراب إذا ما تشربت الاشتراكية–الديموقراطيـة الألمانيـة هـذه الآراء الانتهازية بشأن الدولة لكثرة ما كررت بعناد، لاسيما وأن إيضاحات أنجلـس الثورية قد خبئت في الصندوق، وجميع ظروف الحياة كانت "تنسـي" الثـورة لأمد طويل.

٤- انتقاد مشروع برنامج أرفورت

عند بحث التعاليم الماركسية بشأن الدولة لا يمكن للمرء أن يغفـل انتقـاد أنجلس لمشروع برنامج أرفورت[٣٠]، في رسالة الانتقاد التي أرسلها أنجلس إلى كاوتسكي في ٢٩ من حزيران (يونيو) ١٨٩١ والتي لم تنشر فـي (**Neue Zeit**) إلا بعد مضى عشر سنوات، ذلك لأن هذا الأنتقـاد يتنـاول بالضـبط وبصورة رئيسية النظرات الانتهازية في الاشتراكية–الديموقراطية حول مسائل تنظيم الدولة.

ونشير في سياق الحديث إلى أن أنجلس أدلى كذلك في مسـائل الاقتصـاد بملاحظة قيمة جداً تبين كيف كان يتتبع بانتباه وإمعان فكر تغيرات الرأسـمالية الحديثة بالذات وكيف استطاع بسبب ذلك أن يستشف لحد ما مهام عهدنا، العهد الإمبريالي. وها هـي ذي هـذه الملاحظـة: فبصـدد كلمـة "اللامنهاجيـة" (**planlosgkeit**) الواردة في مشروع البرنامج لوصف الرأسمالية كتـب أنجلس:

"... إذا كنا ننتقل **من الشركات المساهمة** إلى التروستات التـي تخضـع لنفسها وتحتكر فروعاً صناعية برمتها، فهذا ليس فقط نهاية الإنتاج الخـاص،

بل إنما هو كذلك نهاية **اللامنهاجية**" ("**Neue Zeit**"، السنة ٢٠، المجلد ١، سنتي ١٩٠١ – ١٩٠٢، ص ٨).

نحن هنا حيال الأمر الأساسي في التقدير النظري للرأسمالية الحديثة، للإمبريالية، ونعني أن الرأسمالية تتحول إلى رأسمالية **احتكارية**. ولا بد من الإشارة إلى كلمة "رأسمالية"، لأن الغلطة الشائعة جداً هي الزعم الإصلاحي البرجوازي القائل أن الرأسمالية الاحتكارية أو رأسمالية الدولة الاحتكارية **لم تبق** رأسمالية وأنه يمكن أن يطلق عليها أسم "اشتراكية الدولة" وإلى ما هنالك. يقيناً أن التروستات لم تعط وهي لا تعطي حتى الآن ولا تستطيع أن تعطي المنهاجية الكاملة. ولكن بمقدار ما تعطي المنهاجية وبمقدار ما يحسب طواغيت رأس المال سلفاً مقادير الإنتاج في النطاق الوطني أو حتى العالمي وبمقدار ما يضبطونه بصورة منهاجية، نبقى على كل حال في **ظل الرأسمالية**، وأن في مرحلة جديدة لها، ولكن في ظل الرأسمالية على التأكيد. أما "قرب" هذه الرأسمالية من الاشتراكية فينبغي أن يكون لممثلي البروليتاريا الحقيقيين حجة تدعم اقتراب الثورة الاشتراكية وسهولتها وامكان تحقيقها وضرورتها الملحة العاجلة، ولا ينبغي أن يكون بوجه حجة للوقوف موقف التغاضي من إنكار هذه الثورة ومن تجميل الرأسمالية، الأمر الذي ينهمك فيه جميع الإصلاحيين.

ولكن لنعد إلى مسألة الدولة. يعطي أنجلس هنا إشارات ثمينة جداً في ثلاث نواح: أولاً، في مسألة الجمهورية، وثانياً، بصدد علاقة المسألة القومية بتنظيم الدولة، وثالثاً، بصدد الإدارة الذاتية المحلية.

أما فيما يخص الجمهورية، فان أنجلس قد جعل منها مركز الثقل في انتقاده لمشروع برنامج أرفورت. وإذا ما تذكرنا مدى الأهمية التي اكتسبها برنامج أرفورت في كامل الاشتراكية–الديموقراطية العالمية وإذا ما تذكرنا كيف غدا

نموذجاً للأممية الثانية بأكملها، يمكننا أن نقول دون مغالاة أن أنجلس ينتقد هنا الانتهازية في الأممية الثانية بأكملها.

لقد كتب أنجلس:

"ثمة نقص كبير في مطالب المشروع السياسية. **فهو خال مما** (التشديد لأنجلس) كان ينبغي قوله بالضبط".

وبعد ذلك يوضح أن الدستور الألماني هو، أساساً نسخة عن دستور سنة ١٨٥٠ الرجعي منتهى الرجعية وأن الريخستاغ ليس، على حد تعبير ولهلم ليبكنخت، غير "ورقة تين الحكم المطلق" وأن الرغبة في تحقيق "تحويل جميع أدوات العمل إلى ملكية عامة" أساس الدستور الذي أعطى الدول الصغيرة واتحاد الدويلات الألمانية الصبغة الشرعية هي "سخافة بينة".

"تناول هذا الموضوع أمر خطر". هذا ما أضافه أنجلس الذي كان يعرف خير معرفة أن وضع مطلب الجمهورية علناً في البرنامج لا يمكن في ألمانيا. ولكن أنجلس لا يرضخ ببساطة لهذا الاعتبار الذي يكتفي به "الجميع". بل يستطرد: "ولكنه يجب تحريك القضية على كل حال بهذا الشكل أو ذاك. وتظهر مدى ضرورة ذلك الانتهازية الشائعة (**einreifende**) اليوم بالذات في قسم كبير من الصحافة الاشتراكية–الديموقراطية. فلخشيتهم من بعث مفعول قانون مكافحة الاشتراكيين[٣١] أو لتذكرهم بعض ما أدلي به في ظل هذا القانون من تصريحات قبل أوانها، يريدون الآن من الحزب أن يعترف بأن الأوضاع القانونية الراهنة في ألمانيا كافية لتحقيق جميع مطالبه بصورة سليمة..."

أما أن الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان قد تصرفوا بدافع الخشية من بعث مفعول القانون الاستثنائي، فان أنجلس يطرح هذا الواقع الأساسي في المقدمة، وينعته، بلا مواربة، بالانتهازية، ويعلن أن **الحلم** بالطريق "السلمي"

هو أمر باطل تماماً، وذلك بالضبط نظراً لعدم وجود الجمهورية والحريات في ألمانيا. وقد كان أنجلس على ما يكفي من الاحتراس لكيما يبقي يديه طليقتين. فهو يعترف بأن "في الأمكان" في البلدان الجمهورية أو التي توجد فيها الحريات بصورة وافية جداً "تصور"("تصور"وحسب!) التطور السلمي إلى الاشتراكية، ولكنه يكرر قائلاً أن في ألمانيا،

"... في ألمانيا، حيث الحكومة كلية الجبروت تقريباً وحيث مجلس الريخستاغ وسائر المؤسسات التمثيلية الأخرى لا تملك من السلطة الحقيقية شيئاً، أن ينادي المرء في ألمانيا بشيء من هذا القبيل ولا سيما دونما داع لذلك، فأنما يعني أنه يرفع ورقة التين عن الحكم المطلق ويستر عوراته بجسده..."

والحقيقة أن معظم الزعماء الرسميين للحزب الاشتراكي-الديموقراطي الألماني الذي أخفى هذه الإرشادات "في صندوق" قد أصبحوا في الواقع مسترين على الحكم المطلق.

"... ومثل هذه السياسة لا تستطيع في نهاية الأمر غير جر الحزب إلى طريق الضلال. يضعون في المقام الأول مسائل سياسية عامة مجردة ويسترون بهذا الشكل المسائل الملموسة المباشرة التي تفرض نفسها بنفسها في جدول الأعمال عند أول أحداث هامة، عند أول أزمة سياسية. وهل يمكن أن تكون نتيجة ذلك غير واقع أن الحزب يجد نفسه فجأة وفي الساعة الحاسمة في حالة عجز، غير واقع أن الحزب يجد نفسه في حالة الغموض وانعدام الوحدة حيال المسائل الحاسمة، لأنه لم يسبق له أبداً أن بحث هذه المسائل...

أن هذا النسيان للاعتبارات الكبرى، الجذرية حرصاً على مصالح اليوم العرضية، وهذا الركض وراء النجاحات العرضية، وهذا النضال من أجلها دونما حساب للعواقب، وهذه التضحية بمستقبل الحركة في سبيل الحاضر، أن

كل ذلك قد تكون له دوافع "نزيهة" أيضاً. ولكن هذا هو الانتهازية، وهو يبقى الانتهازية، ولعل الانتهازية "النزيهة" هي أخطر الانتهازيات...

وإذا كان ثمة أمر لا شك فيه فهو واقع أن حزبنا والطبقة العاملة لا يمكنهما الوصول إلى السيادة إلا في ظل شكل سياسي هو كالجمهورية الديموقراطية. حتى أن هذه الأخيرة هي الشكل الخاص لديكتاتورية البروليتاريا كما برهنت ذلك الثورة الفرنسية الكبرى..."

يكرر أنجلس في هذه الفقرة بصيغة واضحة كل الوضوح تلك الفكرة الأساسية التي تخللت جميع مؤلفات ماركس، نعني أن الجمهورية الديموقراطية هي أقصر الطرق إلى ديكتاتورية البروليتاريا. لأن هذه الجمهورية، مع أنها لا تزيل لأي قدر سيادة رأس المال وبالتالي ظلم الجماهير والنضال الطبقي، تفضي حتماً إلى توسيع هذا النضال وتسعيره وكشفه وتشديده، لدرجة أن أمكانية تأمين مصالح جماهير المظلومين الجذرية، متى ظهرت هذه الإمكانية، تتحقق حتماً وبوجه الحصر في ديكتاتورية البروليتاريا وفي قيادة هذه الجماهير من قبل البروليتاريا. وهذه أيضاً بالنسبة للأممية الثانية بأكملها "كلمات منسية" من الماركسية، وقد أظهر نسيانها بجلاء خارق تاريخ حزب المناشفة خلال نصف السنة الأول من ثورة سنة ١٩١٧ الروسية.

لقد تناول أنجلس مسألة الجمهورية الاتحادية من زاوية التركيب القومي للسكان وكتب:

"ماذا ينبغي أن يحل محل ألمانيا الحالية؟" (ذات الدستور الملكي الرجعي والتقسيم الذي لا يقل رجعية إلى دول صغيرة، هذا التقسيم الذي يخلد خصائص "البروسية" بدلاً من أن يذيبها في ألمانيا ككل) "في رأيي لا تستطيع البروليتاريا أن تطبق غير شكل جمهورية موحدة لا تتجزأ. ما تزال الجمهورية الاتحادية ضرورية حتى الآن، بوجه عام، في أراضي الولايات المتحدة المترامية

الأطراف، رغم أنها أخذت تصبح منذ الآن عقبة في شرقها. وهي تكون خطوة إلى الأمام في انجلترا حيث تعيش في الجزيرتين أربع أمم وحيث توجد جنباً إلى جنب، رغم كون البرلمان واحداً، ثلاثة أنظمة تشريعية. وهي قد غدت في سويسرا الصغيرة من أمد بعيد عقبة. وإذا كان لا يزال من الممكن هناك الصبر على الجمهورية الاتحادية فذلك لسبب واحد هو أن سويسرا تكتفي بدور عضو سلبي صرف في نظام الدول الأوروبية. والتنظيم الاتحادي على النمط السويسري يكون بالنسبة لألمانيا خطوة هائلة إلى وراء. ثمة نقطتان تميزان الدولة الاتحادية عن الدولة الموحدة كلياً هما واقع أن لكل دولة منفردة منضمة إلى الاتحاد تشريعها المدني والجزائي الخاص ونظامها القضائي الخاص، ثم واقع أنه إلى جانب مجلس الشعب يوجد مجلس ممثلين عن الدول يصوت فيه كل كانتون (ولاية) بوصفه كانتوناً بصرف النظر عما إذا كان كبيراً أم صغيراً". والدولة الاتحادية في ألمانيا شكل انتقالي إلى دولة موحدة تماماً. ولا ينبغي الرجوع إلى وراء "الثورة من أعلى" في سنتي ١٨٦٦ و ١٨٧٠، بل إتمامها ب"حركة من أسفل".

أن أنجلس لا يقف موقف عدم الاكتراث من مسألة أشكال الدولة، وليس هذا وحسب، بل يحاول بالعكس أن يحلل بأقصى الدقة الأشكال الانتقالية بالذات، لكيما يحدد، تبعاً للخصائص التاريخية الملموسة لكل حالة بعينها، الأمر التالي: انتقالاً من أي شيء إلى أي شيء يعتبر الشكل الانتقالي المعني.

أن أنجلس شأنه شأن ماركس يدافع، من وجهة نظر البروليتاريا والثورة البروليتارية، عن المركزية الديموقراطية، عن الجمهورية ككل لا يتجزأ. وهو يرى في الجمهورية الاتحادية أما حالة استثنائية وعقبة تعيق التطور وأما انتقالاً من الملكية إلى الجمهورية المركزية، " خطوة إلى أمام" في ظروف خاصة معينة. وبين هذه الظروف الخاصة، تبرز المسألة القومية.

أننا لا نرى لا عند أنجلس ولا عند ماركس، بالرغم من انتقادهما دونما رحمة لرجعية الدولة الصغيرة ولتغطية هذه الرجعية بالمسألة القومية في حالات معينة، ولوظلاً من النزوع إلى التهرب من المسألة القومية–الخطيئة التي كثيراً ما يقترفها الماركسيون الهولنديون والبولونيون الذين ينطلقون من النضال المشروع تماماً ضد النزعة القومية البرجوازية الصغيرة الضيقة في دولتيهم" الصغيرتين.

فحتى في انجلترا، حيث يبدو أن الظروف الجغرافية ووحدة اللغة وتاريخ قرون عديدة قد "وضعت حداً" للمسألة القومية بالنسبة لمختلف المناطق الصغيرة بانجلترا، حتى في انجلترا يحسب أنجلس الحساب لواقع بين هو كون المسألة القومية ما تزال قائمة، ولذلك يعترف بالجمهورية الاتحادية "خطوة إلى أمام". وبديهي أنه لا يوجد هنا ولو ظل للعدول عن انتقاد نواقص الجمهورية الاتحادية وعن الدعاية والنضال الحازمين تماماً في سبيل جمهورية ديموقراطية مركزية موحدة.

ولكن أنجلس لم يفهم المركزية الديموقراطية قط بالمعنى البيروقراطي الذي يعطيه لهذا المفهوم الإيديولوجيون البرجوازيون وصغار البرجوازيين ومن هؤلاء الفوضويون. فالمركزية في نظر أنجلس لا تنفي بتاتاً الإدارة الذاتية المحلية الواسعة النطاق التي، في حالة ذود "الكومونات" والمقاطعات طوعاً عن وحدة الدولة، تزيل دون شك كل مظهر من مظاهر البيروقراطية وكل مظهر من مظاهر "إصدار الأوامر" من أعلى.

وقد كتب أنجلس مطوراً مفاهيم الماركسية البرنامجية بصدد الدولة:

"... هكذا، جمهورية موحدة ولكن ليست كالجمهورية الفرنسية الحالية التي ليست سوى عبارة عن إمبراطورية بدون إمبراطور مؤسسة في سنة ١٧٩٨. فمن سنة ١٧٩٢ إلى سنة ١٧٩٨، كانت كل محافظة فرنسية وكل بلدية

(Gemeinde) تمارس الإدارة الذاتية الكاملة على النمط الأميركي وينبغي أن يحقق ذلك عندنا أيضاً. أما مسألة كيف ينبغي أن تنظم الإدارة الذاتية وكيف يمكن الاستغناء عن الدواوينية، فهو ما أظهرته وبرهنته لنا أميركا والجمهورية الفرنسية الأولى، وهو ما تظهره أيضاً لنا الآن كندا وأوستراليا والمستعمرات الإنجليزية الأخرى. ومثل هذه الإدارة الذاتية على صعيد الأقاليم (المحافظات) والبلديات هي منظمات حرة أكثر جداً، مثلاً، من الاتحادية السويسرية، حيث الولاية في الحقيقة مستقلة جداً حيال البوند" أي حيال الدولة الاتحادية بمجموعها) "ولكنها مستقلة كذلك حيال القضاء (**Bezirk**) وحيال البلدية. فحكومات الولايات تعين مديري الأقضية (Statthalter) ومديري البوليس، الأمر المعدوم تماماً في بلدان اللغة الإنجليزية، وهو ما يتوجب علينا أن نستأصله تماماً عندنا في المستقبل كالمحافظين ومديري الأقضية البروسيين" (المفوضين، مدراء الشرطة، المحافظين وبوجه عام جميع الموظفين الذين يعينون من أعلى). ووفقاً لذلك يقترح أنجلس أن تصاغ في البرنامج مادة الإدارة الذاتية بالشكل التالي: "الإدارة الذاتية التامة في الأقاليم" (المديريات أو المحافظات)، "في القضاء والبلدية عن طريق موظفين ينتخبون على أساس حق الانتخاب العام، إلغاء جميع السلطات المحلية والإقليمية التي تعينها الدولة".

سبق لي أن أشرت في جريدة "**البرافدا**"[٣٢] (العدد ٦٨ الصادر في ٢٨ أيار- سنة ١٩١٧) التي أغلقتها حكومة كيرنسكي وغيره من الوزراء "الاشتراكيين" إلى أنه في هذه النقطة -التي ليست طبعاً بالوحيدة قط- قد ارتد أصحابنا الممثلون الاشتراكيون المزعومون للديموقراطية المزعومة الثورية المزعومة إرتداداً فاضحاً عن **الديموقراطية***. ومفهوم أن يكون هؤلاء الناس

* راجعوا مقال لينين "مسألة مبدئية". **الناشر**.

الذين ربطوا أنفسهم بـ"ائتلاف" مع البرجوازية الإمبريالية قد بقوا صماً حيال هذه الملاحظات.

ومن أقصى الأهمية الإشارة إلى أن أنجلس، اعتماداً على الوقائع، قد دحض على أساس مثل دقيق للغاية وهماً من الأوهام المنتشرة جداً، ولا سيما بين الديموقراطية البرجوازية الصغيرة، مؤداه أن الجمهورية الاتحادية تعني حتماً حريات أوفى مما في الجمهورية المركزية. وهذا غير صحيح. فالوقائع التي ذكرها أنجلس بخصوص الجمهورية الفرنسية المركزية في سنوات ١٧٩٢ – ١٧٩٨ والجمهورية السويسرية الاتحادية تدحض هذا الزعم. أن الجمهورية المركزية الديموقراطية حقاً قد أعطت حريات أوفى مما أعطته الجمهورية الاتحادية. أو بعبارة أخرى: أن **أوفى** حرية عرفها التاريخ على الصعيد المحلي وعلى صعيد المحافظة والخ.، قد أعطتها الجمهورية **المركزية**، لا الجمهورية الاتحادية.

أن هذا الواقع، شأنه مسألة الجمهورية الاتحادية والجمهورية المركزية والإدارة الذاتية المحلية بوجه عام كانت دعايتنا الحزبية ولا تزال لا تخصص لهما قدراً كافياً من الاهتمام.

٥ – مقدمة سنة ١٨٩١ لمؤلف ماركس "الحرب الأهلية"

في مقدمة الطبعة الثالثة من مؤلف "**الحرب الأهلية في فرنسا**"– وهذه المقدمة تحمل تاريخ ١٨ آذار (مارس) سنة ١٨٩١ ونشرت لأول مرة في مجلة "Neue Zeit" – يعطي أنجلس، إلى جانب ما أعطاه عرضاً من ملاحظات قيمة حول المسائل ذات الصلة بالموقف من الدولة، تلخيصاً رائع الوضوح لدروس الكومونة[٣٣]. وهذا التلخيص المعمق بكل خبرة مرحلة عشرين

سنة تفصل المؤلف عن الكومونة والموجه خصيصاً ضد "الإيمان الأعمى الخرافي بالدولة" المنتشر في ألمانيا يمكن أن يوصف بحق بأنه **آخر كلمة** للماركسية في المسألة التي نبحثها.

يلاحظ أنجلس:

بعد كل ثورة في فرنسا كان العمال مسلحين "ولذلك كان تجريد العمال من السلاح هو أول المقتضيات بالنسبة للبرجوازيين المتربعين على دست الحكم. ولذا، بعد كل ثورة ينتصر فيها العمال ينشب نضال جديد ينتهي بهزيمتهم..."

أن حاصل خبرة الثورات البرجوازية مقتضب بمقدار بلاغة مدلوله. أن جوهر القضية، بما في ذلك بصدد مسألة الدولة (هل توجد أسلحة لدى الطبقة المظلومة؟) قد أشير إليه هنا بصورة رائعة. وهذا الجوهر عينه هو ما يتحاشاه في الغالب الأساتذة الواقعون تحت تأثير الأيديولوجية البرجوازية شأنهم شأن الديموقراطيين صغار البرجوازيين. ففي ثورة سنة ١٩١٧ الروسية أولي "المنشفي"، "الماركسي –هو– أيضا"، تسيريتيلي شرف (شرف كافينياك!) إفشاء سر الثورات البرجوازية هذا. لقد زل لسان تسيريتيلي في خطابه "التاريخي"، في ١١ من حزيران (يونيو)، وأعلن أن البرجوازية قد قررت نزع أسلحة عمال بتروغراد متظاهراً طبعاً بأن هذا القرار من عندياته وبأنه ضرورة تفرضها مصلحة "الدولة" بوجه عام![٣٤]

أن الخطاب التاريخي الذي ألقاه تسيريتيلي في ١١ من حزيران سيكون طبعاً لكل مؤرخ من مؤرخي ثورة سنة ١٩١٧ دليلاً من أوضح الأدلة يظهر كيف انتقلت كتلة الاشتراكيين–الثوريين والمناشفة التي يتزعمها السيد تسيريتيلي إلى جانب البرجوازية، **ضد** البروليتاريا الثورية.

وثمة ملاحظة أخرى أبداها أنجلس عرضاً تتصل أيضاً بمسألة الدولة وتتعلق بالدين. فمن المعروف أن الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية، بمقدار ما

كانت تتفسخ وتوغل في الانتهازية، كانت تنزلق أكثر فأكثر نحو تأويل خاطىء مبتذل للصيغة المعروفة: "إعلان الدين قضية شخصية". فهذه الصيغة كانت تؤول بشكل يبدو منه أن الدين قضية شخصية حتى بالنسبة لحزب البروليتاريا الثورية!! وضد هذه الخيانة التامة بالذات لبرنامج البروليتاريا الثوري قد ثار أنجلس الذي لم يلاحظ في سنة ١٨٩١ غير أضعف بواكير الانتهازية في حزبه، الأمر الذي جعله يصوغ عباراته بأشد الاحتراس:

"ولما كان العمال وحدهم تقريباً، أو ممثلوهم المعترف بهم، هم الذي يجلسون في الكومونة، فقد حملت المقررات التي اتخذتها طابعاً بروليتارياً صريحاً. وهذه المقررات، أما أنها نصت على أجراء إصلاحات تخلت البرجوازية الجمهورية عنها لمجرد الجبن الدنيء، وتشكل الأساس الضروري لقيام الطبقة العاملة بالنشاط الحر. ومثل ذلك تحقيق المبدأ القائل أن الدين بالنسبة **للدولة** هو مسألة شخصية بحتة. وأما أن الكومونة أصدرت أوامر كانت في مصلحة الطبقة العاملة بصورة مباشرة وأحدثت من ناحية جزئية، شقاً عميقاً في المجتمع القديم..."

لقد تعمد أنجلس الإشارة إلى عبارة "بالنسبة للدولة"، مصوباً الضربة لا إلى جفن بل إلى حدقة عين الانتهازية الألمانية التي أعلنت الدين قضية شخصية **بالنسبة للحزب** وهبطت بهذا الشكل بحزب البروليتاريا الثورية إلى مستوى البرجوازية الصغيرة "ذات التفكير الحر" والمبتذلة غاية الابتذال والمستعدة للموافقة على وجود المرء خارج نطاق الدين، ولكنها تتخلى عن مهمة النضال **الحزبي** ضد أفيون الدين الذي يخبل الشعب.

أن مؤرخ الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية في المستقبل، عندما يبحث عن أسباب إفلاسها المشين في سنة ١٩١٤، سيجد مادة وفيرة حول هذه المسألة، ابتداء من التصريحات المراوغة التي تفتح الباب على مصراعيه أمام

الانتهازية، والواردة في مقالات الزعيم الفكري لهذا الحزب كاوتسكي، وانتهاء بموقف الحزب من

"**Los-Von-Kirche-Bewegung**" (حركة الانفصال عن الكنيسة) في سنة ١٩١٣[٣٥]

ولكن لنر الآن كيف لخص أنجلس بعد مضي عشرين سنة على الكومونة الدروس التي أعطتها للبروليتاريا المناضلة.

وإليكم أية دروس وضعها أنجلس في المقام الأول:

"... أن السلطة الظالمة التي تمتعت بها الحكومة المركزية السابقة والجيش والشرطة السياسية والبيروقراطية التي كان نابليون قد أنشأها في سنة ١٧٩٨، والتي تسلمتها منذ ذلك الحين كل حكومة جديدة كأداة مرغوب فيها واستخدمتها ضد أعدائها –أن هذه السلطة بالتحديد كان ينبغي أن تسقط في كل مكان في فرنسا تماماً كما سقطت في باريس.

لقد كان على الكومونة أن تدرك منذ بداية الأمر بأن الطبقة العاملة، وقد جاءت إلى الحكم، لا تستطيع أن تستمر في تصريف الأمور بواسطة جهاز الدولة القديم؛ وأنه ينبغي على الطبقة العاملة، لكي لا تفقد ثانية السيادة التي ظفرت بها للتو، أن تطيح، من جهة، بجهاز الاضطهاد القديم جميعه، الذي كان يستخدم سابقاً ضدها، كما كان عليها، من جهة أخرى، أن تحمي نفسها من نوابها وموظفيها بالإعلان أنهم جميعاً، ودون استثناء، عرضة للسحب والاستبدال في أي وقت كان..."

يشير أنجلس المرة بعد المرة إلى أن الدولة تبقى الدولة، ليس فقط في ظل النظام الملكي، بل أيضاً في ظل **الجمهورية الديموقراطية**، بمعنى أنها تحتفظ بسمتها المميزة الرئيسية: تحويل الموظفين، "خدم المجتمع"، هيئاته، إلى **أسياد** له.

"... وللحيلولة دون تحول الدولة وأجهزة الدولة على هذا النحو من خدم للمجتمع إلى أسياد له –وهو تحول لا مناص منه في جميع الدول السابقة– لجأت الكومونة إلى وسيلتين صائبتين: أولاً، عينت في جميع الوظائف – الإدارية والقضائية والتعليمية– أشخاصاً منتخبين على أساس حق الاقتراع العام وأقرت في الوقت نفسه حق سحب هؤلاء المنتخبين في أي وقت بقرار من منتخبيهم.

ثانياً، لم تدفع لجميع الموظفين، كباراً وصغاراً، إلا الأجور التي يتقاضاها العمال الآخرون. كان أعلى مرتب تدفعه الكومونة على العموم هو ٦٠٠٠ فرنك*[٣٦]. وبهذه الطريقة أقيم حاجز أمين في وجه الركض وراء المناصب الرابحة وفي وجه الوصولية، حتى بغض النظر عن التفويضات الملزمة التي كانت تصدر للمندوبين في الهيئات التمثيلية، والتي أدخلتها الكومونة بالإضافة إلى ذلك..."

يقترب أنجلس هنا من ذلك الحد الذي يستوقف النظر حيث، من جهة، **تتحول** الديموقراطية المستقيمة إلى اشتراكية **وتتطلب**، من الجهة الأخرى، الاشتراكية. ذلك لأن إلغاء الدولة يقتضي تحويل وظائف الدولة إلى عمليات من المراقبة والحساب بسيطة بحيث تصبح في متناول وفي طاقة الأكثرية الكبرى من السكان وثم جميع السكان عن آخرهم. وإزالة الوصولية بصورة تامة تقتضي **أن لا تصبح** المناصب "المشرّفة" في خدمة الدولة، حتى ولو كانت لا تدر دخلاً، جسوراً للقفز إلى المناصب ذات المداخيل الكبيرة في البنوك

---

* هذا المبلغ يعادل تقريباً، من الناحية الرسمية، ٢٤٠٠ روبل ويقرب من ٦٠٠٠ روبل حسب السعر الحالي. ولا يغتفر قط سلوك أولئك البلاشفة الذين يقترحون، مثلاً، أن تكون الرواتب ٩٠٠٠ روبل في بلديات المدن ولا يقترحون أن يكون الراتب الأقصى في نطاق الدولة كلها ٦٠٠٠ روبل، وهو مبلغ كاف.

والشركات المساهمة، كما يحدث دائماً في جميع البلدان الرأسمالية حتى ذات الحريات الأوفى.

ولكن أنجلس لا يقترف الخطأ الذي يقترفه، مثلاً، بعض الماركسيين في مسألة حق الأمم في تقرير مصيرها: فهم يقولون أن هذا الحق يستحيل في ظل الرأسمالية ولا لزوم له في ظل الاشتراكية. ومثل هذا الرأي يدعي الذكاء والمغلوط في الواقع يمكن تكراره بصدد **كل** مؤسسة ديموقراطية بما في ذلك دفع المرتبات المتواضعة للموظفين، لأن الديموقراطية المستقيمة كل الاستقامة مستحيلة في ظل الرأسمالية، أما في ظل الاشتراكية **فتضمحل** كل ديموقراطية.

وهذه سفسطة من نوع تلك المزحة القديمة: هل يصبح الإنسان أصلع إذا ما سقطت من رأسه شعرة؟

تطوير الديموقراطية **حتى النهاية** والبحث عن أشكال هذا التطوير والتحقق منها فعلاً الخ.، كل هذا هو مهمة من مهام النضال من أجل الثورة الاجتماعية. فما من ديموقراطية إذا أخذت على حدة، تعطي الاشتراكية، ولكن الديموقراطية في الحياة "لا تؤخذ" قط "على حدة" بل "تؤخذ مع المجموع"، وتؤثر تأثيرها على الاقتصاد أيضاً وتحفز تطوره وتتعرض لتأثير التطور الاقتصادي، الخ.. هذا هو ديالیكتيك التاريخ الحي.

يستطرد أنجلس:

"... هذا التفجير (**Sprengung**) لسلطة الدولة السابقة والاستعاضة عنها بسلطة جديدة، ديموقراطية حقاً، أنما جاء وصفهما بالتفصيل في الفصل الثالث من "**الحرب الأهلية**". ولكنه كان من الضروري أن نقف هنا وقفة قصيرة مرة أخرى عند بعض ملامح هذه الاستعاضة، لأن الأيمان الخرافي بالدولة قد انتقل، في ألمانيا بوجه التحديد، من الفلسفة إلى الوعي العام للبرجوازية وحتى لكثير من العمال. فالدولة، وفق تعاليم الفلاسفة، هي "تحقيق

الفكرة" أو هي، مترجمة إلى لغة الفلاسفة، مملكة الله على الأرض، الدولة هي المجال الذي تتحقق فيه أو ينبغي أن تتحقق فيه الحقيقة والعدالة الأزليتان. ومن هنا ينبثق الاحترام الخرافي للدولة ولكل ما يتصل بها، وهو احترام يترسخ بسهولة أكبر لكون الناس معتادين، منذ الطفولة، أن يتصوروا أن الشؤون والمصالح التي تعود إلى المجتمع بأسره لا يمكن تحقيقها والحفاظ عليها إلا بالطريقة المتبعة في الماضي، أي بواسطة الدولة وموظفيها الذين يمنحون المناصب الرابحة. ويتصور الناس أنهم يخطون إلى أمام خطوة خارقة في جرأتها إذا تخلوا عن الأيمان بالملكية الوراثية وأصبحوا من أنصار الجمهورية الديموقراطية. أما في الحقيقة، فأن الدولة ليست إلا جهازاً لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى، وهذا ما يصدق على الجمهورية الديموقراطية بدرجة لا تقل أطلاقاً عن صدقه على الملكية. والدولة، حتى في أحسن الحالات، شر ترثه البروليتاريا المنتصرة في الكفاح من أجل السيطرة الطبقية؛ والبروليتاريا المنتصرة، شأنها في ذلك شأن الكومونة، ستضطر إلى بتر أسوأ جوانب هذا الشر في الحال حتى يحين ذلك الوقت الذي يستطيع فيه جيل تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة أن يطرح بعفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات.

لقد حذر أنجلس الألمان من أن ينسوا في حالة الاستعاضة عن الملكية بالجمهورية أسس الاشتراكية في مسألة الدولة بوجه عام. ويبدو تحذيره الآن درساً موجهاً بصورة مباشرة إلى السادة تسيريتيلي وتشيرنوف وأضرابهما الذين اظهروا في نشاطهم "لائتلافي" أيماناً خرافياً بالدولة وخشوعاً خرافياً أمامها!

ملاحظتان أيضاً: ١) إذا كان أنجلس يقول أن الدولة تظل "جهازاً لاضطهاد طبقة لطبقة أخرى" في الجمهورية الديموقراطية "بدرجة لا تقل" عما في الملكية، فان ذلك لا يعني بتاتاً أن البروليتاريا يجب ألا تكترث **بشكل**

الاضطهاد كما "يعلم" بعض الفوضويين. **فشكل** النضال الطبقي والاضطهاد الطبقي الأكثر سعة وحرية وسفوراً يسهل إلى حد كبير جداً للبروليتاريا نضالها في سبيل القضاء على الطبقات بوجه عام.

٢) لماذا لا يستطيع أن يطرح بصورة تامة عفاشة الدولة هذه بكاملها إلا جيل جديد؟ أنه سؤال يتعلق بمسألة تجاوز الديموقراطية وهي التي ننتقل لتناولها.

٦ - أنجلس ومسألة تجاوز الديمقراطية

تأتى لأنجلس أن يفصح عن رأيه في هذا الموضوع في سياق الحديث بمسألة عدم الدقة العلمية في تسمية "الاشتراكي–الديموقراطي".

فأن أنجلس، في المقدمة التي وضعها لمجموعة مقالاته التي نشرها في سنوات العقد الثامن وتناول فيها شتى المواضيع وبصورة رئيسية المواضيع "الأممية" (**"Internationales aus dem 'Volksstaat"**[*]) - تلك المقدمة المؤرخة في ٣ من كانون الثاني (يناير) ١٨٩٤، أي قبل وفاته بسنة ونصف–، قد كتب أنه يستعمل في جميع المقالات كلمة "شيوعي" **لا** تعبير "اشتراكي–ديموقراطي"، لأن البرودونيين في فرنسا واللاساليين في ألمانيا[٣٧] كانوا يسمون أنفسهم في ذلك الحين اشتراكيين–ديموقراطيين."

ويستطرد أنجلس:

"... ولذلك كان من المستحيل كل الاستحالة بالنسبة لماركس وبالنسبة لي استعمال هذا التعبير المطاط للإفصاح عن وجهة نظرنا الخاصة. وفي الوقت

---

[*] "في المواضيع الأممية من "الدولة الشعبية" ". **الناشر**.

الحاضر يختلف الأمر، ولربما غدا في الأمكان تمشية (**mag passieren**) هذا التعبير ("اشتراكي – ديموقراطي")، مع أنه يبقى غير دقيق (**unpassend**، غير ملائم) بالنسبة لحزب برنامجه الاقتصادي ليس مجرد برنامج اشتراكي بوجه عام، شيوعي بصورة مباشرة، بالنسبة لحزب هدفه السياسي النهائي هو تجاوز الدولة بأكملها وبالتالي الديموقراطية أيضاً. أن أسماء الأحزاب السياسية **الحقيقية** (التشديد لأنجلس) لا تنطبق عليها كل الانطباق بحال؛ فالحزب يتطور، في حين يبقى الاسم".

ان رجل الديالكتيك أنجلس قد ظل حتى آخر أيامه أمينا للديالكتيك. فهو يقول: لقد كان لدينا، ماركس وأنا، اسم للحزب رائع، دقيق من الناحية العلمية، ولكن لم يكن هناك حزب حقيقي، أي حزب بروليتاري جماهيري. والآن (أواخر القرن التاسع عشر) يوجد حزب حقيقي، ولكن اسمه غير صحيح من الناحية العلمية. لا بأس، "ماشية"، المهم أن يتطور الحزب، المهم إلا يخفى عليه عدم الدقة العلمية في تسميته وألا يعيقه عن التطور في الاتجاه الصحيح!

ولعل ظريفاً من الظرفاء يأخذ في تعزيتنا نحن البلاشفة أيضاً على طريقة أنجلس: عندنا حزب حقيقي، وهو يتطور على ما يرام؛ "ماشية" هذه الكلمة الفارغة الشوهاء "بولشفيك"* التي لا تفصح بتاتاً عن شيء غير ظرف عرضي صرف وهو حصولنا في مؤتمر بروكسل –لندن في سنة ١٩٠٣ على الأكثرية[٣٨]... وقد أتردد الآن، بعد أن تحمل حزبنا في تموز وآب (يوليو وأغسطس) من ملاحقات الجمهوريين وديموقراطية صغار البرجوازيين "الثورية" ما جعل كلمة "بولشفيك" محترمة جداً في عيون الشعب بأسره، وبعد أن دلت هذه الملاحقات، علاوة على ذلك، على تلك الخطوة التاريخية الهائلة

* "بولشفيك" (بلشفي) اشتقاق من كلمة "بولشنستفو" التي تعني بالروسية "الأكثرية". **المترجم**.

التي خطاها حزبنا إلى الأمام في تطوره الفعلي، قد أتردد أنا أيضاً بصدد اقتراحي الذي عرضته في نيسان (ابريل) بشأن تغيير أسم حزبنا. ولربما عرضت على رفاقي "حلاً وسطاً": أن نسمي أنفسنا الحزب الشيوعي على أن نبقي كلمة بلاشفة بين قوسين...

ولكن مسألة أسم الحزب هي أقل أهمية إلى ما لا يقاس من مسألة موقف البروليتاريا الثورية من الدولة.

أن المحاكمات المعتادة عن الدولة تحتوي دائماً تلك الغلطة التي حذر أنجلس هنا من الوقوع فيها والتي أشرنا إليها عرضاً فيما سبق من البحث. ونعني: يغيب عن البال دائماً أن إلغاء الدولة هو إلغاء الديموقراطية أيضاً وأن اضمحلال الدولة هو اضمحلال الديموقراطية.

لأول وهلة يبدو هذا التأكيد مستغرباً جداً وغير مفهوم. ولعل هناك من تخامره الخشية، فيحسب أننا نتوقع حلول نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الأقلية للأكثرية، لأنه، ما هي الديموقراطية أن لم تكن الاعتراف بهذا المبدأ؟

كلا. الديموقراطية وخضوع الأقلية للأكثرية **ليسا** بالشيء ذاته. الديموقراطية هي **دولة** تعترف بخضوع الأقلية للأكثرية، أي منظمة لممارسة العنف بصورة دائمة حيال طبقة من قبل طبقة أخرى، أو حيال قسم من السكان من قبل قسم آخر.

أن هدفنا النهائي هو القضاء على الدولة، أي على كل عنف منظم دائم، كل عنف حيال الناس بوجه عام. نحن لا نتوقع حلول نظام اجتماعي لا يراعى فيه مبدأ خضوع الأقلية للأكثرية. ولكننا نطمح إلى الاشتراكية، ونحن موقنون من أنها. ستصير إلى شيوعية فتزول نظراً لذلك كل ضرورة إلى **استخدام العنف** حيال الناس بوجه عام، إلى **خضوع** إنسان لإنسان، قسم من السكان لآخر، لان

الناس **سيعتادون** مراعاة الشروط الأولية للحياة في المجتمع بدون عنف وبدون خضوع.

وللتنويه بعنصر العادة هذا، تحدث أنجلس عن **جيل** جديد "تربى في ظروف اجتماعية جديدة حرة، يستطيع أن يطرح عفاشة الدولة بكاملها فوق كوم النفايات" كل دولة بما في ذلك الدولة الجمهورية الديموقراطية.

ولإيضاح ذلك يقتضي الأمر بحث مسألة الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة.

الفصل الخامس

الأسس الاقتصادية لاضمحلال الدولة

أن الشرح الأكثر تفصيلاً لهذه المسألة هو الشرح الذي أعطاه ماركس في مبحثه "**نقد برنامج غوتا**" (رسالة إلى براكه مؤرخة في ٥ من أيار (مايو) سنة ١٨٧٥، لم تنشر إلا في سنة ١٨٩١ في "**Neue Zeit**" ٩ ،١ وصدرت بالروسية في طبعة على حدة). أن القسم الجدلي في هذا المبحث الرائع والذي يتلخص في انتقاد اللاسالية قد أبقى في الظل أن أمكن القول، قسمه الايجابي ونعني تحليل الصلة بين تطور الشيوعية واضمحلال الدولة.

١ – صياغة ماركس للمسألة

إذا قورنت الرسالة التي وجهها ماركس إلى براكه في ٥ من أيار (مايو) سنة ١٨٧٥ مقارنة سطحية بالرسالة التي وجهها أنجلس إلى بيبل في ٢٨ من آذار (مارس) سنة ١٨٧٥ والتي بحثناها أعلاه، فقد يبدو أن ماركس "تصير للدولة" أشد بكثير من أنجلس وأن الفرق بين نظرات الكاتبين إلى الدولة كبير جداً.

يقترح أنجلس على بيبل الكف تماماً عن الثرثرة بصدد الدولة وشطب كلمة الدولة تماماً من البرنامج والاستعاضة عنها بكلمة "مشاعة"؛ حتى أن أنجلس يعلن أن الكومونة لم تبق دولة بمعنى الكلمة الخاص. في حين أن ماركس

يتحدث حتى عن "نظام الدولة المقبل في المجتمع الشيوعي"، أي أنه يبدو كأنه يعترف بضرورة الدولة حتى في ظل الشيوعية.

ولكن مثل هذه النظرة تكون غير صحيحة من أساسها. فإمعان النظر يظهر أن نظرتي ماركس وأنجلس بشأن الدولة واضمحلالها متفقتان تماماً وأن عبارة ماركس المذكورة تتعلق بالضبط بنظام الدولة **المضمحلة**.

واضح أنه لا يمكن أن يدور الحديث بحال عن تحديد ساعة "الاضمحلال" **المقبل**، لا سيما وهو حتماً عبارة عن عملية طويلة. أن الفرق الظاهري بين ماركس وأنجلس ناشيء عن الفرق بين المواضيع التي تناولاها والمهام التي أرادا حلها. فالمهمة التي وضعها أنجلس نصب عينيه هي أن يبرهن لبيبل بجلاء ووضوح وبالخط العريض كل بطلان الأوهام (التي يؤمن بها لاسال لحد كبير) الشائعة بصدد الدولة. ولم يتناول ماركس **هذه** المسألة إلا عرضاً، موجهاً انتباهه لموضوع آخر: **تطور** المجتمع الشيوعي.

أن نظرية ماركس بأكملها هي عبارة عن تطبيق لنظرية التطور- بشكلها الأتم والأكمل والمنسجم والغني المضمون- على الرأسمالية المعاصرة. وطبيعي أذن أن يكون ماركس قد واجه مسألة تطبيق هذه النظرية كذلك على انهيار الرأسمالية **المقبل** وعلى التطور **المقبل** للشيوعية **المقبلة**.

وعلى أساس أية **وقائع** يمكن طرح مسألة التطور المقبل للشيوعية المقبلة؟

على أساس واقع أن الشيوعية **تنشأ** من الرأسمالية وتتطور تاريخياً من الرأسمالية وأنها نتيجة لفعل قوة اجتماعية **أولدتها** الرأسمالية. لا يرى المرء عند ماركس حتى ولا ظل محاولة لنسج الطوبويات ولبذل الجهود دون طائل لتخمين ما لا تمكن معرفته. فماركس يطرح مسألة الشيوعية كما يطرح عالم الطبيعيات مسألة تطور نوع جديد، لنقل مثلاً، من الأنواع البيولوجية بعد أن عرف مصدره وأتضح الاتجاه الذي يسلكه تطوره.

يبدأ ماركس قبل كل شيء بنبذ التشويش الذي يدخله برنامج غوتا في مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع.

وقد كتب:

"... أن المجتمع الحالي أنما هو المجتمع الرأسمالي القائم في جميع البلدان المتمدنة وقد تطهر إلى هذا الحد أو ذاك من عناصر القرون الوسطى وعدلته إلى هذا الحد أو ذاك خصائص التطور التاريخي في كل بلد من البلدان وتطور إلى هذا الحد أو ذاك. أما "الدولة الحالية"، فأنها، على العكس، تختلف صمن حدود كل بلد. فهي في الإمبراطورية البروسية الألمانية غيرها في سويسرا وهي في انجلترا غيرها في الولايات المتحدة. "فالدولة الحالية" أذن مجرد وهم الأوهام.

ومع ذلك، فان مختلف الدول في مختلف البلدان المتمدنة تتصف جميعها بطابع مشترك، رغم تنوع أشكالها، وهو أنها تقوم في تربة المجتمع البرجوازي الحديث المتطور تطوراً رأسمالياً لهذه الدرجة أو تلك. فلديها بالتالي معالم مشتركة جوهرية. وبهذا المعنى يمكن الحديث عن "الدولة الحالية" خلافاً للمستقبل، حيث يزول أصلها الحالي، وهو المجتمع البرجوازي.

ثم يوضع السؤال التالي: أي تحول يطرأ على الدولة في المجتمع الشيوعي؟ وبتعبير آخر: أية وظائف اجتماعية مماثلة للوظائف الحالية للدولة تظل قائمة في المجتمع الشيوعي؟ العلم وحده يستطيع الجواب عن هذا السؤال؛ ولن ندفع القضية إلى أمام قيد شعرة ولو قرنا بألف طريقة كلمة "الشعب"... بكلمة "الدولة"..."

وبعد أن سخر ماركس بهذا الشكل من كل هذه الثرثرة عن "الدولة الشعبية" بين كيف تنبغي صياغة المسألة وكأنما ينبه إلى أن أعطاء الجواب العلمي عليها لا يمكن إلا بالاستناد إلى المعطيات الثابتة علمياً.

أن أول ما أثبتته بدقة تامة نظرية التطور كلها والعلم كله بوجه عام وما نسيه الطوبويون وينساه الانتهازيون الحاليون الذين يخشون الثورة الاشتراكية هو واقع أنه لا بد تاريخياً من طور خاص أو مرحلة خاصة للانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية.

٢ - الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية

يستطرد ماركس:

"... بين المجتمع الرأسمالي والمجتمع الشيوعي تقع مرحلة تحول المجتمع الرأسمالي تحولاً ثورياً إلى المجتمع الشيوعي. وتناسبها مرحلة انتقال سياسية أيضاً، لا يمكن أن تكون الدولة فيها سوى **الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا...**"

ويستند استنتاج ماركس هذا إلى تحليل ذلك الدور الذي تلعبه البروليتاريا في المجتمع الرأسمالي الراهن وإلى وقائع تطور هذا المجتمع وإلى واقع أن مصالح البروليتاريا والبرجوازية المتضادة لا يمكن التوفيق بينها.

فيما مضى كانت المسألة تطرح بالشكل الآتي: يتوجب على البروليتاريا، لكيما تكتسب حريتها، أن تسقط البرجوازية وأن تظفر بالسلطة السياسية وأن تقيم ديكتاتوريتها الثورية.

أما الآن فتطرح المسألة بشكل يختلف بعض الشيء: أن الانتقال من المجتمع الرأسمالي بسبيل التطور نحو الشيوعية إلى المجتمع الشيوعي يستحيل بدون "مرحلة انتقال سياسية". ولا يمكن لدولة هذه المرحلة أن تكون غير الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا.

فما هو موقف هذه الديكتاتورية من الديموقراطية؟

لقد رأينا أن "**البيان الشيوعي**" يضع، ببساطة، جنباً إلى جنب مفهومي: "تحويل البروليتاريا إلى طبقة سائدة" و "اكتساب الديموقراطية". وعلى أساس كل ما عرض أعلاه يمكننا أن نحدد بمزيد من الدقة كيف تتغير الديموقراطية في الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية.

في المجتمع الرأسمالي، في حالة تطوره الأكثر ملاءمة، نرى ديموقراطية تامة لهذا الحد أو ذاك في الجمهورية الديموقراطية. ولكن هذه الديموقراطية مضغوطة على الدوام في أطار ضيق من الاستثمار الرأسمالي، وهي تبقى لذلك على الدوام، في الجوهر، ديموقراطية للأقلية، للطبقات الموسرة وحدها، للأغنياء وحدهم. أن الحرية في المجتمع الرأسمالي تبقى على الدوام تقريباً على ما كانت علية الحرية في الجمهوريات اليونانية القديمة: حرية لمالكي العبيد. فالعبيد الأجراء الحاليون يظلون، بحكم ظروف الاستثمار الرأسمالي، رازحين تحت اثقال العوز والبؤس لحد "لا يبالون معه بالديموقراطية"، "لا يبالون بالسياسة"، لحد تبعد معه أكثرية السكان، في حالة سير الأحداث في مجراها العادي السلمي، عن الاشتراك في الحياة السياسية والاجتماعية.

ولعل صحة هذا التأكيد يثبتها على أوضح شكل مثال ألمانيا، وذلك بالضبط لأن الشرعية الدستورية قد استمرت في هذه الدولة بثبات ودوام مدهشين زهاء نصف قرن (١٨٧١- ١٩١٤)، ولأن الاشتراكية-الديموقراطية قد استطاعت خلال هذه الفترة أن تفعل أكثر بكثير مما في البلدان الأخرى للاستفادة من الشرعية" ولتنظم في حزب سياسي نسبة كبيرة من العمال لا تضارعها نسبة في أي بلد في الدنيا.

فما هي، يا ترى، هذه النسبة العليا من العبيد الأجراء الواعين والنشطاء سياسياً التي عرفها المجتمع الرأسمالي؟ مليون عضو في حزب الاشتراكيين-

الديموقراطيين من أصل ١٥ مليوناً من العمال الأجراء! ثلاثة ملايين عامل منظمين في النقابات من أصل ١٥ مليوناً!

أن ديموقراطية المجتمع الرأسمالي هي ديموقراطية لأقلية ضئيلة، ديموقراطية للأغنياء. وإذا ما أمعنا النظر في آلية الديموقراطية الرأسمالية، رأينا في كل شيء وفي كل خطوة –في التفاصيل "التافهة" التافهة حسبما يزعم– للحق الانتخابي (قيد الإقامة، استثناء النساء، الخ.)، وفي طريقة عمل المؤسسات التمثيلية، وفي العقبات الفعلية القائمة في وجه حق الاجتماع (الأبنية العامة ليست "للصعاليك"!)، وفي التنظيم الرأسمالي الصرف للصحافة اليومية والخ. ، والخ. ، نرى الديموقراطية مغلولة بقيد فوق قيد. وهذه القيود وعمليات الشطب والاستثناءات والعقبات المقررة بالنسبة للفقراء تبدو تافهة لا سيما في نظر من لم يعرف بنفسه العوز قط ولم يعرف عن كثب حياة جماهير الطبقات المظلومة (وهذا هو حال تسعة أعشار، أن لم يكن تسعة وتسعين بالمئة من الصحفيين والساسة البرجوازيين)، ولكن هذه القيود بمجملها تبعد وتدفع الفقراء عن السياسة، عن الاشتراك النشيط في الديموقراطية.

لقد أدرك ماركس بكل الوضوح **فحوى** الديموقراطية الرأسمالية هذه، إذ قال في تحليله لخبرة الكومونة: يسمح للمظلومين مرة في كل عدة سنوات بأن يقرروا: من من ممثلي الطبقة الظالمة سيمثلهم ويقمعهم في البرلمان![٣٩]

ولكن التطور إلى أمام، من هذه الديموقراطية الرأسمالية –الضيقة حتماً والتي تبعد الفقراء خلسة والتي هي، بسبب ذلك، نفاق وكذب كلها– لا يجري ببساطة، مباشرة ودون عقبات في اتجاه "ديموقراطية أوفى فأوفى" كما يصور الأمر الأساتيذ الليبيراليون والانتهازيون صغار البرجوازيين. لا. أن التطور إلى الأمام، أي نحو الشيوعية، يمر عبر ديكتاتورية البروليتاريا، ولا طريق له

غير هذه الطريق، لأنه ما من طبقة أخرى أو طريق آخر لتحطيم مقاومة المستثمِرين الرأسماليين.

بيد أن ديكتاتورية البروليتاريا، أي تنظيم طليعة المظلومين في طبقة سائدة لقمع الظالمين، لا يمكنها أن تعطي مجرد توسيع للديموقراطية. فديكتاتورية البروليتاريا، إلى جانب التوسيع الهائل للديموقراطية التي تصبح **لأول مرة** ديموقراطية للفقراء، ديموقراطية للشعب، لا ديموقراطية للأغنياء، تفرض في الوقت نفسه جملة من التقييدات على الحرية حيال الظالمين، المستثمِرين، الرأسماليين. يتوجب علينا قمعهم لكيما نخلص البشرية من عبودية العمل المأجور، وينبغي تحطيم مقاومتهم بالقوة، وواضح أنه حيثما يكون القمع ويكون العنف، فلا حرية ولا ديموقراطية.

وقد أفصح أنجلس عن ذلك بجلاء رائع في رسالته إلى بيبل إذ قال كما يذكر القارىء: "أن البروليتاريا بحاجة إلى الدولة لا من أجل الحرية، بل من أجل قمع خصومها، وعندما يصبح بالأمكان الحديث عن الحرية عندئذ لن تبقى الدولة".

ديموقراطية من أجل الأكثرية الكبرى من الشعب وقمع بالقوة، أي استثناء المستثمِرين، ظالمي الشعب من الديموقراطية، –هذا هو التغير الذي يطرأ على الديموقراطية أثناء الانتقال من الرأسمالية إلى الشيوعية.

في المجتمع الشيوعي فقط، عندما تحطم مقاومة الرأسماليين بصورة نهائية، عندما يتلاشى الرأسماليون، عندما تنعدم الطبقات (أي عندما ينعدم التباين بين أعضاء المجتمع من حيث علاقتهم بوسائل الإنتاج الاجتماعية)، عندئذ فقط "تزول الدولة **ويصبح** بالأمكان الحديث عن الحرية". عندئذ فقط تصبح في الأمكان وتتحقق الديموقراطية الكاملة حقاً، الديموقراطية الخالية حقاً من كل قيد. وعندئذ فقط، تأخذ الديموقراطية **بالاضمحلال** بحكم ظرف بسيط

هو أن الناس المعتوقين من العبودية الرأسمالية ومما لا يحصى من أهوال الاستثمار الرأسمالي وفظاعاته، وحماقاته وسفالاته سيعتادون شيئاً فشيئاً مراعاة القواعد الأولية للحياة في المجتمع، القواعد المعروفة منذ قرون والتي كررت ألوف السنين في جميع الكتب، سيعتادون مراعاتها دونما عنف، دونما قسر، دونما خضوع، بدون **الجهاز المعد خصيصاً للقسر** والمسمى بالدولة.

ان تعبير "الدولة **تضمحل**" هو تعبير اختير بتوفيق كبير، لأنه يشير بوقت معاً إلى تدرج هذه العملية وإلى عفويتها. وأن العادة وحدها يمكنها أن تفعل هذا الفعل ولا ريب في أنها ستفعله، لأننا نلاحظ من حولنا ملايين المرات كيف يعتاد الناس بسهولة مراعاة قواعد الحياة في المجتمع الضرورية لهم، إذا كان الاستثمار معدوماً، إذا لم يكن هناك ما يثير الاستياء ويدعو إلى الاحتجاج والانتفاض ويستلزم **القمع**.

وعلى ذلك نرى أن الديموقراطية في المجتمع الرأسمالية هي ديموقراطية بتراء، حقيرة، زائفة، هي ديموقراطية للأغنياء وحدهم، للأقلية. أما ديكتاتورية البروليتاريا، مرحلة الانتقال إلى الشيوعية، فهي تعطي لأول مرة الديموقراطية للشعب، للأكثرية، بمحاذاة القمع الضروري للأقلية، للمستثمِرين. والشيوعية وحدها هي التي تستطيع أن تعطي الديموقراطية كاملة حقاً، ما تتكامل بمقدار ما تزول الحاجة إليها فتضمحل من نفسها.

وبعبارة أخرى: في ظل الرأسمالية نرى الدولة بمعنى الكلمة الأصلي، بمعنى آلة خاصة لقمع طبقة من قبل طبقة أخرى، وبالتحديد: قمع الأكثرية من الأقلية. وبديهي أن هذا الأمر –قمع الأكثرية المستثمَرة بصورة دائمة من قبل الأقلية المستثمِرة– يتطلب لنجاحه منتهى الشراسة، منتهى الوحشية في القمع، يتطلب بحاراً من الدماء، وهذا هو الطريق الذي تسير عليه البشرية وهي في حالة العبودية والقنانة والعمل المأجور.

وبعد. في مرحلة **الانتقال** من الرأسمالية إلى الشيوعية يظل القمع أمراً ضرورياً، ولكنه يغدو قمعاً للأقلية المستثمِرة من جانب الأكثرية المستثمَرة، ويبقى الجهاز الخاص، الآلة الخاصة للقمع، أي "الدولة"، أمراً ضرورياً ولكنها دولة انتقالية، أي أنها لم تبق الدولة بمعنى الكلمة الأصلي، لأن قمع الأقلية المستثمِرة من قبل الأكثرية، عبيد العمل المأجور في الأمس، هو نسبياً أمر هين بسيط وطبيعي لحد يجعله يكلف من الدماء أقل كثيراً مما يكلفه قمع انتفاضات العبيد أو الفلاحين الأقنان أو العمال الأجراء، لحد يكلف البشرية أقل بكثير. وهو يتلاءم وجعل الديموقراطية تشمل من السكان أكثرية ساحقة لحد تأخذ معه بالزوال الحاجة إلى **آلة خاصة للقمع**. وبديهي أن المستثمِرين عاجزون عن قمع الشعب بدون آلة في منتهى التعقيد تعد لهذه المهمة. ولكن **الشعب** يستطيع قمع المستثمِرين حتى "آلة" في منتهى البساطة، تقريباً بدون "آلة"، بدون جهاز خاص، بمجرد **تنظيم الجماهير المسلحة** (ونلاحظ، مستبقين البحث، على غرار سوفييتات نواب العمال والجنود).

وأخيراً، الشيوعية هي وحدها التي تجعل الدولة أمراً لا لزوم له البتة، لأنه لا يبقى عندئذ **أحد** ينبغي قمعه، "**احد**" بمعنى **الطبقة**، بمعنى النضال المنتظم ضد قسم معين من السكان. نحن لسنا بطوبويين، نحن لا ننكر أبداً أمكانية وحتمية وقوع تجاوزات من أفراد كما لا ننكر ضرورة قمع مثل **هذه** التجاوزات. ولكن هذا الأمر لا يحتاج، أولاً، إلى آلة خاصة للقمع، إلى جهاز خاص للقمع –فالشعب المسلح نفسه يقوم به ببساطة ويسر كما تقوم كل جماعة من الناس المتمدنين حتى في المجتمع الراهن بتفريق متشاجرين أو بالحيلولة دون الاعتداء على امرأة. وثانياً، نحن نعلم أن السبب الاجتماعي الجذري للتجاوزات التي تتجلى في الإخلال بقواعد الحياة في المجتمع هو استثمار الجماهير وعوزها وبؤسها. وعندما يزول هذا السبب الرئيسي تأخذ التجاوزات

لا محالة "**الاضمحلال**". نحن لا نعلم بأية سرعة وبأي تدرج، ولكننا نعلم أنها ستضمحل. ومع اضمحلالها **تضمحل** الدولة أيضاً.

أن ماركس، دون أن ينساق مع الطوبويات، قد عرف بالتفصيل ما يمكن تعريفه الآن بصدد هذا المستقبل، ونعني الفرق بين الطور (الدرجة، المرحلة) الأسفل والطور الأعلى من المجتمع الشيوعي.

٣ – الطور الأول من المجتمع الشيوعي

في "**نقد برنامج غوتا**" فند ماركس بالتفصيل ودحض فكرة لاسال القائلة بأن العامل ينال في ظل الاشتراكية "نتاج العمل كاملاً" أو "غير مبتور". وقد بين ماركس أنه لا بد من أن تطرح من مجمل العمل الاجتماعي الذي يقوم به المجتمع بأسره مخصصات احتياط ومخصصات لتوسيع الإنتاج ومخصصات لاستبدال الماكينات "المستهلكة" الخ.، ثم من رصيد الاستهلاك مخصصات للأنفاق على جهاز الإدارة والمدارس والمستشفيات وملاجىء الشيوخ وغير ذلك.

فعوضاً عن عبارة لاسال العامة، الغامضة والمبهمة ("إعطاء العامل نتاج العمل كاملاً") يبين ماركس بوضوح كيف ينبغي على المجتمع الاشتراكي بالضرورة أن يدير الأمور. أن ماركس يحلل تحليلاً **ملموساً** ظروف الحياة في مجتمع ستنعدم فيه الرأسمالية ويقول:

"أن ما نواجه هنا" (عند تحليله لبرنامج حزب العمال) "ليس مجتمعاً شيوعياً تطور على أسسه الخاصة، بل مجتمع **يخرج** لتوه من المجتمع الرأسمالي بالذات؛ مجتمع لا يزال، من جميع النواحي، الاقتصادية والأخلاقية والفكرية، يحمل طابع المجتمع القديم الذي خرج من أحشائه".

أن هذا المجتمع الشيوعي المنبثق لتوه من أحشاء الرأسمالية والذي يحمل من جميع النواحي طابع المجتمع القديم يسميه ماركس بالطور "الأول" أو الأدنى من المجتمع الشيوعي.

فأن وسائل الإنتاج لا تبقى ملكاً خاصاً لأفراد. أن وسائل الإنتاج تخص المجتمع كله. وكل عضو من أعضاء المجتمع يقوم بقسط معين من العمل الضروري اجتماعياً وينال من المجتمع إيصالاً بكمية العمل الذي قام به. وبموجب هذا الإيصال ينال من المخازن العامة لبضائع الاستهلاك الكمية المناسبة من المنتوجات. وبعد طرح كمية العمل التي توجه للمخصصات العامة، ينال كل عامل أذن من المجتمع بمقدار ما أعطاه.

ويبدو إننا في ملكوت "المساواة".

ولكن عندما يقول لاسال، آخذاً بعين الاعتبار هذه الأوضاع الاجتماعية (التي تسمى عادة الاشتراكية ويسميها ماركس الطور الأول من الشيوعية)، بأن هذا "توزيع عادل"، بأن هذا "حق متساو لكل فرد في كمية متساوية من منتوجات العمل"، فهو يخطىء ويوضح ماركس خطأه بقوله:

نحن هنا في الواقع إزاء "الحق المتساوي"، ولكنه **ما يزال** "حقاً برجوازياً" يفترض، ككل حق، **عدم المساواة**. أن كل حق هو تطبيق مقياس **واحد** على أناس **مختلفين** ليسوا في الواقع متشابهين ولا متساوين، ولهذا فأن "الحق المتساوي" هو أخلال بالمساواة وهو غبن. وفي الحقيقة، أن كل فرد ينال لقاء قسط متساو من العمل الاجتماعي قسطاً متساوياً من المنتوجات الاجتماعية (بعد طرح المخصصات المذكورة).

بيد أن الناس ليسوا متساوين: أحدهم قوي والآخر ضعيف، أحدهم متزوج والآخر أعزب، لدى أحدهم عدد أكبر من الأطفال ولدى الآخر عدد أقل الخ..

ويستنتج ماركس:

"... لقاء العمل المتساوي، وبالتالي لقاء الأسهام المتساوي في الصندوق الاجتماعي للاستهلاك يتلقى أحدهم بالفعل أكثر من الآخر، ويصبح أذن أغنى من الآخر والخ.. ولاجتناب جميع هذه المصاعب لا ينبغي أن يكون الحق متساوياً، بل ينبغي أن يكون غير متساو..."

وعلى ذلك لا يمكن بعد للمرحلة الأولى من الشيوعية أن تعطي العدالة والمساواة: تبقى فروق في الثروة وهي فروق مجحفة، ولكن **استثمار** الإنسان للإنسان يصبح أمراً مستحيلاً، لأنه يصبح من غير الممكن للمرء أن يستولي كملكية خاصة على **وسائل الإنتاج**، على المعامل والآلات والأرض وغير ذلك. وإذ دحض ماركس عبارة لاسال الغامضة على النمط البرجوازي الصغير بصدد "المساواة" و "العدالة" **بوجه عام**، قد أظهر **مجرى تطور** المجتمع الشيوعي المضطر في البدء إلى القضاء **فقط** على ذلك "الغبن" الذي يتلخص في تملك أفراد لوسائل الإنتاج، ولكنه **عاجز** عن أن يقضي دفعة واحدة على الغبن الثاني الذي يتلخص بتوزيع مواد الاستهلاك "حسب العمل" (لا حسب الحاجة).

أن الاقتصاديين المبتذلين ومنهم الأساتيذ البرجوازيون بمن فيهم "صاحبنا" توغان يلومون الاشتراكيين على الدوام زاعمين أنهم ينسون أن الناس غير متساوين و" يحلمون" بإزالة هذه اللامساواة. وهذا اللوم أن برهن على شيء فإنما يبرهن فقط، كما نرى، على أن السادة الأيديولوجيين البرجوازيين جهال جهلاً مطبقاً.

أن ماركس، عدا أنه يحسب الحساب بدقة لحتمية اللامساواة بين الناس، يأخذ بعين الاعتبار كذلك أن مجرد انتقال وسائل الإنتاج إلى ملكية عامة للمجتمع كله ("الاشتراكية" بمعنى الكلمة المعتاد) **لا يزيل** نواقص التوزيع

واللامساواة في "الحق البرجوازي" الذي **يظل سائداً** ما دامت المنتوجات توزع "حسب العمل".

ويستطرد ماركس:

"... ولكنها تلك مصاعب محتومة لا مناص منها في الطور الأول من المجتمع الشيوعي كما يخرج من المجتمع الرأسمالي بعد مخاض طويل وعسير. فالحق لا يمكن أبداً أن يكون في مستوى أعلى من النظام الاقتصادي ومن درجة تمدن المجتمع التي تناسب هذا النظام..."

وعليه، أن "الحق البرجوازي" في الطور الأول من المجتمع الشيوعي (الذي يسمى عادة بالاشتراكية) **لا يلغى** بصورة تامة، بل يلغى بصورة جزئية، فقط بالمقدار الذي بلغه الانقلاب الاقتصادي، أي فقط حيال وسائل الإنتاج."فالحق البرجوازي" يعترف بها ملكاً خاصاً لأشخاص منفردين. أما الاشتراكية فتجعلها ملكاً عاماً. **بهذا المقدار** ليس غير، يسقط "الحق البرجوازي".

ولكنه يبقى مع ذلك في جزئه الآخر، يبقى بصفة ضابط (محدد) لتوزيع المنتوجات وتوزيع العمل بين أعضاء المجتمع. "من لا يعمل لا ينبغي أن يأكل"، هذا المبدأ الاشتراكي **قد طبق**؛ "لقاء كمية متساوية من العمل كمية متساوية من المنتوجات"، وهذا المبدأ الاشتراكي الآخر **قد طبق** أيضاً. ولكن ذلك ليس بالشيوعية بعد. أن ذلك لا يزيل بعد "الحق البرجوازي" الذي يعطي الناس غير المتساوين مقابل كمية من العمل غير متساوية (غير متساوية فعلاً) كمية متساوية من المنتوجات.

ويقول ماركس أن هذا "نقص"، ولكن لا مفر منه في الطور الأول من الشيوعية، لأنه لا يمكن الظن، بدون الوقوع في الطوبوية، بأن الناس، بعد إسقاطهم للرأسمالية، يتعلمون على الفور العمل في صالح المجتمع **بدون أية**

أحكام حقوقية، ناهيك عن أن إلغاء الرأسمالية لا يعطي **فوراً** ممهدات اقتصادية **لمثل** هذا التغير.

ولا وجود لأحكام غير أحكام "الحق البرجوازي". ولذا تبقى الحاجة إلى دولة تصون الملكية العامة لوسائل الإنتاج وبذلك تصون تساوي العمل وتساوي توزيع المنتوجات.

تضمحل الدولة، لأنه ينعدم الرأسماليون وتنعدم الطبقات فيستحيل بالتالي **قمع** أية طبقة.

ولكن الدولة لا تضمحل بعد بصورة تامة، لأنه تبقى صيانة "الحق البرجوازي" الذي يكرس اللامساواة الفعلية. ولاضمحلال الدولة بصورة تامة يقتضي الأمر الشيوعية الكاملة.

٤ - الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي

يستطرد ماركس:

"... في الطور الأعلى من المجتمع الشيوعي، بعد أن يزول خضوع الأفراد المذل لتقسيم العمل ويزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي؛ وحين لا يبقى العمل مجرد وسيلة للعيش، بل يغدو الحاجة الأولى في الحياة؛ وحين تتنامى القوى المنتجة مع تطور الأفراد من جميع النواحي، وحين تتدفق جميع ينابيع الثروة الجماعية بفيض وغزارة،- حينذاك فقط، يصبح بالإمكان تجاوز الأفق الضيق للحق البرجوازي تجاوزاً تاماً، ويصبح بامكان المجتمع أن يسجل على رايته: "من كل حسب كفاءته، ولكل حسب حاجاته"".

الآن فقط، يمكننا أن نقدر كل صحة ملاحظات أنجلس عندما سخر دونما رحمة من سخافة الجمع بين كلمتي "الحرية" و "الدولة". فما بقيت الدولة، لا وجود للحرية، وعندما تحل الحرية تنعدم الدولة.

أن الأساس الاقتصادي لاضمحلال الدولة اضمحلالاً تاماً هو تطور الشيوعية إلى حد عال يزول معه التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي، ويزول بالتالي ينبوع من أهم ينابيع اللامساواة **الاجتماعية** الراهنة، مع العلم أنه ينبوع تستحيل إزالته فوراً استحالة تامة بمجرد تحويل وسائل الإنتاج ملكاً اجتماعياً، بمجرد مصادرة أملاك الرأسماليين.

أن هذه المصادرة ستفسح في المجال لتطور القوى المنتجة تطوراً هائلاً. وأذ نرى إلى أي حد هائل **تعيق** الرأسمالية الآن هذا التطور، وأي قدر كبير من الأمور يمكن دفعه إلى الأمام على أساس التكنيك الحديث المتوفر اليوم، يحق لنا أن نقول موقنين كل اليقين أن مصادرة أملاك الرأسماليين تسفر لا محالة عن تطور قوى المجتمع البشري المنتجة تطوراً هائلاً. ولكن ما لا نعرفه وما **لا نستطيع معرفته** هو درجة سرعة هذا التطور لاحقاً وسرعة بلوغه حد القطيعة مع تقسيم العمل، حد إزالة التضاد بين العمل الفكري والعمل الجسدي، حد صيرورة العمل "الحاجة الأولى في الحياة".

ولذا لا يحق لنا أن نتكلم الا عن حتمية اضمحلال الدولة، مشيرين إلى أن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً وإلى توقفها على درجة سرعة تطور الطور الأعلى من الشيوعية وتاركين مسألة وقت هذا الاضمحلال أو أشكاله الملموسة معلقة، لأنه **لا يوجد** ما يلزم لحل هذه المسائل.

لا يمكن للدولة أن تضمحل تماماً إلا عندما يطبق المجتمع قاعدة "من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته"، أي عندما يعتاد الناس مراعاة القواعد الأساسية للحياة في المجتمع ويصبح عملهم منتجاً بحيث يشرعون يعملون

طوعاً حسب **كفاءاتهم** وعندئذ يتم تخطي هذا "الأفق الضيق للحق البرجوازي" الذي يجعل المرء يحسب على غرار شيلوك[٤٠]– فلا يعمل نصف ساعة زيادة على ما يعمل آخر، أو لا يقبض أجرة أقل من أجر الآخر. وعندئذ لن يتطلب توزيع المنتوجات تقنيناً من قبل المجتمع لكمية المنتوجات التي ينالها كل فرد، فكل فرد سيأخذ بحر "حسب حاجاته".

من السهل، من وجهة النظر البرجوازية، إعلان مثل هذا النظام الاجتماعي "طوبوية محضاً" والسخرية من الاشتراكيين لأنهم يعدون كل مواطن بأنه سيحق له يأخذ من المجتمع بدون أية مراقبة لعمله أي مقدار من السكاكر أو السيارات أو أجهزة البيانو وغير ذلك. وبمثل هذه السخريات تتملص أكثرية "العلماء" البرجوازيين حتى الآن مظهرين بذلك جهلهم ودفاعهم المغرض عن الرأسمالية.

الجهل، لأنه لم يخطر لأي اشتراكي ببال أن "يعد" بحلول الطور الأعلى من تطور الشيوعية. أما فيما يخص **نبوءة** الاشتراكيين العظام **بحلوله** فهي تفترض إنتاجية عمل غير إنتاجية العمل **الحالية** وإنساناً غير الإنسان الحالي التافه الذي يستطيع، على غرار تلاميذ مدرسة اللاهوت الذين وصفهم الكاتب بوميالوفسكي[٤١]، أن يتلف "لوجه الشيطان" الثروات العامة ويطلب المستحيل.

وما لم يحل الطور "الأعلى" من الشيوعية يطالب الاشتراكيون **برقابة صارمة** جداً من جانب المجتمع ومن جانب **الدولة** على مقياس العمل ومقياس الاستهلاك، ولكن هذه الرقابة يجب أن **تبدأ** من مصادرة أملاك الرأسماليين، من رقابة العمال على الرأسماليين، وألا تمارسها دولة الموظفين، بل دولة **العمال المسلحين.**

أما الدفاع المغرض عن الرأسمالية من قبل الأيديولوجيين البرجوازيين (وأذنابهم من أمثال السادة تسيريتيلي وتشيرنوف وشركاهما) فيتلخص بالضبط

في كونهم **يستعيضون** بالجدال والثرثرة حول المستقبل البعيد عن مسألة **الساعة**، المسألة الملحة في سياسة اليوم: مصادرة أملاك الرأسماليين وتحويل جميع المواطنين إلى شغيلة ومستخدمين في "سنديكا" كبير **واحد**، ونعني الدولة بأكملها، وإخضاع كامل عمل هذا السنديكا بأكمله إخضاعاً تاماً لدولة ديموقراطية حقاً، **لدولة سوفييتات نواب العمال والجنود.**

أما في الجوهر فأن الأستاذ العلامة وفي أثره التافه الضيق الأفق وفي أثره السادة تسيريتيلي وتشيرنوف واضرابهما، عندما يتكلمون عن الطوبويات الخرقاء ووعود البلاشفة الديماغوجية وعن استحالة "فرض" الاشتراكية، أنما يقصدون بالضبط الطور الأعلى أو المرحلة العليا من الشيوعية، هذه المرحلة التي لم يفكر أحد "فرضها"، فضلاً عن الوعد بذلك، لأن "فرضها" أمر مستحيل بوجه عام.

هنا وصلنا إلى مسألة الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية، هذه المسألة التي تطرق إليها أنجلس في الفقرة التي أوردناها أعلاه بصدد عدم صحة تسمية "الاشتراكيين–الديموقراطيين". أغلب الظن أن الفرق من الناحية السياسية بين الطور الأول أو الأدنى والطور الأعلى من الشيوعية سيصبح هائلاً مع مر الزمن، ولكن من المضحك الاعتراف به في الوقت الحاضر، في ظل الرأسمالية، ولا يمكن لأحد أن يضعه في المقام الأول اللهم إلا بعض الفوضويين (إذا ما بقي بين الفوضويين أناس لم يتعلموا شيئاً بعد تحول كروبوتكين وغراف وكورنيليسن واضرابهم من "نجوم" الفوضوية، "على غرار بليخانوف"، إلى اشتراكيين–شوفينيين، أو إلى فوضويي خنادق حسب تعبير غي، أحد الفوضويين القلائل الذين احتفظوا بالشرف والضمير).

بيد أن الفرق العلمي بين الاشتراكية والشيوعية واضح. فما يدعونه في المعتاد بالاشتراكية، قد سماه ماركس بالطور "الأول" أو الأدنى من المجتمع

الشيوعي. وبما أن وسائل الإنتاج تصبح ملكاً عاماً فأن كلمة "الشيوعية" قابلة للتطبيق على هذا الطور أيضاً، شريطة إلا ينسى المرء **أن هذه ليست** بالشيوعية الكاملة. والأهمية الكبرى لشروح ماركس تتلخص في كونه قد طبق بانسجام في هذه النقطة أيضاً الدياليكتيك المادي، نظرية التطور، ناظراً إلى الشيوعية كشيء **ينشأ** عن الرأسمالية. فبدلاً من التعاريف الكلامية المختلقة و "المخترعة" والنقاش العقيم حول الكلمات (ما هي الاشتراكية وما هي الشيوعية) يعطي ماركس تحليلاً لما يمكن تسميته درجات نضج الشيوعية اقتصادياً.

فالشيوعية في طورها الأول، في درجتها الأولى، لا يمكن بعد أن تكون ناضجة تماماً من الناحية الاقتصادية، **لا يمكن** أن تكون خالية تماماً من تقاليد أو آثار الرأسمالية. ومن هنا هذه الظاهرة الطريفة، –بقاء "الأفق الضيق للحق **البرجوازي**" في الشيوعية خلال طورها الأول. وواضح أن الحق البرجوازي حيال توزيع منتوجات **الاستهلاك** يتطلب حتماً **دولة برجوازية**، لان الحق لا شيء بدون جهاز يستطيع **القسر** على مراعاة أحكام الحق.

ويستنتج أنه في الشيوعية لا يبقى لزمن معين الحق البرجوازي وحده، بل أيضاً الدولة البرجوازية– بدون البرجوازية!

وقد يبدو ذلك تناقضاً أو مجرد تلاعب دياليكتيكي من ذهن، الأمر الذي كثيراً ما يتهم به الماركسية الناس الذين لم يبذلوا أي جهد ليدرسوا مضمونها العميق منتهى العمق.

أما في الحقيقة فأن الحياة ترينا في كل خطوة، في الطبيعة وفي المجتمع، بقايا القديم في الجديد. وماركس لم يدخل في الشيوعية بصورة كيفية قطعة من الحق "البرجوازي" بل أنما أخذ ما هو، اقتصادياً، وسياسياً، أمر لا مناص منه في مجتمع ينشأ من أحشاء الرأسمالية.

للديموقراطية أهمية كبرى في نضال الطبقة العاملة ضد الرأسماليين، في سبيل تحررها. ولكن الديموقراطية ليست البتة بحد لا يمكن تخطيه، فهي ليست غير مرحلة من المراحل في الطريق من الإقطاعية إلى الرأسمالية ومن الرأسمالية إلى الشيوعية.

الديموقراطية تعني المساواة. ولا حاجة لتبيان مدى أهمية نضال البروليتاريا من أجل المساواة وشعار المساواة إذا ما فهم هذا الشعار فهماً صحيحاً بمعنى القضاء على **الطبقات**. ولكن الديموقراطية لا تعني غير المساواة **الشكلية**. فما أن تحقق مساواة جميع أعضاء المجتمع **حيال** تملك وسائل الإنتاج، أي المساواة في العمل، المساواة في الأجور، حتى تطرح أمام البشرية لا مناص مسألة السير إلى أبعد، من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية، إلى تحقيق قاعدة: "من كل حسب كفاءته ولكل حسب حاجاته". ونحن لا نعرف ولا يمكننا أن نعرف عبر أية مراحل وعن طريق أية تدابير عملية ستسير البشرية نحو هذا الهدف الأعلى. ولكن من المهم أن نتفهم مدى بطلان الفكرة البرجوازية الشائعة التي تزعم أن الاشتراكية شيء ما ميت جامد، ثابت لا يتغير، في حين أن حركة التقدم السريع في جميع ميادين الحياة الاجتماعية والفردية، الحركة الجماهيرية فعلاً وحقاً التي تشترك فيها **أكثرية** السكان ثم جميع السكان لا تبدأ في الحقيقة **إلا** مع الاشتراكية.

الديموقراطية هي شكل للدولة، نوع من أنواعها. ولذا فهي، ككل دولة، أستعمال العنف حيال الناس بصورة منظمة ودائمة. هذا من جهة، ولكنها من الجهة الأخرى، تعني الاعتراف الشكلي بالمساواة بين المواطنين، الاعتراف للجميع بحق متساو في تحديد شكل بناء الدولة وفي ادارتها. وهذا بدوره يرتبط بكون الديموقراطية عند درجة معينة من تطورها، أولاً، ترص ضد الرأسمالية الطبقة الثورية، البروليتاريا، وتمكنها من أن تحطم وتمحو عن وجه الأرض

آلة الدولة البرجوازية– حتى ولو كانت برجوازية جمهورية –والجيش النظامي والشرطة والدواوينية وتستعيض عن كل هذا بآلة دولة **أكثر** ديموقراطية، تظل مع ذلك آلة دولة بشخص جماهير العمال المسلحين ثم باشتراك الشعب كله في الميليشيا.

هنا "يتحول الكم إلى كيف": فمثل **هذه** الدرجة من تطور الديموقراطية مرتبطة بالخروج من إطار المجتمع البرجوازي وبدء أعادة بنائه على أسس اشتراكية. فإذا ما اشترك **الجميع** حقاً في إدارة الدولة تصبح الرأسمالية عاجزة عن الصمود. وتطور الرأسمالية يكون بدوره **الممهدات** لكيما يستطيع "الجميع" حقاً **الاشتراك** في إدارة الدولة. من هذه الممهدات انعدام الأمية انعداماً تاماً، الأمر الذي قد حققه عدد من البلدان الرأسمالية الأكثر تقدماً، ثم وجود الملايين من العمال الذين "علمهم وعودهم على النظام" الجهاز الكبير المعقد ذو الطابع الاجتماعي: البريد، السكك الحديدية، المعامل الكبرى، المتاجر الكبرى، البنوك و الخ.، الخ..

وعند وجود مثل هذه الممهدات **الاقتصادية** يمكن كل الأمكان، بعد إسقاط الرأسماليين والموظفين، الانتقال إلى الاستعاضة عنهم حالاً، بين عشية وضحاها في أمر **رقابة** الإنتاج والتوزيع، في أمر **حساب** العمل والمنتوجات، بالعمال المسلحين، بالشعب المسلح كله.(ولا يجوز الخلط بين الرقابة والحساب ومسألة الملاكات ذات الثقافة العلمية من مهندسين وخبراء زراعيين وغيرهم: فهؤلاء السادة يعملون اليوم خاضعين للرأسماليين، وسيعملون غداً بصورة أفضل خاضعين للعمال المسلحين).

الحساب والرقابة هما الأمر الرئيسي اللازم لأجل "ضبط" الطور الأول من المجتمع الشيوعي ولأجل عمله بشكل صائب. **فجميع** المواطنين يصبحون آنذاك مستخدمين تستأجرهم الدولة التي هي العمال المسلحون. **وجميع**

المواطنين يصبحون مستخدمين وعمالاً في "سنديكا" **واحد** تابع للشعب كله، **تابع للدولة**. وكل القضية هي أن يعملوا على قدم المساواة مراعين بصورة صحيحة مقياس العمل وأن ينالوا الأجور على قدم المساواة. وقد جعلت الرأسمالية من هذا الحساب وهذه الرقابة **أمر بسيطاً** غاية البساطة، عمليات من المراقبة والتسجيل يسيرة لحد خارق هي في طاقة كل إنسان غير أمي ولا تعدو العمليات الحسابية الأربع وأعطاء الإيصالات اللازمة*.

وعندما تأخذ **أكثرية** الشعب بالقيام بصورة مستقلة وفي كل مكان بهذا الحساب وهذه الرقابة على الرأسماليين (الذين يتحولون آنئذ إلى مستخدمين) وعلى السادة المثقفين الذين يحتفظون بالعادات الرأسمالية، عندئذ تصبح هذه الرقابة عامة حقاً، شاملة، ذات طابع شعبي عام، ولا يبقى بالامكان التملص منها، و"لا يبقى للفرار منها ملاذ".

سيصبح المجتمع كله مكتباً واحداً ومعملاً واحداً يتساوى فيه الجميع في العمل وفي الأجور.

بيد أن هذا النظام "المعملي" الذي تشمل به البروليتاريا المجتمع كله بعد أن تنتصر على الرأسماليين وتسقط المستثمِرين ليس بحال من الأحوال بمثلنا الأعلى ولا بهدفنا النهائي، ليس إلا درجة ضرورية لتطهير المجتمع بشكل جذري من فظائع وشنائع الاستثمار الرأسمالي **ولمتابعة السير إلى الأمام**.

ومذ يتعلم جميع أعضاء المجتمع أو، على الأقل، أكثريتهم الكبرى إدارة الدولة بأنفسهم، مذ يأخذون هذا الأمر بأيديهم و "يرتبون" الرقابة على أقلية

---

* عندما يقتصر القسم الرئيس من وظائف الدولة على الحساب والرقابة من قبل العمال انفسهم، عندئذ تكف الدولة عن أن تكون "دولة سياسية"، عندئذ "تتحول الوظائف العامة من وظائف سياسية الى مجرد وظائف ادارية" (راجع ما تقدم، الفصل الرابع، المقطع الثاني، حول جدال انجلس مع الفوضويين).

الرأسماليين الضئيلة، على الأفندية الراغبين في الاحتفاظ بالعادات الرأسمالية، على العمال الذين أفسدتهم الرأسمالية حتى أعماقهم، مذ ذاك تأخذ بالزوال الحاجة إلى كل أدارة بوجه عام. وبمقدار ما تتكامل الديموقراطية، يقترب وقت زوال الحاجة إليها. وبمقدار ما تكون الديموقراطية أوفى في "الدولة" المؤلفة من العمال المسلحين والتي "لم تبق دولة بمعنى الكلمة الأصلي"، تبدأ كل دولة في الاضمحلال بصورة أسرع.

ذلك لأنه عندما يتعلم **الجميع** الأدارة ويديرون في الواقع بصورة مستقلة الإنتاج الاجتماعي، ويحققون بصورة مستقلة الحساب والرقابة على الطفيليين والأفندية والمحتالين ومن على شاكلتهم من "حفظة تقاليد الرأسمالية"- عندئذ يصبح التهرب من حساب الشعب ورقابته على التأكيد أمراً عسير المنال وأمراً نادراً جداً يصحبه في أكبر الظن عقاب سريع وصارم (لأن العمال المسلحين أناس عمليون وليسوا من نوع المثقفين العاطفين، وعليه من المستبعد أن يسمحوا لأحد بالاستهانة بهم) بحيث أن **ضرورة** مراعاة القواعد الأساسية البسيطة للحياة في كل مجتمع بشري ستتحول، بسرعة كبيرة، إلى **عادة**.

وعندئذ ينفتح على مصراعيه باب الانتقال من الطور الأول للمجتمع الشيوعي إلى طوره الأعلى وفي الوقت نفسه إلى اضمحلال الدولة اضمحلالاً تاماً.

الفصل السادس

ابتذال الانتهازيين للماركسية

أن مسألة موقف الدولة من الثورة الاجتماعية وموقف الثورة الاجتماعية من الدولة لم تشغل بال كبار النظريين والصحفيين في الأممية الثانية (١٨٨٩-١٩١٤) إلا قليلاً جداً، شأنهما شأن مسألة الثورة بوجه عام. ولكن السمة المميزة الأساسية لسير التعاظم التدريجي للانتهازية الذي أفضى إلى إفلاس الأممية الثانية في سنة ١٩١٤ هي واقع أنهم حتى عندما كانوا يجدون أنفسهم وجهاً لوجه حيال هذه المسألة كانوا يسعون لتجنبها أو لا يلاحظونها.

ويمكن القول بوجه عام أن تشويه الماركسية وابتذالها التام قد نشأ عن التهرب من مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة، التهرب المفيد للانتهازية والمغذي لها.

ولوصف هذه العملية المؤسفة ولو بصورة مقتضبة نأخذ أشهر نظريي الماركسية، بليخانوف وكاوتسكي.

١ - جدال بليخانوف مع الفوضويين

لقد كرس بليخانوف لموقف الفوضوية حيال الاشتراكية كراساً خاصاً عنوانه: "**الفوضوية والاشتراكية**"، صدر بالألمانية في سنة ١٨٩٤.

لقد تحايل بليخانوف في معالجة هذا الموضوع فتجنب بصورة تامة المسألة الملحة، مسألة الساعة، المسألة التي هي من الناحية السياسية الأمر الجوهري

في النضال ضد الفوضوية، ونعني موقف الثورة من الدولة ومسألة الدولة بوجه عام ! ويستلفت النظر في كراسه قسمان: قسم تاريخي أدبي يتضمن مواد قيمة عن تطور آراء شتيرنير وبرودون وغيرهما، والآخر مبتذل جداً يتضمن محاكمات من النوع الرخيص مفادها أنه لا يمكن التمييز بين الفوضوي وقاطع الطريق.

أن الجمع بين الموضوعين مضحك جداً ومميز جداً لكامل نشاط بليخانوف في عشية الثورة وأثناء المرحلة الثورية في روسيا: فهكذا بالضبط أظهر بليخانوف نفسه في سنوات ١٩٠٥– ١٩١٧: نصف عقائدي ونصف تافه يحبو في السياسة في ذنب البرجوازية.

لقد رأينا ماركس وأنجلس في جدالهما مع الفوضويين يبينان بأكبر الدقة وجهة نظرهما بشأن موقف الثورة من الدولة. فأنجلس عندما أصدر في سنة ١٨٩١ مؤلف ماركس "**نقد برنامج غوتا**" قد كتب: "كنا (أي أنجلس وماركس) حينذاك، وما كادت تمضي سنتان[٤٢] على مؤتمر الأممية (الأول) في لاهاي[٤٣]، في معمعان المعركة ضد باكونين وأتباعه من الفوضويين".

لقد حاول الفوضويون أن يعلنوا كومونة باريس ذاتها بأنها "كومونتهم"، أن أمكن القول، أي أنها تثبت تعاليمهم، ولكنهم لم يفهموا البتة دروس الكومونة ولا تحليل ماركس لهذه الدروس. لم تعط الفوضوية أي شيء يشبه الحقيقة ولو شبهاً تقريبياً حول السؤالين السياسيين الملموسين: أينبغي **تحطيم** آلة الدولة القديمة؟ **وبأي شيء** تنبغي الاستعاضة عنها؟

غير أن الحديث عن "الفوضوية والاشتراكية" مع تجنب مسألة الدولة بصورة تامة ومع **عدم ملاحظة** كامل تطور الماركسية قبل الكومونة وبعدها يعني الانزلاق لا مناص إلى الانتهازية. لأن الانتهازية لا تحتاج إلى شيء

كحاجتها إلى **عدم طرح** هذين السؤالين اللذين أوردناهما الآن وإلى أغفالهما أغفالاً تاماً. إذ أن هذا بحد ذاته انتصار للانتهازية.

٣- جدال كاوتسكي مع الانتهازيين

لا شك في أن العدد المترجم إلى اللغة الروسية من مؤلفات كاوتسكي ليس له مثيل في أية لغة أخرى. وليس من باب الصدف أن يمزح بعض الاشتراكيين–الديموقراطيين الألمان قائلين أنهم يقرأون كاوتسكي في روسيا أكثر مما يقرأونه في ألمانيا (ونقول بين معترضتين أن في هذه المزحة من المضمون التاريخي العميق قدراً أكبر جداً مما يتصور الذين ابتدعوها: فالحقيقة أن العمال الروس، إذ أظهروا في سنة ١٩٠٥ إقبالاً خارقاً غير مألوف على خير ما جاد به الأدب الاشتراكي–الديموقراطي في العالم وإذ تلقوا من تراجم وطبعات هذه الكتب ما لم يسمع بمثله في بلدان العالم الأخرى، قد نقلوا بذلك بسرعة، أن أمكن القول، إلى صعيد حركتنا البروليتارية الفتية، الخبرة الكبرى المتوفرة لدى بلاد مجاورة خطت شوطاً أبعد في مضمار التقدم).

وقد أكتسب كاوتسكي عندنا شهرة كبيرة بجداله مع الانتهازيين وعلى رأسهم برنشتين، فضلاً عن عرضه للماركسية عرضاً سهل المنال. ولكن ثمة واقعاً يكاد يكون مجهولاً لا يجوز للمرء إغفاله إذا ما وضع نصب عينيه مهمة تتبع انزلاق كاوتسكي إلى الاضطراب الفكري المشين جداً وإلى الدفاع عن الاشتراكية–الشوفينية أثناء الأزمة الكبرى في سنتي ١٩١٤–١٩١٥. وهو واقع أن كاوتسكي قد تردد كثيراً قبل أن ينبري ضد ابرز ممثلي الانتهازية في فرنسا (ميلليران وجوريس) وفي ألمانيا (برنشتين). فمجلة "زاريا"[٤٤] الماركسية

التي كانت تصدر في شتوتغارت خلال سنتي ١٩٠١-١٩٠٢ والتي كانت تدافع عن الأفكار البروليتارية الثورية قد اضطرت إلى الجدال مع كاوتسكي وإلى أن تنعت القرار الأبتر المبهم ذا الطابع التوفيقي إزاء الانتهازيين الذي عرضه كاوتسكي في سنة ١٩٠٠ في المؤتمر الاشتراكي العالمي بباريس[٥٠] بأنه قرار "مطاطي ". وقد صدرت في المطبوعات الألمانية رسائل لكاوتسكي تظهر أن تردده لم يكن أقل قبل هجومه على برنشتين.

ولكن ثمة أهمية أكبر بما لا يقاس لواقع إننا نلاحظ الآن عندما نستقصي تاريخ خيانة كاوتسكي الحديثة للماركسية، في جداله بالذات مع الانتهازيين وفي طرحه وتناوله للمسألة، انحرافاً دائماً نحو الانتهازية في مسألة الدولة على وجه الدقة.

فلنأخذ أول مؤلف كبير لكاوتسكي ضد الانتهازية، كتابه: "**برنشتين والبرنامج الاشتراكي-الديموقراطي**". لقد فند كاوتسكي برنشتين بالتفصيل. ولكن البليغ الدلالة هو الآتي.

في"**ممهدات الاشتراكية**" التي اشتهرت شهرة هيروسترات يتهم برنشتين الماركسية "بالبلانكية" (التهمة التي وجهها الانتهازيون والبرجوازيون الليبيراليون في روسيا منذ ذلك الحين آلاف المرات لممثلي الماركسية الثورية، للبلاشفة). هذا ويتناول برنشتين بصورة خاصة مؤلف ماركس "**الحرب الأهلية في فرنسا**" ويحاول، دونما نجاح كما رأينا، أن يثبت أن وجهة نظر ماركس بصدد دروس الكومونة مطابقة لوجهة نظر برودون. ويستوقف انتباه برنشتين بصورة خاصة الاستنتاج الذي أشار إليه ماركس في مقدمة سنة ١٨٧٢ "**للبيان الشيوعي**" والذي ينص: "لا تستطيع الطبقة العاملة الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة جاهزة واستعمالها لأهدافها الخاصة".

وقد "أعجب" برنشتين بهذه الصيغة إلى حد أنه كررها في كتابه ما لا يقل عن ثلاث مرات مفسراً أياها تفسيراً محرفاً أبعد التحريف، تفسيراً انتهازياً.

وقد رأينا أن ماركس يريد أن يقول أنه ينبغي على الطبقة العاملة أن **تحطم، تكسر، تفجر** (Sprengung، تفجير، التعبير الذي استعمله أنجلس) آلة الدولة بأكملها. أما رأي برنشتين فيستفاد منه أن ماركس قد حذر الطبقة العاملة بهذه الكلمات من الأفراط في الاندفاع الثوري عند الاستيلاء على السلطة.

يتعذر على المرء أن يتصور تشويهاً أخشن وأشنع لفكرة ماركس.

فكيف كان سلوك كاوتسكي في تفنيده المفصل للملاحم البرنشتينية ؟[٤٦]

لقد تجنب تبيان كل عمق التشويه الانتهازي للماركسية في هذه النقطة. فقد أورد الفقرة المذكورة من مقدمة أنجلس لمؤلف ماركس "**الحرب الأهلية** في فرنسا" وقال أن الطبقة العاملة، برأي ماركس، لا تستطيع الاكتفاء بالاستيلاء على آلة الدولة **جاهزة**، ولكنها بوجه عام تستطيع الاستيلاء عليها، ولم يزد على ذلك. أما أن برنشتين قد نسب إلى ماركس فكرة معاكسة تماماً لفكرته الحقيقة وأن ماركس قد وضع أمام الثورة البروليتارية منذ سنة ١٨٥٢ مهمة "تحطيم" آلة الدولة[٤٧] فعن كل ذلك لم ينبس كاوتسكي ببنت شفة.

وقد كانت النتيجة أن السمة الأساسية التي تميز الماركسية عن الانتهازية في مسألة مهام الثورة البروليتارية قد أمست مطموسة عند كاوتسكي!

وقد كتب كاو تسكي "ضد" برنشتين قائلاً:

"يمكننا أن نترك للمستقبل بكل راحة ضمير أمر تقرير مسألة ديكتاتورية البروليتاريا" (ص ١٧٢ من الطبعة الألمانية).

أن هذا ليس بجدال **ضد** برنشتين، ولكنه في الجوهر **تنازل** أمامه، تخل عن المواقع للانتهازية، لأن الانتهازيين لا يريدون في هذا الظرف أكثر من أن

"تترك للمستقبل بكل راحة ضمير" جميع المسائل الجذرية بشأن مهام الثورة البروليتارية.

أن ماركس وأنجلس قد علما البروليتاريا في غضون أربعين سنة، من سنة ١٨٥٢ إلى سنة ١٨٩١، أن من واجبها أن تحطم آلة الدولة. أما كاوتسكي في سنة ١٨٩٩، حيال خيانة الانتهازيين للماركسية خيانة تامة في هذه النقطة، **فيستعيض** عن مسألة ما إذا كان من الضروري تحطيم هذه الآلة بمسألة الأشكال الملموسة لهذا التحطيم ويلوذ بظل حقيقة مبتذلة "لا جدال فيها" (ولا جدوى منها) وهي أننا لا نستطيع أن نعرف سلفاً الأشكال الملموسة!!

أن هوة تفصل ماركس عن كاوتسكي من حيث موقفهما من واجب الحزب البروليتاري في أمر إعداد الطبقة العاملة للثورة.

ولنأخذ مؤلف كاوتسكي التالي، الأنضج، والمكرس لحد كبير كذلك لتفنيد أغلاط الانتهازية. ونعني كراسه "**الثورة الاجتماعية**". في هذا الكراس جعل المؤلف من مسألة "الثورة البروليتارية" و "النظام البروليتاري" موضوعه الخاص. وقد أعطى المؤلف أفكاراً كثيرة قيمة جداً، ولكنه **تجنب** مسألة الدولة بالذات. وفي جميع مقاطع الكراس يدور الحديث عن الاستيلاء على سلطة الدولة وحسب، أي أنه **اختار** صيغة هي تنازل أمام الأنتهازيين ما دامت تسلم بالاستيلاء على السلطة **بدون تحطيم** آلة الدولة. أن كاوتسكي في سنة ١٩٠٢ **يبعث** على وجه الدقة ما أعلن ماركس في سنة ١٨٧٢ أنه "شاخ" في برنامج "**البيان الشيوعي**"[٤٨].

لقد تناول كاوتسكي في كراسه بباب خاص "أشكال وسلاح الثورة الاجتماعية"؛ وفي هذا الباب تحدث عن الإضراب السياسي الجماهيري والحرب الأهلية وكذلك عن "أداتي قوة الدولة الكبرى الحديثة: الدواوينية والجيش"، ولكنه لم ينبس بحرف عما علمت الكومونة العمال. وواضح أنه ليس

عبثاً حذر أنجلس، ولا سيما الاشتراكيين الألمان، من "الخشوع الخرافي" أمام الدولة.

يبسط كاوتسكي الأمر على النحو الآتي: البروليتاريا الظافرة "تحقق البرنامج الديموقراطي"، ويشرح أحكام هذا البرنامج. وهو لم ينبس بحرف عما أعطته سنة ١٨٧١ من جديد في مسألة الاستعاضة عن الديموقراطية البرجوازية بالديموقراطية البروليتارية. وقد تملص كاوتسكي بعبارات مبتذلة "رصينة" الرنين:

"بديهي أننا لن نصل إلى السيادة في ظل الأوضاع الحالية. فالثورة نفسها تفترض نضالاً طويلاً يطال الأعماق يتسنى له أن يغير بناءنا السياسي والاجتماعي الحالي".

وهذا "بديهي" دون شك، كحقيقة أن الخيل تأكل الشعير وأن نهر الفولغا يصب في قزوين. ومن المؤسف فقط أن تتخذ هذه العبارة الفارغة الطنانة بصدد النضال الذي "يطال الأعماق" وسيلة لتجنب مسألة حيوية للبروليتاريا الثورية هي مسألة معرفة فيما **يتجلى** "عمق" **ثورتها** هي حيال الدولة، حيال الديموقراطية، خلافاً للثورات السابقة، غير البروليتارية.

وبتجنب هذه المسألة يتنازل كاوتسكي **في الواقع** أمام الانتهازية في هذه النقطة الجوهرية جداً، ويعلن ضدها **في القول** حرباً ضروساً مؤكداً أهمية "فكرة الثورة" (ولكن هل من قيمة لهذه "الفكرة" إذا ما تهيب المرء أن ينشر بين العمال الدروس الملموسة التي أعطتها الثورة؟) أو قائلاً أن "المثالية الثورية في المقام الأول" أو معلناً أنه "من المشكوك فيه" أن يكون العمال الإنجليز في الوقت الحاضر"غير برجوازيين صغار".

لقد كتب كاوتسكي:

"في المجتمع الاشتراكي يمكن أن تتواجد جنباً إلى جنب...مختلف أشكال المشاريع: البيروقراطية (؟؟) والتريديونيونية والتعاونية والفردية"... "توجد مثلاً مشاريع لا يمكنها الاستغناء عن التنظيم البيروقراطي (؟؟) كالسكك الحديدية. في السكك الحديدية يمكن للتنظيم الديموقراطي أن يتخذ الشكل التالي: ينتخب العمال مندوبين يشكلون نوعاً من برلمان، وهذا البرلمان يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي. وثمة مشاريع أخرى يمكن وضعها تحت أشراف نقابات العمال، وهناك نوع ثالث من المشاريع يمكن تنظيمه على أساس المبدأ التعاوني" (ص ١٤٨ و ١١٥ من الترجمة الروسية، طبعة جينيف، سنة ١٩٠٣).

وهذا الرأي خاطىء، وهو عبارة عن خطوة إلى وراء بالمقارنة مع ما أوضحه ماركس وأنجلس في السبعينيات استناداً إلى دروس الكومونة.

من وجهة نظر ما يزعم بضرورة التنظيم "البيروقراطي" لا تختلف السكك الحديدية بشيء على الإطلاق عن جميع مشاريع الصناعة الآلية الكبيرة بوجه عام، عن أي معمل، عن أي مخزن كبير، عن أي مشروع زراعي رأسمالي كبير. في جميع هذه المشاريع يفرض التكنيك دون شك على كل عامل النظام الصارم ومراعاة الدقة التامة في القيام بالعمل الموكل إليه، وألا يتوقف العمل كله أو تتعطل الآلة ويفسد المنتوج. وفي جميع أمثال هذه المشاريع سيقوم العمال طبعاً "بانتخاب مندوبين يشكلون **نوعاً من برلمان**".

ولكن بيت القصيد كله في واقع أن هذا "النوع من البرلمان" لن يكون برلماناً بمعنى المؤسسات البرلمانية البرجوازية. كل بيت القصيد في واقع أن هذا "النوع من البرلمان" **لن يقتصر** على أن "يقرر نظام العمل ويراقب عمل الجهاز البيروقراطي" كما يتصور كاوتسكي الذي لا يتعدى تفكيره أطار البرلمانية البرجوازية. يقيناً أن هذا "النوع من البرلمان" الذي يتألف في

المجتمع الاشتراكي من مندوبي العمال "سيقرر نظام العمل ويراقب عمل "الجهاز". **ولكن** هذا الجهاز **لن يكون** "بيروقراطياً". فالعمال، إذ يستولون على السلطة السياسية، يكسرون الجهاز البيروقراطي القديم، يحطمونه حتى الأساس، ولا يتركون منه حجراً على حجر ويستعيضون عنه بجهاز جديد يتألف من العمال والمستخدمين أنفسهم، الذين **ستتخذ على الفور ضد** تحولهم إلى بيروقراطيين التدابير التي حددها ماركس وأنجلس بتفصيل: ١) ليس فقط انتخابهم بل أيضاً إمكانية سحبهم في كل وقت، ٢) رواتب لا تزيد على أجرة العامل، ٣) الانتقال فوراً إلى قيام **الجميع** بوظائف المراقبة والأشراف، إلى تحول الجميع إلى "بيروقراطيين" لزمن ما لكيلا يستطيع **أحد** بسبب ذلك أن يصبح "بيروقراطياً".

أن كاوتسكي لم يعمل الفكر بتاتاً بكلمات ماركس:"لم تكن الكومونة هيئة برلمانية، بل هيئة عاملة، تتمتع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية في الوقت عينه"[٤٩].

أن كاوتسكي لم يفهم بتاتاً الفرق بين البرلمانية البرجوازية التي تجمع الديموقراطية **(لا للشعب)** والبيروقراطية **(ضد الشعب)** وبين الديموقراطية البروليتارية التي ستتخذ على الفور تدابير بغية أجتثاث البيروقراطية من الأصول والتي سيكون في طاقتها السير بهذه التدابير حتى النهاية، حتى القضاء التام على البيروقراطية، حتى أقامة الديموقراطية الكاملة من أجل الشعب.

لقد أظهر كاوتسكي هنا نفس "الخشوع الخرافي" أمام الدولة، نفس "الأيمان الخرافي" بالبيروقراطية.

ولننتقل إلى آخر وأحسن مؤلفات كاوتسكي ضد الانتهازيين، إلى كراسه "**الطريق إلى السلطة**" (واحسب أنه لم يصدر بالروسية، لأنه صدر عندما كانت

الرجعية في روسيا على أشدها، في سنة ١٩٠٩). وهذا الكراس خطوة كبيرة إلى الأمام ما دام الحديث فيه لا يدور عن البرنامج الثوري بوجه عام كما هو حال كراس سنة ١٨٩٩ ضد برنشتين ولا عن مهام الثورة الاجتماعية بصرف النظر عن زمن حدوثها كما هو حال كراس "**الثورة الاجتماعية**" (سنة ١٩٠٢)، بل عن ظروف ملموسة تحملنا على الاعتراف بأن "عصر الثورات" **يحل**.

لقد أشار المؤلف بوضوح إلى اشتداد التناقضات الطبقية بوجه عام وإلى الإمبريالية التي تلعب دوراً كبيراً بخاصة في هذا الأمر. بعد "المرحلة الثورية في سنوات ١٧٨٩ – ١٨٧١" في غرب أوروبا، بدأت من سنة ١٩٠٥ مرحلة مماثلة في الشرق. أن الحرب العالمية تقترب بسرعة مقلقة. "لم يبق في مستطاع البروليتاريا أن تتحدث عن ثورة مبتسرة". "لقد دخلنا المرحلة الثورية". "أنه ليبدأ العصر الثوري".

أن هذه العبارات واضحة كل الوضوح. وأن كراس كاوتسكي هذا يجب أن يكون مقياساً للمقارنة بين ما كان المتوقع **أن تكون عليه** الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية قبل الحرب الإمبريالية وبين مدى انحطاطها المشين (ومعها كاوتسكي نفسه) عند اندلاع الحرب. وقد كتب كاوتسكي في الكراس الذي نتناوله: "أن الحالة الراهنة تنطوي على خطر أمكان اعتبارنا (أي الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية) بسهولة معتدلين أكثر مما نحن في الواقع". ولكن تبين أن الحزب الاشتراكي–الديموقراطي الألماني هو في الواقع أكثر اعتدالاً وانتهازية مما كان يبدو عليه!

والبليغ ابلغ الدلالة أن كاوتسكي، بعد أن أعلن بكل الوضوح أن عصر الثورات قد بدأ، تجنب كلياً من جديد مسألة الدولة حتى في الكراس المخصص، كما قال هو نفسه، لبحث مسألة "الثورة السياسية" بالذات.

ومن مجمل وقائع تجنب المسألة والسكوت عنها والتملص منها نشأ بالضرورة هذا الانتقال التام إلى الانتهازية، الأمر الذي يترتب علينا أن نتناوله الآن.

وكأني بالاشتراكية–الديموقراطية الألمانية تعلن بشخص كاوتسكي: أحتفظ بنظراتي الثورية (سنة ١٨٩٩). اعترف خاصة بأن الثورة الاجتماعية البروليتارية أمر محترم (١٩٠٢). اعترف بأن عصراً جديداً من الثورات قد بدأ (١٩٠٩). ولكني مذ تطرح مسألة مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة أتقهقر إلى الوراء بالمقارنة مع ما قاله ماركس في سنة ١٨٥٢ (١٩١٢). هكذا بالضبط طرحت المسألة مجابهة في جدال كاوتسكي مع بانيكوك.

٣ – جدال كاوتسكي مع بانيكوك

لقد أنبرى بانيكوك ضد كاوتسكي بوصفه أحد ممثلي التيار "الراديكالي اليساري" الذي كان يضم في صفوفه روزا لوكسمبورغ وكارل رادك وغيرهما، التيار الذي كان يذود عن التكتيك الثوري ويوحده الاعتقاد بأن كاوتسكي ينتقل إلى موقف "الوسط" المتأرجح دونما مبدئية بين الماركسية والانتهازية. وقد تأكدت صحة هذه النظرة بصورة تامة أثناء الحرب، عندما كشف تيار"الوسط" (المدعو غلطاً بالماركسي) أو "الكاوتسكية" عن كل حقارته الشنيعة.

في مقال "الأعمال الجماهيرية والثورة" ("Neue zeit"، ١٩١٢، ٣٠، ٢) تطرق بانيكوك إلى مسألة الدولة ونعت موقف كاوتسكي بأنه "راديكالية سلبية"، بأنه "نظرية الانتظار السلبي". "أن كاوتسكي لا يريد أن يرى سير الثورة" (ص ٦١٦). وإذ طرح بانيكوك المسألة بهذا الشكل وصل إلى

الموضوع الذي يهمنا نحن، إلى مهام الثورة البروليتارية حيال الدولة. وقد كتب:

"أن نضال البروليتاريا ليس مجرد نضال ضد البرجوازية في سبيل سلطة الدولة، بل أنما هو نضال ضد سلطة الدولة... فمضمون الثورة البروليتارية هو تحطيم أدوات قوة الدولة وأزاحتها (حرفياً: حلها،Auflösung) بأدوات قوة البروليتاريا... ولا يتوقف النضال إلا عندما يتحقق، كنتيجته النهائية، تحطيم منظمة الدولة بصورة نهائية. أن منظمة الأكثرية تبرهن تفوقها بقضائها على منظمة الأقلية السائدة" (ص ٥٤٨).

أن الصيغة التي أعرب بها بانيكوك عن أفكاره تشوبها نواقص كبيرة جداً. ولكن الفكرة واضحة على كل حال. وخليق بنا أن نرى **كيف** حاول كاوتسكي دحضها. فقد كتب:

"حتى الآن كان التضاد بين الاشتراكيين–الديموقراطيين والفوضويين في كون الأولين يريدون الاستيلاء على سلطة الدولة بينما يريد الآخرون تحطيمها. أما بانيكوك فيريد هذا وذاك" (ص ٧٢٤).

وإذا كان عرض بانيكوك يشكو الغموض ونقص الدقة (فضلاً عما في مقاله من نواقص أخرى لا علاقة لها بالموضوع الذي نبحثه) فأن كاوتسكي قد أخذ بالضبط فحوى الأمر **المبدئي** الذي رسمه بانيكوك. **وفي المسألة المبدئية الجذرية حاد** كاوتسكي بصورة تامة عن موقف الماركسية وانتقل إلى الانتهازية بصورة تامة. فقد حدد الفرق بين الاشتراكيين والديموقراطيين والفوضويين بصورة غير صحيحة بتاتاً، وشوه الماركسية وأبتذلها بصورة نهائية.

أن الفرق بين الماركسيين والفوضويين يتلخص: ١) في كون الأولين، إذ يستهدفون القضاء التام على الدولة، يعترفون بأن هذا الهدف غير ممكن التحقيق ألا بعد قضاء الثورة الاشتراكية على الطبقات وكنتيجة لإقامة الاشتراكية التي تؤدي إلى اضمحلال الدولة؛ وفي كون الآخرين يريدون القضاء التام على الدولة بين عشية وضحاها، دون أن يفهموا الشروط التي تجعل هذا الأمر قابل التحقيق. ٢) في كون الأولين يعترفون بأن من الضروري للبروليتاريا أن تحطم بصورة تامة، بعد استيلائها على السلطة السياسية، آلة الدولة القديمة وأن تستعيض عنها بآلة جديدة تتألف من منظمة العمال المسلحين على طراز الكومونة؛ وفي كون الآخرين يقولون بتحطيم آلة الدولة متصورين بغموض تام ما تستعيض به البروليتاريا عنها وكيف تستفيد من السلطة الثورية؛ حتى أن الفوضويين ينكرون استفادة البروليتاريا الثورية من سلطة الدولة، ينكرون دكتاتوريتها الثورية. ٣) في كون الأولين يطلبون أعداد البروليتاريا للثورة عن طريق الاستفادة من الدولة الراهنة، أما الفوضويون فينكرون ذلك.

أن بانيكوك هو الذي يمثل الماركسية ضد كاوتسكي في هذا الجدال، لأن ماركس ذاته قد علم أن البروليتاريا لا تستطيع الاكتفاء بمجرد الاستيلاء على سلطة الدولة بمعنى انتقال جهاز الدولة القديم إلى أيد جديدة، بل ينبغي عليها تحطيم هذا الجهاز وكسره والاستعاضة عنه بجهاز جديد.

يخرج كاوتسكي عن الماركسية إلى الأنتهازيين، لأنه يتلاشى عنده كلياً تحطيم آلة الدولة هذا غير المقبول أطلاقاً من قبل الانتهازيين فيبقى لديهم منفذ بمعنى تفسير "الاستيلاء" على أنه مجرد كسب الأكثرية.

ويسلك كاوتسكي سلوك حفظة الحديث بغية ستر تشويهه للماركسية: فهو ينتر "فقرة" يقتبسها من ماركس نفسه. فقد كتب ماركس في سنة ١٨٥٠ مؤكداً

ضرورة "تركيز القوة بحزم في يدي سلطة الدولة"[٥٠]. ويسأل كاوتسكي متهللاً: ألا يريد بانيكوك هدم "المركزية"؟

أن هذا مجرد بهلوانية تشبه محاولة برنشتين لإثبات تطابق نظرات الماركسية والبرودونية بصدد الاستعاضة عن المركزية بالاتحادية.

أن "الفقرة" التي أوردها كاوتسكي هي غير مناسبة. فالمركزية أمر ممكن مع آلة الدولة القديمة والجديدة على حد سواء. فإذا ما وحد العمال طوعاً قواهم المسلحة، يكون ذلك من المركزية، لكنها مركزية تقوم على "التحطيم التام" لجهاز الدولة المتمركز والجيش النظامي والشرطة والبيروقراطية. أن كاوتسكي يسلك تماماً سلوك المحتالين إذ يغفل آراء ماركس وأنجلس المعروفة جداً بصدد الكومونة لينتر فقرة لا علاقة لها بالموضوع.

ويستطرد كاوتسكي:

"... لعل بانيكوك يريد إلغاء وظائف الموظفين في الدولة؟ ولكننا لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية، فضلاً عن إدارة الدولة. أن برنامجنا لا يطلب القضاء على موظفي الدولة، بل انتخاب الموظفين من قبل الشعب... لا يدور الحديث عندنا الآن حول الشكل الذي يتخذه جهاز الأدارة في "الدولة المقبلة"، بل حول ما إذا كان نضالنا السياسي يقضي على (حرفياً: يحل، **auflöst**) سلطة الدولة **قبل استيلائنا عليها** (التشديد لكاوتسكي). أية وزارة يمكن القضاء عليها مع موظفيها؟" ثم يعدد كاوتسكي وزارات المعارف والعدلية والمالية والحربية. "لا. أن نضالنا السياسي ضد الحكومة لن يلغي أية وزارة من الوزارات الراهنة... أكرر لتلافي سوء التفاهم: ليست القضية قضية الشكل الذي تضفيه الاشتراكية-الديموقراطية الظافرة على "دولة الغد"، بل قضية الكيفية التي تغير بها معارضتنا الدولة الراهنة" (ص ٧٢٥).

وهذه هي الشعوذة عينها. لقد طرح بانيكوك مسألة **الثورة** بالذات. وقد أعرب عن ذلك بوضوح في عنوان مقالة وفي الفقرات المقتبسة. أما كاوتسكي فهو بقفزه إلى مسألة "المعارضة" يستعيض بالضبط عن وجهة النظر الثورية بوجهة النظر الانتهازية. فالحاصل عنده كما يلي: اليوم معارضة، أما ما بعد الاستيلاء على السلطة فسنرى. **الثورة تتوارى!** وهو بالذات ما يحتاج إليه الانتهازيون.

لا يدور الحديث عن المعارضة ولا عن النضال السياسي بوجه عام، بل أنما يدور عن **الثورة** عينها. أما الثورة فتتلخص في كون البروليتاريا **تحطم** "جهاز الإدارة" **وكامل جهاز** الدولة مستعيضة عنه بجهاز جديد قوامه العمال المسلحون. يظهر كاوتسكي "خشوعاً خرافياً" أمام "الوزارات". ولكن لم لا تمكن الاستعاضة عنها، لنقل مثلاً، بلجان من الأختصاصيين لدى سوفييتات (مجالس) نواب العمال والجنود التي تمارس كامل السيادة والسلطة؟

أن فحوى الأمر ليس البتة في ما إذا كانت "الوزارات" ستبقى أو تقوم "لجان اختصاصيين" أو أية مؤسسات أخرى، فليس لهذا الأمر أية أهمية. أن فحوى الأمر في ما إذا كانت ستبقى آلة الدولة القديمة (المرتبطة بالبرجوازية بآلاف الروابط والمشبعة حتى أعماقها بروح المحافظة والجمود)، أم أنها **ستحطم** ويستعاض عنها بآلة **جديدة**. فالثورة ليست في أن تسود الطبقة الجديدة وتحكم بواسطة آلة الدولة **القديمة** بل في أن تسود وتحكم بواسطة آلة **جديدة** بعد أن **تحطم** القديمة – أن كاوتسكي يطمس هذه الفكرة الماركسية الأساسية، أو انه لم يفهمها بتاتاً.

فسؤاله بشأن الموظفين يظهر بصورة بينة انه لم يفهم دروس الكومونة وتعاليم ماركس. "نحن لا نستغني عن الموظفين لا في منظمات الحزب ولا في المنظمات النقابية ..."

نحن لا نستغني عن **الموظفين في ظل الرأسمالية، في ظل سيادة البرجوازية**. فالرأسمالية، تظلم البروليتاريا وتستعبد جماهير الشغيلة. وفي ظل الرأسمالية تكون الديموقراطية مقيدة، مكبوسة، بتراء، يشوهها كل ظرف عبودية العمل المأجور وفاقة الجماهير وبؤسها. ولهذا السبب، وما من سبب آخر، يفسد الموظفون في منظماتنا السياسية والنقابية (أو بالأصح يظهرون ميلاً إلى الفساد) من جراء ظروف الرأسمالية ويظهرون الميل إلى التحول إلى بيروقراطيين، أي إلى أشخاص ذوي امتيازات منفصلين عن الجماهير **ويقفون فوقها**.

هذا هو **جوهر** البيروقراطية. وما لم تصادر أملاك الرأسماليين، ما لم تسقط البرجوازية، يظل حتماً شيء من "البيروقراطية" حتى في الموظفين البروليتاريين.

والحاصل عند كاوتسكي هو كما يلي: ما دام هنالك مسؤولون ينتخبون، يبقى بالتالي الموظفون في ظل الاشتراكية وتبقى البيروقراطية! وهذا هو الغلط عينه. فبمثل الكومونة نفسها، بين ماركس إن المسؤولين في ظل الاشتراكية يكفون عن أن يكونوا "بيروقراطيين"، "موظفين"، يكفون **بمقدار** ما يطبق، عدا مبدأ انتخابهم، كذلك مبدأ سحبهم في أي وقت، **إضافة** إلى تخفيض الرواتب إلى المستوى المتوسط لأجر العامل، وإضافة إلى الاستعاضة عن المؤسسات البرلمانية بمؤسسات "عاملة"، أي تصدر القوانين وتنفذها"[٥١].

وفي الجوهر، تظهر جميع حجج كاوتسكي ضد بانيكوك ولا سيما حجته الرائعة حيث يقول أننا لا نستغني عن الموظفين لا في المنظمات النقابية ولا في المنظمات الحزبية، إن كاوتسكي يكرر "الحجج" القديمة التي اشهرها برنشتين ضد الماركسية بوجه عام. فان برنشتين، في كتابه "**ممهدات الاشتراكية**" المشبع بروح الارتداد، يشن الحرب على أفكار الديموقراطية

"البدائية"، على ما يسميه "بالديموقراطية العقائدية"- تفويضات إلزامية، مسؤولون لا يكافأون، تمثيل مركزي عاجز الخ.. وللبرهان على بطلان هذه الديموقراطية "البدائية" يستشهد برنشتين بخبرة التريديونيونات الإنجليزية كما يشرحها الزوجان ويب[٥٢]. ويقول إن التريديونيونات، في غضون سبعين سنة من تطورها "في ظل الحرية التامة" كما يزعم، (ص ١٣٧ من الطبعة الألمانية)، قد اقتنعت بعدم صلاح الديموقراطية البدائية واستعاضت عنها بالديموقراطية العادية: بالجمع بين البرلمانية والبيروقراطية.

وفي الحقيقة لم تتطور التريديونيونات "في ظل الحرية التامة"، بل في ظرف **العبودية الرأسمالية التامة** التي لا يمكن طبعاً في ظلها "الاستغناء" عن جملة من التنازلات أمام الشر السائد، أمام العنف، أمام الباطل وأبعاد الفقراء عن أمور الإدارة "العليا" وفي ظل الاشتراكية ينبعث حتماً الكثير من وجوه الديموقراطية "البدائية"، لان **جمهور السكان** يرتفع لأول مرة في تاريخ المجتمعات المتحضرة إلى **الاشتراك المستقل** ليس فقط في التصويت والانتخابات، بل أيضاً في الإدارة اليومية. ففي ظل الاشتراكية سيقوم **الجميع** بوظائف الإدارة بالتناوب ويعتادون بسرعة على أن لا يحكم احد.

إن ماركس ذا العقل العبقري النقاد المحلل قد رأى في التدابير العملية التي اتخذتها الكومونة **ذلك الانعطاف** الذي يخشاه الانتهازيون ولا يريدون الاعتراف به لجبنهم ولعدم رغبتهم في قطع كل صلة بالبرجوازية والذي لا يريد الفوضويون أن يروه إما لتسرعهم وإما لأنهم لا يفهمون ظروف التغيرات الاجتماعية الكبرى بوجه عام. "لا ينبغي حتى التفكير بتحطيم آلة الدولة القديمة، إذ كيف لنا أن نستغني عن الوزارات والموظفين"،- هكذا يفكر الانتهازي المبتذل حتى الصميم والذي فضلاً عن انه لا يؤمن في الجوهر

بالثورة ولا بقوتها الخلاقة، يخافها خوفاً مميتاً (كما يخافها المناشفة والاشتراكيون–الثوريون عندنا).

"لا ينبغي التفكير **إلا** بتحطيم آلة الدولة القديمة، لا حاجة إلى التعمق في الدروس **الملموسة** التي أعطتها الثورات البروليتارية السابقة ولا إلى تحليل **ما وكيف** نستعيض به عما نحطمه" –هكذا يحاكم الفوضوي (خير الفوضويين طبعاً، لا الذي يتبع السادة كروبوتكين وشركاه ويحبو في ذنب البرجوازية)؛ ولذا يخلص الفوضوي إلى تكتيك **اليأس**، لا إلى تكتيك نشاط ثوري جريء لا يعرف الهوادة ويضع نصب عينيه مهام ملموسة ويأخذ في الوقت نفسه بعين الاعتبار الظروف الواقعية المحيطة بحركة الجماهير.

يعلمنا ماركس إن نتجنب الوقوع في الغلطتين، يعلمنا أن نتحلى بأكبر الجرأة في تحطيم آلة الدولة القديمة عن آخرها ويعلمنا في الوقت نفسه طرح المسألة بصورة ملموسة: لقد استطاعت الكومونة في غضون عدة أسابيع أن **تشرع** ببناء آلة دولة **جديدة**، بروليتارية بهذا الشكل، متخذة التدابير المذكورة أعلاه بقصد ضمان ديموقراطية أوفى واستئصال البيروقراطية. فلنأخذ إذن عن الكومونيين جرأتهم الثورة، ولنر فيما اتخذوه من تدابير عملية صورة أولى لتدابير عملية ملحة ممكنة التطبيق على الفور، وعندئذ، **بسيرنا في هذه الطريق**، نستأصل شأفة البيروقراطية.

ويضمن أمكان هذا الاستئصال واقع إن الاشتراكية تنقص يوم العمل وتستنهض **الجماهير** إلى الحياة الجديدة، وتضع **أكثرية السكان** في ظروف تمكن **الجميع بدون استثناء** من القيام "بوظائف الدولة"، وهذا ما يؤدي إلى **الاضمحلال التام** للدولة، كل دولة.

يستطرد كاوتسكي:

"... لا يمكن بحال أن تكون مهمة الإضراب الجماهيري **تحطيم** سلطة الدولة، لا يمكنها أن تكون إلا في حمل الحكومة على التنازل في مسألة ما معينة أو في الاستعاضة عن حكومة معادية للبروليتاريا بحكومة تلبي (entgegenkommende) مطالبها... ولكن هذا" (أي انتصار البروليتاريا على الحكومة المعادية) "لا يمكنه في حال من الأحوال ولا في أي ظرف من الظروف أن يفضي إلى **تحطيم** سلطة الدولة، لا يمكنه أن يسفر إلا عن بعض **تغيير** (Verschiebung) في نسبة القوى **في داخل سلطة الدولة**... إن هدف نضالنا السياسي يبقى إذن كما هو الآن، الاستيلاء على سلطة الدولة عن طريق اكتساب الأكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة" (ص ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٣٢).

هذه هي الانتهازية المحض، أحقر الانتهازية، الارتداد عن الثورة فعلاً مع الاعتراف بها قولاً. إن فكرة كاوتسكي لا تمضي أبعد من "حكومة تلبي مطالب البروليتاريا"– وهي خطوة إلى وراء في اتجاه التفاهة وضيق الأفق بالمقارنة مع سنة ١٨٤٧ عندما نادى "**البيان الشيوعي**" "بتنظيم البروليتاريا في طبقة سائدة".

يتأتى على كاوتسكي أن يحقق ما يهواه من " الوحدة" مع شيدمان وبليخانوف وفاندرفيلده وأضرابهم الموافقين جميعهم على النضال من اجل حكومة "تلبي مطالب البروليتاريا".

أما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بخونة الاشتراكية هؤلاء وسنناضل من أجل هدم آلة الدولة القديمة بأكملها **لكيما تصبح البروليتاريا المسلحة نفسها حكومة**. وهما "أمران مختلفان كل الاختلاف".

يتأتى على كاوتسكي أن يكون بصحبة الجماعة المستطابة: جماعة ليغين ودافيد وبليخانوف وبوتريسوف وتسيريتيلي وتشيرنوف ومن لف لفهم الموافقين

كل الموافقة على النضال من أجل "تغيير نسبة القوى في داخل سلطة الدولة"، من أجل "اكتساب الأكثرية في البرلمان وجعل البرلمان سيد الحكومة المطلق"، – انه هدف نبيل منتهى النبل يقبله الانتهازيون بقضه وقضيضه، ويبقى معه كل شيء في إطار الجمهورية البرجوازية البرلمانية.

أما نحن فسنقدم على قطع صلتنا بالانتهازيين وستكون البروليتاريا الواعية بأكملها معنا في النضال، لا من أجل "تغيير نسبة القوى"، بل من أجل **إسقاط البرجوازية**، من أجل **تحطيم** البرلمانية البرجوازية، من أجل جمهورية ديموقراطية من طراز الكومونة أوجمهورية سوفييتات نواب العمال والجنود، من أجل الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا.

* * *

في الاشتراكية العالمية تيارات تيامن أكثر من كاوتسكي، منها "**المجلة الاشتراكية الشهرية**"[٥٣] في ألمانيا (ليغين ودافيد وكولب وكثيرون غيرهم بمن فيهم السكانديناڤيان ستاونينغ وبرانتينغ) وأتباع جوريس[٥٤] وفاندرفيلده في فرنسا وبلجيكا وتوراتي وتريفيس وغيرهما من ممثلي الجناح اليميني في الحزب الإيطالي[٥٥] والفابيون و "المستقلون" ("حزب العمال المستقل" الذي كان في الوقع على الدوام في تبعية الليبراليين) في انجلترا[٥٦] ومن على شاكلتهم. إن جميع هؤلاء السادة الذين يلعبون دوراً جسيماً غالباً ما يكون الدور الراجح في النشاط البرلماني وفي المنشورات الحزبية ينكرون على المكشوف ديكتاتورية البروليتاريا ويطبقون الانتهازية السافرة. " فديكتاتورية" البروليتاريا في نظر هؤلاء السادة "تناقض" الديموقراطية!! وفي الجوهر لا يوجد بينهم وبين الديموقراطيين صغار البرجوازيين أي فرق جدي.

ونظراً لهذا يحق لنا أن نخلص إلى استنتاج مفاده أن الأممية الثانية في الأغلبية الساحقة من ممثليها الرسميين قد انزلقت تماماً إلى الانتهازية. ولم

يقتصر الأمر على نسيان خبرة الكومونة، بل إنما تعداه على تشويهها. أنهم لم يبينوا لجماهير العمال انه تقترب الساعة التي يتوجب عليهم فيها أن ينهضوا ويحطموا آلة الدولة القديمة وأن يستعيضوا عنها بجديدة محولين بهذا الشكل سيادتهم السياسية إلى قاعدة لتحويل المجتمع على الأساس الاشتراكي، بل كانوا يلقنون الجماهير النقيض. وقد فسروا "لاستيلاء على السلطة" بشكل يترك ألف منفذ للانتهازية.

إن تشويه وأغفال مسألة موقف الثورة البروليتارية من الدولة لم يمكنهما إلا يلعبا دوراً جسيماً في الوقت الذي غدت فيه الدول، وقد قوت جهازها العسكري بنتيجة التنافس الإمبريالي، وحوشا حربية تزهق الملايين من الأرواح لكيما تحسم وتفصل فيما إذا كانت السيطرة على العالم لانجلترا أو لألمانيا، لهذا الرأسمال المالي أو لذاك*.

---

* ثم يأتي في المخطوطة:

"الفصل السابع

خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين

ان الموضوع المشار إليه في عنوان هذا الفصل من السعة بحيث يمكن وينبغي أن تكرس له مجلدات. ويتأتى علينا أن نقتصر في هذا الكراس بطبيعة الحال على الدروس الرئيسية التي تعطيها هذه الخبرة والتي تخص مباشرة مهام البروليتاريا في الثورة حيال سلطة الدولة". (وعلى هذا تنقطع المخطوطة). **الناشر.**

تنبيه إلى القارئ في الطبعة الأولى

كتب هذا الكراس في آب وأيلول (أغسطس وسبتمبر) سنة ١٩١٧. وقد وضعت منهاج الفصل التالي، السابع "خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين". ولكن لم يتسن لي أن اكتب من هذا الفصل أي سطر عدا العنوان، فقد "أعاقتني" الأزمة السياسية، عشية ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧. ومن شأن مثل هذه "العقبة" أن تدخل السرور فعلاً على قلب المرء ولكني اعتقد أني سأرجيء لزمن طويل الجزء الثاني من هذا الكراس (الذي يتناول "خبرة ثورتي سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين")، إذ ان تطبيق "خبرة الثورة" أطيب وأجدى من الكتابة عنها.

بتروغراد. ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧.

المؤلف

كتب في آب (أغسطس)–أيلول (سبتمبر) سنة ١٩١٧، المجلد ٣٣، ص ١–١٢٠

كتب التنبيه إلى القارئ في الطبعة الأولى – في ٣٠ تشرين الثاني(نوفمبر) ١٩١٧؛ كتبت الفقرة ٣ من الفصل ٢ – قبل ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٨.

صدر في سنة ١٩١٨ ببتروغراد في كراس على حدة عن دار الطبع والنشر "جيزن أي زنانييه".

دليل الأسماء

افكسينتييف نيقولاي دميتريفيتش (١٨٧٨ – ١٩٤٣) – واحد من زعماء حزب الاشتراكيين – الثوريين، عضو لجنته المركزية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي – شوفيني لدود. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في عام ١٩١٧، رئيس اللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الفلاحين لعامة روسيا؛ وزير الداخلية في الحكومة المؤقتة الائتلافية الثانية؛ فيما بعد رئيس "مجلس الجمهورية الروسية المؤقت" المعادي للثورة (البرلمان التمهيدي) ص ١٥، ٤٩.

أنجلس(Engels) فريدريك (١٨٢٠ – ١٨٩٥) – أحد مؤسسي الشيوعية العلمية. زعيم ومعلم البروليتاريا العالمية. صديق كارل ماركس ورفيقه في الكفاح والفكر. – ص ٤، ٧، ٩ – ١٧، ٢٥ ،٣١ ، ٣٣ ،٣٩ ، ٦٠ ، ٦٢ – ٩٠ ، ٩٥ ، ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ ، ١١٢ – ١١٦ ، ١٢٠.

باكونين ميخائيل الكسندروفيتش (١٨١٤ – ١٨٧٦) – أحد إيديولوجيي الشعبية والفوضوية. ابتداء من ١٨٤٠ أقام في الخارج. اشترك في ثورة ١٨٤٨ – ١٨٤٩ في ألمانيا. انضم إلى الأممية الأولى حيث عمل كعدو لدود للماركسية. أنكر باكونين كل دولة بما فيها ديكتاتورية البروليتاريا، ولم يدرك دور البروليتاريا التاريخي العالمي، ووقف صراحة ضد إنشاء حزب سياسي مستقل للطبقة العاملة، ودافع عن مذهب امتناع العمال عن الاشتراك في النشاط السياسي. – ص ٥٥، ٧٠، ١١٠.

بالتشينسكي بيوتر يواكيموفيتش (١٨٧٥ – ١٩٢٩) – مهندس، منظم سنديكة "برودوغول". كان على صلة وثيقة بالأوساط المصرقية. بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في عام ١٩١٧، نائب وزير التجارة والصناعة في الحكومة الموقتة البرجوازية. ملهم تخريب الصناعيين. ناضل ضد الديموقراطية. – ص ١٤ ، ١٥.

بانيكوك (Panneckoek) انطوني (١٨٧٣ – ١٩٦٠) – اشتراكي – ديموقراطي هولندي. ابتداء من ١٩١٠ كان على صلة وثيقة بالاشتراكيين– الديموقراطيين اليساريين الألمان، وتعاون بنشاط معهم في صحفهم. في سنوات الحرب العالمية الأولى، أممي، اشترك في إصدار مجلة "Vorbote" (" فوربوته" – "البشير"، لسان الحال النظري لجناح زيميرفالد اليساري. من ١٩١٨ إلى ١٩٢١ أنضم إلى الحزب الشيوعي الهولندي واشترك في أعمال الكومنترن (الأممية الشيوعية). شغل موقفاً يسارياً متطرفاً انعزالياً. – ص ١١٧ – ١٢٢.

براكه (Bracke) ولهلم (١٨٤٢ – ١٨٨٠) اشتراكي ألماني. ناشر وتاجر كتب. أحد مؤسسي وقادة الحزب الايزيناخي (١٨٦٩).أحد الناشرين والموزعين الرئيسيين للمطبوعات الحزبية. – ص٦٨ ، ٨٩.

برانتينغ (Branting) كارل يالمار (١٨٦٠–١٩٢٥) – زعيم الحزب الاشتراكي – الديموقراطي الاسوجي، واحد قادة الأممية الثانية. في سنوات الحرب العالمية الأولى، اشتراكي– شوفيني. في ١٩١٧ دخل في حكومة أيدن الائتلافية الليبيرالية– الاشتراكية. – ٤٨، ١٢٥.

برنشتين (Bernstein) ادوارد (١٨٥٠ – ١٩٣٢) – زعيم الجناح الانتهازي المتطرف في الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية والأممية الثانية. مفكر التحريفية والإصلاحية. من أواسط السبعينيات، اشترك في الحركة الاشتراكية–الديموقراطية. من ١٨٨١ إلى ١٨٨٩، محرر لسان الحال المركزي للحزب الاشتراكي– الديموقراطي الألماني "Der Sozialdemokrat" ("در سوسيال–ديموقراط" – "الاشتراكي – الديموقراطي"). في ١٨٩٦ – ١٨٩٨، نشر في مجلة " Die Neue Zeit" ("دي نويه زايت" – "الأزمنة الحديثة") سلسلة من المقالات تحت عنوان "قضايا الاشتراكية"، نشرت فيما بعد في كتاب على حدة تحت عنوان "ممهدات الاشتراكية ومهام الاشتراكية–الديموقراطية" حيث حرف على المكشوف الأسس الفلسفية والاقتصادية والسياسية للماركسية الثورية. اعتبر برنشتين إن المهمة الأساسية التي تجابه الحركة العمالية هي النضال من اجل إصلاحات ترمي إلى

تحسين وضع العمال الاقتصادي في ظل الرأسمالية تقدم بالصيغة الانتهازية القائلة: "الحركة هي كل شيء، الهدف النهائي هو لا شيء". في مرحلة الحرب العالمية الأولى وقف مواقف وسطية ساتراً الاشتراكية – الشوفينية بالجمل والتعابير عن الأممية. – ص٤٦، ٥٤ – ٥٦، ١١١ – ١١٣، ١١٦، ١٢٠، ١٢٢.

برودون (Proudhon) بيير جوزيف (١٨٠٩ – ١٨٦٥)– كاتب سياسي واجتماعي فرنسي، اقتصادي وعالم اجتماعي، مفكر البرجوازية الصغيرة، وأحد مؤسسي الفوضوية. – ص ٥٤، ٥٥، ٦١، ٦٣، ٦٤، ٦٨، ١١٠، ١١٢.

بريشكو – بريشكوفسكايا ايكاتيرينا قسطنطينوفنا (١٨٤٤ – ١٩٣٤)– من منظمي وقادة حزب الاشتراكيين–الثوريين، انضمت إلى جناحه اليميني المتطرف. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية دعمت بنشاط الحكومة المؤقتة. وأيدت مواصلة الحرب الإمبريالية حتى "النصر النهائي". – ص٣.

بليخانوف غيورغي فالنتينوفيتش (١٨٥٦ – ١٩١٨) – من ابرز رجالات الحركة العمالية الروسية والعالمية، أول داعية للماركسية في روسيا. في عام ١٨٨٣ أسس في جينيف أول منظمة ماركسية روسية – فرقة "تحرير العمل". حارب بليخانوف الشعبية، وناضل ضد التحريفية في الحركة العمالية العالمية. في مستهل القرن العشرين، انضم إلى هيئة تحرير جريدة "الايسكرا" ("الشرارة") ومجلة "زاريا" ("الفجر").

من ١٨٨٣ إلى ١٩٠٣ كتب بليخانوف عدداً من الأبحاث التي اضطلعت بدور كبير في الدفاع عن الفلسفة المادية وفي ترويجها. ولكنه اقترف حتى في ذلك الوقت أخطاء جدية كانت جنين نظراته المنشفية المقبلة. بعد المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي–الديموقراطي الروسي وقف بليخانوف مواقف التوفيق مع الانتهازية، ثم التصق بالمناشفة. في مرحلة الثورة الروسية الأولى وقف في كل المسائل الأساسية مواقف منشفية. أبان الحرب العالمية الأولى انتقل إلى مواقف الاشتراكية–الشوفينية. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية عاد إلى روسيا ووقف ضد البلاشفة وضد الثورة الاشتراكية لاعتباره أن روسيا لم تنضج للانتقال إلى

الاشتراكية. وقف موقفاً سلبياً من ثورة أكتوبر الاشتراكية ولكن لم يشترك في النضال ضد السلطة السوفييتية. – ص ٣، ٣٨، ٤٨، ٥١، ٥٥، ١٠٤، ١٠٩، ١١٠، ١٢٤.

بوتريسوف ألكسندر نيقولاييفيتش (١٨٦٩ – ١٩٣٤) – أحد زعماء المنشفية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني.بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، هاجر. – ص ٣، ١٢٥.

بوميالوفسكي نيقولاي غيراسيموفيتش (١٨٣٥ – ١٨٦٣) –كاتب ديموقراطي روسي. هاجم في مؤلفاته دعائم الحكم المطلق في روسيا البيروقراطية، كما هاجم العنف والاستبداد. – ص ١٠٣.

بيبل (Bebel) أوغست (١٨٤٠–١٩١٣) واحد من أبرز مناضلي الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية والحركة العمالية. – ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٨٩ ، ٩٠ ، ٩٥.

بيسمارك (Bismarck) أوتو أدوارد ليوبولد (١٨١٥ – ١٨٩٨) – رجل دولة وديبلوماسي في بروسيا وألمانيا. كان هدفه الأساسي توحيد الدويلات الألمانية الصغيرة المتفرقة "بالدم والحديد" وإنشاء إمبراطورية ألمانية موحدة بزعامة بروسيا اليونكرية. في كانون الثاني (يناير) ١٨٧١ شغل بيسمارك منصب مستشار الريخ للإمبراطورية الألمانية وأشرف مدة ٢٠ سنة على سياسة ألمانية الداخلية والخارجية كلها في صالح الملاكين العقاريين– اليونكر، ساعياً في الوقت نفسه إلى تأمين التحالف بين طبقة اليونكر والبرجوازية الكبيرة. وعندما لم يتوصل إلى خنق الحركة العمالية بواسطة القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين الذي استنه في ١٨٧٨، تقدم ببرنامج ديماغوجي، تضليلي، للتشريع الاجتماعي، مطبقاً قوانين بضمان بعض فئات من العمال بصورة إلزامية، ولكن محاولة بيسمارك، لتفسيخ الحركة العمالية بهبات حقيرة لم تتكلل بالنجاح. في ١٨٩٠ استقال. – ص ١٤.

بيسولاتي (Bissolati) ليونيدا (١٨٥٧ – ١٩٢٠) – من مؤسسي الحزب الاشتراكي الإيطالي وزعماء جناحه الإصلاحي اليميني المتطرف. في ١٩١٢ طرد من الحزب

الاشتراكي الإيطالي وأسس "الحزب الاشتراكي–الإصلاحي". أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني ومن أنصار اشتراك ايطاليا في الحرب إلى جانب دول الوفاق. في سنوات ١٩١٦–١٩١٨ دخل في الحكومة بوصفه وزيراً بلا وزارة. – ص ٤٨.

تريفيس (Treves) كلاوديو (١٨٦٨ – ١٩٣٣) – من زعماء الحزب الاشتراكي الإيطالي الإصلاحيين. في سنوات الحرب العالمية الأولى، وسطي. – ص ١٢٥.

تسيريتيلي أيراكلي غيورغييفيتش (١٨٨٢ – ١٩٥٩)– أحد زعماء المنشفية. أبان الحرب العالمية الأولى، وسطي. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية دخل في الحكومة الموقتة البرجوازية بوصفه وزير البريد والبرق. بعد أحداث تموز (يوليو)، وزير الداخلية ومن دعاة اغتيال البلاشفة. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، كان تسيريتيلي واحداً من قادة الحكومة الجورجية المنشفية المعادية للثورة. بعد انتصار السلطة السوفييتية في جورجيا، مهاجر أبيض. – ص ٣، ١٥، ٤٩، ٥١، ٧٩، ٨٠، ٨٤، ١٠٣، ١٢٥.

تشيرنوف فكتور ميخائيلوفيتش (١٨٧٦–١٩٥٢) – واحد من زعماء ونظريي حزب الاشتراكيين–الثوريين. أبان الحرب العالمية الأولى، تستر بالجمل والتعابير اليسارية ولكنه وقف عملياً مواقف الاشتراكية–الشوفينية. في ١٩١٧، وزير الزراعة في الحكومة المؤقتة البرجوازية؛ طبق سياسة تدابير القمع الصارمة ضد الفلاحين الذين استولوا على أراضي الملاكين العقاريين. – ص ٣، ١٥، ٤٩، ٥٠، ٨٤، ١٠٣، ١٢٥.

توراتي (Turati) فيليبو (١٨٥٧ – ١٩٣٢) – مناضل في الحركة العمالية الإيطالية، من منظمي الحزب الاشتراكي الإيطالي (١٨٩٢) وزعيم جناحه الإصلاحي اليميني. – ص ١٢٥.

توغان- بارانوفسكي ميخائيل ايفانوفيتش (١٨٦٥ – ١٩١٩) – اقتصادي برجوازي روسي. في التسعينيات من القرن التاسع عشر، ممثل بارز "للماركسية الشرعية". في زمن ثورة ١٩٠٥ – ١٩٠٧ عضو حزب الكاديت. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، مناضل نشيط ضد الثورة في أوكرانيا. – ص ٩٩.

جوريس (Gaures) جان (١٨٥٩ – ١٩١٤) – من أبرز مناضلي الحركة الاشتراكية الفرنسية والعالمية. مؤرخ. عضو في البرلمان في أعوام ١٨٨٥–١٨٨٩، ١٨٩٣–١٨٩٨، ١٩٠٢–١٩١٤. أحد زعماء الكتلة البرلمانية الاشتراكية. في ١٩٠٤ أسس جريدة "LHumanite" ("لومانيته" – "الإنسانية") وترأس تحريرها حتى أواخر حياته. دافع جوريس عن الديموقراطية والحريات الشعبية وعن السلام، ووقف ضد الظلم الإمبريالي وحروب الفتوحات. كان على اقتناع بان الاشتراكية وحدها هي التي تضع حداً للحروب وللاضطهاد الاستعماري. ولكنه كان يرى أن الاشتراكية ستنتصر، لا عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية، بل نتيجة "لازدهار الفكرة الديموقراطية". انتقد لينين انتقاداً حاداً نظرات جوريس الإصلاحية التي دفعته في طريق الانتهازية.
استثار نضال جوريس من أجل السلام وضد خطر الحرب الزاحف حقد البرجوازية الإمبريالية عليه. عشية الحرب الإمبريالية العالمية، اغتاله عميل للرجعية. – ص ١١١، ١٢٥.)

دافيد (David) ادوارد (١٨٦٣ – ١٩٣٠) – أحد زعماء الجناح اليميني في الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية، محرف، اقتصادي. منذ ١٩٠٣، كان نائباً في الريخستاغ. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني. – ص ٣، ٤٨، ١٢٥.

دوهرينغ (Dühring) يفغيني (١٨٣٣–١٩٢١)– فيلسوف واقتصادي ألماني، إيديولوجي برجوازي صغير. – ص ١٨ ، ٢٢.

رادك كارل برنغاردوفيتش (١٨٨٥ – ١٩٣٩) – منذ بداية القرن العشرين اشترك في الحركة الاشتراكية–الديموقراطية في غاليسيا وبولونيا وألمانيا. اشترك في إصدار

مطبوعات الاشتراكيين–الديموقراطيين اليساريين الألمان. في سنوات الحرب العالمية الأولى، وقف مواقف أممية، ولكنه أبدى تأرجحات إلى جانب الوسطية، إذ شغل موقفاً خاطئاً في مسألة حق الأمم في تقرير مصيرها. – ص ١١٨.

روبانوفيتش ايليا ادولفوفيتش (١٨٦٠–١٩٢٠) – من زعماء الاشتراكيين–الثوريين.عضو المكتب الاشتراكي العالمي. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية من خصوم السلطة السوفييتية.– ص ٣.

روسانوف نيقولاي سيرغييفيتش (ولد عام ١٨٥٩) – كاتب سياسي واجتماعي. من النارودوفوليين. فيما بعد، اشتراكي–ثوري. – ص ٥٠.

رينوديل (Renaudel) بيير (١٨٧١–١٩٣٥) – من الزعماء الإصلاحيين في الحزب الاشتراكي الفرنسي. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي – شوفيني. – ص ٣ ، ٤٨.

زينزينوف فلاديمير ميخائيلوفيتش (ولد عام ١٨٨١)– واحد من قادة حزب الاشتراكيين – الثوريين، كان عضو لجنته المركزية. أبان الحرب العالمية الأولى، دفاعي. في ١٩١٧، عضو اللجنة التنفيذية لسوفييت بتروغراد، ونصير التكتل مع البرجوازية. أحد محرري لسان حال الاشتراكيين – الثوريين جريدة "ديلو نارودا" ("قضية الشعب"). بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، خصم السلطة السوفيتية، مهاجر أبيض.– ص ٥٠.

سامبا (Sembat) مارسيل (١٨٦٢ – ١٩٢٢)– من زعماء الحزب الاشتراكي الفرنسي الإصلاحيين، صحفي.ابان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني. من آب (أغسطس) ١٩١٤ إلى أيلول (سبتمبر) ١٩١٧ كان وزير الأشغال العامة في "حكومة الدفاع الوطني" الإمبريالية في فرنسا. في شباط (فبراير) ١٩١٥ اشترك في مؤتمر لندن لاشتراكيي بلدان الوفاق، الذي انعقد لأجل توحيدهم على أساس برنامج الاشتراكية–الشوفينية. – ص٤٨ ، ٥٠.

سبنسر (Spencer) هربرت (١٨٢٠ – ١٩٠٣)– فيلسوف بريطاني. عالم نفساني وعالم اجتماعي. ممثل بارز للوضعية (الايجابية). من مؤسسي ما يسمى نظرية المجتمع العضوية. – ص ١١.

ستاونينغ (Stauning) تورفالد أوغست مارينوس (١٨٧٣–١٩٤٢)– رجل دولة في الدانمارك. أحد الزعماء اليمينيين في الاشتراكية–الديموقراطية الدانماركية وفي الأممية الثانية. كاتب سياسي واجتماعي. أبان الحرب العالمية الأولى، وقف مواقف اشتراكية–شوفينية. من ١٩١٦ إلى ١٩٢٠ وزير بلا وزارة في حكومة الدانمارك البرجوازية. فيما بعد، ترأس حكومة اشتراكية–ديموقراطية وحكومات ائتلافية من الراديكاليين البرجوازيين والاشتراكيين–الديموقراطيين اليمينيين. – ص ٤٨ ، ١٢٥.

ستروفه بيوتر برنغاردوفيتش (١٨٧٠ – ١٩٤٤) – اقتصادي وكاتب سياسي واجتماعي برجوازي. أحد زعماء حزب الكاديت. في التسعينيات أبرز ممثل "للماركسية الشرعية"، تقدم "بإضافات" و "انتقاد" لمذهب كارل ماركس الاقتصادي والفلسفي، وحاول تكييف الماركسية والحركة العمالية وفقاً لمصالح البرجوازية. – ص ٤١.

سكوبيليف ماتفي أيفانوفيتش (١٨٨٥–١٩٣٩) – منذ ١٩٠٣ أشترك في الحركة الاشتراكية–الديموقراطية في صفوف المناشفة. في سنوات الحرب العالمية الأولى، وسطي. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية، نائب رئيس سوفييت بتروغراد، نائب رئيس اللجنة التنفيذية المركزية في حلقتها التشريعية الأولى. من أيار (مايو) إلى آب (أغسطس) ١٩١٧ وزير العمل في الحكومة الموقتة البرجوازية. – ص ١٥ ، ٤٩.

شتيرنير (Stirner) ماكس (١٨٠٦–١٨٥٦)– فيلسوف ألماني. أحد أيديولوجيي الفردية البرجوازية والفوضوية. – ص ١١٠.

شيدمان (Scheidemann) فيليب (١٨٦٥–١٩٣٩) – أحد زعماء الجناح الانتهازي الأيمن المتطرف في الاشتراكية–الديموقراطية الألمانية. في سنوات الحرب

العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني لدود. أبان ثورة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ في ألمانيا أنضم إلى ما يسمى مجلس مفوضي الشعب. حرض على اغتيال السبارتاكيين. من شباط (فبراير) إلى حزيران (يونيو) ١٩١٩، ترأس الحكومة الائتلافية في جمهورية فيمار، وكان أحد منظمي أعمال التنكيل الدموية ضد الحركة العمالية الألمانية في أعوام ١٩١٨–١٩٢١. فيما بعد انصراف عن النشاط السياسي الشديد. – ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٤.

غراف (Grave) جان (١٨٥٤–١٩٣٩)– اشتراكي برجوازي صغير فرنسي. من نظريي الفوضوية. في مستهل القرن العشرين وقف مواقف الفوضوية السنديكالية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني. – ص ١٠٤.

غي الكسندري. (توفي عام ١٩١٩)– فوضوي روسي. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية صار نصيراً للسلطة السوفييتية. – ص ١٠٤.

غيد (Guesde) جول (بازيل، ماتيو) (١٨٤٥–١٩٢٢)– من منظمي وقادة الحركة الاشتراكية الفرنسية والأممية الثانية. في ١٩٠١، أنشاء غيد وأنصاره الحزب الاشتراكي في فرنسا الذي اندمج في ١٩٠٥ مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الإصلاحي وأطلق عليه أسم الحزب الاشتراكي الفرنسي الموحد. فعل غيد الكثير من أجل نشر أفكار الماركسية وتطوير الحركة الاشتراكية في فرنسا. ولكنه في وقوفه ضد سياسي الاشتراكيين اليمينيين، أقترف أخطاء ذات طابع انعزالي سواء في المسائل النظرية أم في المسائل التكتيكية. منذ بداية الحرب العالمية الأولى وقف موقفاً اشتراكياً–شوفينياً ودخل في الحكومة الفرنسية البرجوازية. – ص ٣.

فاندرفالد (Vandervelde) أميل (١٨٦٦–١٩٣٨)– زعيم حزب العمال في بلجيكا. رئيس المكتب الاشتراكي العالمي للأممية الثانية. شغل موقفاً انتهازياً متطرفاً. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي–شوفيني، دخل في الحكومة البرجوازية. بعد ثورة شباط (فبراير)١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية جاء إلى روسيا لأجل التحريض على مواصلة الحرب الإمبريالية. – ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥.

فيدماير (Weydemeyer) يوسف (١٨١٨-١٨٦٦) - من أبرز المناضلين في الحركة العمالية الألمانية والاميركية. صديق كارل ماركس وفريدريك أنجلس ورفيقهما في الكفاح والفكر. - ص ٣٥.

كاوتسكي (Kautsky) كارل (١٨٥٤-١٩٣٨) - أحد زعماء الاشتراكية الديموقراطية الألمانية والأممية الثانية. في البدء ماركسي، فيما بعد، مرتد عن الماركسية، وإيديولوجي اتجاه انتهازي من اخطر الاتجاهات بالنسبة لحركة العمال هو الوسطية (الكاوتسكية). محرر في المجلة النظرية للاشتراكية-الديموقراطية الألمانية "Die Neue Zeit" ("دي نويه زايت"-"الأزمنة الحديثة").
ابان الحرب العالمية الأولى وقف كاوتسكي مواقف الوسطية ساتراً الاشتراكية-الشوفينية بالجمل والتعابير عن الأممية. وهو واضع النظرية الرجعية القائلة بالإمبريالية العليا. - ص ٤، ٩، ١٣، ٣٠، ٣٦، ٤٨، ٥٥، ٧٠، ٧١، ٨١، ١١٠- ١٢٢، ١٢٤، ١٢٥.

كروبوتكين بيوتر الكسييفيتش (١٨٤٢-١٩٢١) - واحد من كبار قادة ونظريي الفوضوية. أبان الحرب العالمية الأولى، شوفيني. عاد من المهجر في ١٩١٧، ووقف مواقف برجوازية. ولكنه وجه في عام ١٩٢٠ رسالة إلى العمال الأوروبيين اعترف فيها بالأهمية التاريخية لثورة أكتوبر الاشتراكية ودعا العمال إلى الحيلولة دون التدخل المسلح ضد روسيا السوفييتية. - ص ١٠٤، ١٢٣.

كورنيليسين (Cornelissen) خريستيان - فوضوي هولندي، من أتباع كروبوتكين، وقف ضد الماركسية. أبان الحرب العالمية الأولى، شوفيني. - ص ١٠٤.

كوغلمان (Kugelmann) لودفيغ (١٨٣٠ - ١٩٠٢)- اشتراكي-ديموقراطي ألماني. صديق كارل ماركس. اشترك في ثورة ١٨٤٨- ١٨٤٩ في ألمانيا. عضو الأممية الأولى. - ص ٣٩.

كولب (Kolb) ولهلم (١٨٧٠- ١٩١٨) - اشتراكي - ديموقراطي ألماني. انتهازي متطرف ومحرف. - ص ١٢٥.

كيرنسكي الكسندر فيودوروفيتش (١٨٨١-١٩٧٠) - اشتراكي-ثوري. بعد ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية، كان وزير العدل ووزير الحربية والبحرية، ثم رئيس الوزراء في الحكومة الموقتة البرجوازية والقائد الأعلى للقوات المسلحة. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية ناضل بنشاط ضد السلطة السوفييتية. في عام ١٩١٨، فر إلى الخارج. - ص ١٤ ، ٧٨.

لاسال (Lassalle) فرديناند (١٨٢٥-١٨٦٤)- اشتراكي برجوازي صغير ألماني. مؤسس أحد أنواع الانتهازية في الحركة العمالية الألمانية المعروف باللاسالية. كان أحد مؤسسي اتحاد العمال الألمان العام (١٨٦٣). كانت لإنشاء الاتحاد أهمية ايجابية بالنسبة للحركة العمالية، ولكن لاسال، بعد انتخابه رئيساً للاتحاد، قاده في سبيل انتهازي. أيد لاسال سياسة توحيد ألمانيا "من أعلى بزعامة بروسيا الرجعية. كانت سياسة اللاساليين الانتهازية عقبة في نشاط الأممية الأولى وفي إنشاء حزب عمالي حقيقي في ألمانيا، وعرقلت صقل الوعي الطبقي عند العمال. - ص ٩٠ ، ٩٨ ، ٩٩.

لوكسمبورغ (Luxemburg) روزا (١٨٧١-١٩١٩) - شخصية بارزة في الحركة العمالية العالمية. من زعماء الجناح اليساري في الأممية الثانية. من مؤسسي وقادة الحزب الاشتراكي-الديموقراطي البولوني. ابتداء من ١٨٩٧، اشتركت بنشاط في الحركة الاشتراكية-الديموقراطية الألمانية. من مؤسسي الحزب الشيوعي الألماني. في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩، اعتقلت واغتيلت بوحشية من قبل أعداء الثورة. - ص ١١٨.

لويس نابليون - راجع نابليون الثالث.

ليبكنخت (Liebknecht) ولهلم (١٨٢٦-١٩٠٠)- من رجالات الحركة العمالية الألمانية والعالمية البارزين، أحد مؤسسي وزعماء الحزب الأشتراكي-الديموقراطي الألماني. - ص ٧٠،٧٢.

ليغين (Legien) كارل (١٨٦١-١٩٢٠) - اشتراكي-ديموقراطي يميني ألماني. أحد زعماء النقابات الألمانية. محرف. ابتداء من ١٨٩٠، رئيس اللجنة العامة لنقابات ألمانيا. ابتداء من ١٩٠٣ سكرتير، وابتداء من ١٩١٣، رئيس الأمانة العالمية للنقابات. من ١٨٩٣ إلى ١٩٢٠ (مع انقطاعات) نائب في الريخستاغ عن الاشتراكية-الديموقراطية الألمانية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي-شوفيني متطرف. دعم سياسة البرجوازية، وناضل ضد الحركة الثورة للبروليتاريا. - ص ٣ ، ٤٨ ، ٥٠ ، ١٢٥.

ماركس (Marx) كارل (١٨١٨-١٨٨٣) - مؤسس الشيوعية العلمية. مفكر عبقري. زعيم ومعلم البروليتاريا العالمية. - ص ٤، ٦ - ٩، ١٦، ١٨، ٢١- ٢٨، ٣٠-٣٣، ٣٥-٤٣، ٤٥-٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٤-٦٠، ٦٣، ٦٤ ، ٦٧-٦٩ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٥ ، ٨٦ ، ٨٩-٩٢ ، ٩٤ ، ٩٧-١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٢ - ١١٧ ، ١١٩ - ١٢٣.

مهرينغ (Mehring) فرانتس (١٨٤٦-١٩١٩) - من أبرز المناضلين في حركة العمال الألمانية. من زعماء ونظريي الجناح اليساري في الاشتراكية-الديموقراطية الألمانية. كان أحد محرري لسان حال الحزب النظري،مجلة"Die Neue Zeit" ("دي نويه زايت"- "الأزمنة الحديثة"). اضطلع بدور بارز في أنشاء الحزب الشيوعي الألماني. - ص ٣٥.

مونتسكيو (Montesquieu) شارل لويس (١٦٨٩-١٧٥٥) - عالم اجتماع فرنسي برجوازي بارز. اقتصادي وكاتب. ممثل حركة التنوير البرجوازية في القرن الثامن عشر. نظري النظام الملكي الدستوري. مؤلفاته الأساسية: "الرسائل الفارسية"، "تأملات في أسباب عظمة الرومان وسقوطهم"، "روح الشرائع". - ص ٥٧.

ميخايلوفسكي نيقولاي قسطنطينوفيتش (١٨٤٢-١٩٠٤) - من أبرز نظريي الشعبية الليبيرالية. كاتب سياسي واجتماعي. ناقد أدبي. فيلسوف ايجابي (وضعي)، أحد ممثلي المدرسة الذاتية في علم الاجتماع. في ١٨٩٢ ترأس مجلة "روسكويه بوغاتستفو" ("الثورة الروسية") وشن على صفحاتها نضالاً ضارياً ضد الماركسيين. - ص ١١٠.

ميلليران (Millerand) الكسندر أتيان (١٨٥٩-١٩٤٣) - سياسي فرنسي. في التسعينيات، التصق بالاشتراكيين وترأس الاتجاه الانتهازي في الحركة الاشتراكية الفرنسية. في عام ١٨٩٩، دخل في حكومة فالديك - روسو البرجوازية الرجعية حيث تعاون مع جلاد كومونة باريس الجنرال غاليفه. في ١٩٠٤، طرد ميلليران من الحزب الاشتراكي، فشكل مع غيره من الاشتراكيين السابقين (بريان، فيفياني) فريق "الاشتراكيين المستقلين". في سنوات ١٩٠٩-١٩١٠ ، ١٩١٢ ، ١٩١٣ ، ١٩١٤-١٩١٥ ، شغل مختلف المناصب الوزارية. في سنوات ١٩٢٠-١٩٢٤، رئيس الجمهورية الفرنسية. - ص ١١١.

نابليون الأول (بونابرت) (١٧٦٩-١٨٢١) - إمبراطور فرنسا من ١٨٠٤ - إلى ١٨١٤ وفي ١٨١٥. - ص ٢٩ ، ٨١.

نابليون الثالث (بونابرت لويس، لويس نابليون) (١٨٠٨-١٨٧٣) - إمبراطور فرنسا من ١٨٥٢ إلى ١٨٧٠، أبن أخ نابليون الأول. - ص ٢٨ ، ٢٩.

هايندمان (Hyndmann) هنري مايرس(١٨٤٢ ١٩٢١) - اشتراكي بريطاني، إصلاحي. في عام ١٨٨١، أسس الاتحاد الديموقراطي الذي تحول في عام ١٨٨٤ إلى الاتحاد الاشتراكي-الديموقراطي. في أعوام ١٩٠٠-١٩١٠، عضو المكتب الاشتراكي العالمي. كان من زعماء الحزب الاشتراكي البريطاني وخرج من صفوفه في عام ١٩١٦ بعد أن شجب مجلس الحزب العام في سولفورد موقفه الاشتراكي-الشوفيني من الحرب الإمبريالية.-ص٣.

هندرسون (Henderson) أرتور (١٨٦٣-١٩٣٥) - أحد زعماء حزب العمال والحركة النقابية البريطانية. أبان الحرب العالمية الأولى، اشتراكي-شوفيني. دخل غير مرة في الحكومات البرجوازية البريطانية. - ص ٤٨.

هيغل (Hegel) غيورغ ولهلم فريدريك (١٧٧٠-١٨٣١) - من أكبر الفلاسفة الألمان. مثالي موضوعي. إيديولوجي البرجوازية الألمانية. ومأثرة هيغل التاريخية أنه وضع بصورة عميقة وشاملة الديالكتيك الذي كان مصدراً للنظرية للمادية الديالكتيكية. ولكن ديالكتيك هيغل أتسم بطابع مثالي، وكان وثيق الصلة بنظامه الفلسفي الميتافيزيائي، المحافظ بمجملة.- ص ٧ ، ١٩.

ويب (Webb) بياتريس (١٨٥٨-١٩٤٣) - شخصية اجتماعية بريطانية معروفة. - ص ١٢٢.

ويب (Webb) سيدني (١٨٥٩- ١٩٤٧)- مناضل اجتماعي بريطاني معروف. إصلاحي. بالتعاون مع زوجته بياتريس كتب ويب عدداً من الأبحاث في تاريخ ونظرية الحركة العمالية البريطانية. ولكونه إيديولوجي البرجوازية الصغيرة واريستقراطية العمال روج في مؤلفاته لفكرة حل المسألة العمالية حلاً سلمياً في أطار المجتمع الرأسمالي. كان أحد مؤسسي الجمعية الفابية الإصلاحية في سنوات الحرب العالمية الأولى، وقف مواقف الاشتراكية-الشوفينية. اشترك في حكومة حزب العمال الأولى (١٩٢٤) والثانية (١٩٢٩- ١٩٣١). - ص ١٢٢.

الملاحظات

[1] كتب لينين "**الدولة والثورة**" في ظروف العمل السري في آب–أيلول (أغسطس–سبتمبر) سنة ١٩١٧. وقد أفصح لينين عن فكرته في النصف الثاني من سنة ١٩١٦ وقال بضرورة بحث مسألة الدولة من الناحية النظرية. وفى ذلك الحين أيضا كتب مقال "**أممية الشبيبة**" وانتقد فيه الموقف المعادي للماركسية الذي وقفه بوخارين من مسألة الدولة ووعد بكتابة مقال مسهب عن موقف الماركسية حيال الدولة. وفى رسالة مؤرخة فى١٧ شباط (فبراير) سنة ١٩١٧ وموجهة إلى كولونتاي كتب لينين أنه قد حضر تقريباً المواد اللازمة في مسالة موقف الماركسية حيال الدولة. وقد كتب هذه المواد في دفتر عنونه بعنوان "**الماركسية بصدد الدولة**". وقد جمع لينين في هذا الدفتر مقتبسات من مؤلفات ماركس وانجلس وكذلك فقرات من كتب كاوتسكي وبانيكوك وبرنشتين وارفقها بملاحظاته الانتقادية واستنتاجاته وتلخيصاته. ووضع لينين المواد التي تم جمعها في اساس كتاب "الدولة والثورة".

ووفقاً للمنهاج المرسوم كان من المقرر إن يتضمن كتاب "**الدولة والثورة**" سبعة فصول، ولكن لينين لم يكتب الفصل الأخير، السابع، "خبرة ثورتي سنة١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ الروسيتين" ولم يحفظ منه غير منهاج مفصل لهذا الفصل. وقد كتب لينين إلى الناشر حول موضوع إصدار الكتاب انه "إذا ما تأخر في إنهاء هذا الفصل السابع، أو في حالة ما إذا تضخم لحد كبير ، عندئذ ينبغي إصدار الفصول الستة الأولى في كتاب على حدة باعتبارها **الجزء الأول...**"

وفى الصفحة الأولى من المخطوطة أشير على المؤلف باسم مستعار هو "ف.ف. ايفانوفسكي". وبهذا الاسم المستعار كان لينين يريد إصدار كتابه لكيلا تصادره الحكومة الموقتة. ولكن الكتاب لم يصدر الا فى سنة ١٩١٨ . فلم تعد ثمة حاجة لهذا الاسم المستعار. وقد صدرت الطبعة الثانية من الكتاب في سنة ١٩١٩ وضمنها لينين باباً جديداً في الفصل الثاني بعنوان "وضع ماركس للمسألة في سنة ١٨٥٢". – ص١.

[2] **الفابيون**، هم أعضاء الجمعية الفابية، وهي منظمة إصلاحية إنجليزية تأسست سنة ١٨٨٤. وقد أطلق عليها اسم قائد من القادة العسكريين الرومانيين في القرن الثالث قبل الميلاد هو **فابيوس مكسيم** المقلب **كونكتاتور** ("المماطل") الذي اشتهر بخطة الانتظار وتجيب المعارك الفاصلة في الحرب هنيبعل. كان أعضاء الجمعية الفابية في معظمهم من المثقفين البرجوازيين، من العلماء والكتابة والسياسيين (ومنهم مثلاً الزوجان ويب وشو وما كدونالد).

وكانوا ينكرون ضرورة نضال البروليتاريا الطبقي والثورة الاشتراكية ويعلنون أمكان الانتقال التدريجي من الرأسمالية على الاشتراكية عن طريق الإصلاحات فقط. وصف لينين الفابية بأنها "**اتجاه الانتهازية المتطرفة**". وفي سنة ١٩٠٠، انضمت الجمعية الفابية إلى حزب العمال. الاشتراكية الفابية" هي ينبوع من ينابيع عقلية العاليين البريطانيين.

في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤-١٩١٨) وقف الفابيون موقف الاشتراكية-الشوفينية. - ص ٣.

[٣] راجع مؤلف أنجلس "**أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة**". وعلى الصفحات ٩-١٠، ١٢ - ١٨ يورد لينين مقاطع من المؤلف أيضاً. - ص ٧.

[٤] **الاشتراكيون-الثوريون**، حزب للبرجوازية الصغيرة في روسيا، انبثق في أواخر سنة ١٩٠١ - أوائل سنة ١٩٠٢ بنتيجة توحيد مختلف الجماعات والحلقات الشعبية. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى وقف الاشتراكيون-الثوريون بأكثريتهم مواقف الاشتراكية - الشوفينية.

بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية في سنة ١٩١٧ كان الاشتراكيون - الثوريون مع المناشفة الدعامة الرئيسية للحكومة الموقتة البرجوازية، واشترك زعماء الحزب (افكسينتييف وكيرنسكي وتشيرنوف) في هذه الحكومة. رفض حزب الاشتراكيين- الثوريون مساندة مطلب الفلاحين بشأن تصفية الملكية الإقطاعية للأرض، ونادى بصيانتها. ووجه الوزراء الاشتراكيون - الثوريون في الحكومة الموقتة فصائل القمع ضد الفلاحين ممن استولوا على أراضي الملاكين العقاريين الإقطاعيين.عشية انتفاضة أكتوبر المسلحة، انتقل الحزب على المكشوف إلى جانب البرجوازية المعادية للثورة، ودافع عن النظام الرأسمالي، فوجد نفسه في عزلة عن جماهير الشعب الثائر.

ألف الجناح اليساري في حزب الاشتراكيين - الثوريين في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٧ حزب الاشتراكيين- الثوريين اليساريين المستقل. اعترف هؤلاء شكلياً بالسلطة السوفييتية وعقدوا اتفاقية مع البلاشفة محاولين إبقاء تأثيرهم في جماهير الفلاحين، ولكنهم ساروا بعد فترة وجيزة في سبيل النضال ضد السلطة السوفييتية.

وفي سنوات التدخل الأجنبي والحرب الأهلية قام الاشتراكيون - الثوريون بعمل تخريبي معاد للثورة ودعموا بنشاط المتدخلين والحرس الأبيض واشتركوا في المؤامرات المعادية للثورة ونظموا أعمال الإرهاب ضد رجالات الدولة السوفييتية والحزب الشيوعي.

وبعد انتهاء الحرب الأهلية، واصل الاشتراكيون –الثوريون نشاطهم المعادي للدولة السوفييتية داخل البلاد وفي معسكر المهاجرين البيض.–ص ٨.

٥ **المناشفة**، أنصار التيار البرجوازي الصغير الانتهازي في الاشتراكية – الديموقراطية الروسية، وممثلو التأثير البرجوازي في صفوف الطبقة العاملة، وقد أطلق عليهم هذا الاسم في المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي – الديموقراطي في روسيا المنعقد في آب (أغسطس) ١٩٠٣، إذ وجدوا أنفسهم أقلية في نهاية المؤتمر عند انتخابات الهيئات المركزية للحزب، في حين إن الاشتراكيين – الديموقراطيين الثوريين وعلى رأسهم لينين، فازوا بالأغلبية. ومن هنا كان اسما البلاشفة (من كلمة بلشنستفو وتعني الأغلبية) والمناشفة (من كلمة منشنستفو وتعني الأقلية).

كان المناشفة يقصدون تحقيق اتفاق بين البروليتاريا والبرجوازية، ويسيرون في الطريق الانتهازية في الحركة العمالية. وبعد الثورة البرجوازية الديموقراطية في شباط (فبراير) ١٩١٧، اشترك المناشفة والاشتراكيون – الثوريون بالحكومة الموقتة داعمين سياستها الإمبريالية، ومناضلين ضد الثورة البروليتارية، التي كانت في صعود. بعد ثورة أكتوبر الاشتراكية، أصبح المناشفة حزباً معادياً للثورة صراحة، ينظم المؤامرات والفتن ويشترك فيها من أجل قلب سلطة السوفييت.– ص٨

٦ **تنظيم المجتمع على أساس "الجنس"** (Gens، أو العشيرة) – نظام مشاعي بدائي أو أول تشكيلة اقتصادية اجتماعية في تاريخ الإنسانية. كانت المشاعة العشائرية تمثل جماعة من الأفراد تجمع بينهم قرابة الدم وتوحدهم صلات اجتماعية واقتصادية. مر النظام العشائري خلال تطوره بمرحلتين: نظام الأمومة ونظام الأبوة (النظام البطريركي أو البطريركية). انتهت البطريركية بتحول المجتمع البدائي إلى مجتمع طبقي وبظهور الدولة. كانت علاقة الإنتاج في النظام المشاعي البدائي تقوم على أساس الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج وتوزيع المنتجات بالتساوي. وهذا ما كان يناسب أصلاً المستوى المنخفض لتطور القوى المنتجة وطابعها في ذلك العهد. – ص ٩.

٧ المقصود هنا مؤلف ماركس "**نقد برنامج غوتا**" (الفصل الرابع) ومؤلف أنجلس "ضد دوهرينغ" وكذلك رسالة أنجلس إلى بيبل في ١٨ – ٢٨ آذار (مارس) ١٨٧٥ (راجع ماركس وأنجلس، المؤلفات، الطبعة الثانية، المجلد ١٩، ص ٢٦ –٣٢، المجلد ٢٠، ص ٢٩١–٢٩٢، المجلد ١٩، ص ١– ٨). – ص ٢١.

[٨] ماركس. "**الرأسمال**". المجلد١. (راجع ماركس وأنجلس. المؤلفات. الطبعة الروسية الثانية. المجلد ٢٣، ص ٧٦١). – ص ٢٢.

[٩] **حرب الثلاثين سنة ١٦١٨ – ١٦٤٨** أول حرب أوروبية عامة، وقد نشبت نتيجة لتأزم التناقضات بين مختلف تكتلات الدول الأوروبية واتخذت شكل صراع بين البروتستانت والكاثوليك. بدأت الحرب بانتفاضة في بلاد التشيك على استبداد ملكية آل هابسبورغ وعلى هجوم الرجعية الكاثوليكية. ثم انضمت الدول الأوروبية إلى الحرب وشكلت معسكرين. فقد اتحد بابا روما وآل هابسبورغ الأسبان والنمساويون والأمراء الكاثوليك في ألمانيا تحت راية الكاثوليكية ووقفوا ضد البلدان البروتستانتية: بلاد التشيك والدانمارك واسوج والجمهورية الهولندية وعدد من الدويلات الألمانية التي قبلت الإصلاح. حظيت البلدان البروتستانتية بتأييد ملوك فرنسا، أخصام آل هابسبورغ. أصبحت ألمانيا المسرح الرئيسي لهذا الصراع، وموضعاً للنهب الحربي والمطامع الاغتصابية من جانب المشتركين في الحرب. انتهت الحرب في عام ١٦٤٨ بعقد صلح وستفالن الذي ثبت تجزؤ ألمانيا السياسي. – ص ٢٢.

[١٠] **برنامج غوتا،** هو برنامج حزب العمال الاشتراكي الألماني، اقره الحزب سنة ١٨٧٥ في مؤتمر غوتا عند اتحاد الحزبين الاشتراكيين الألمانيين اللذين كانا قائمين حتى ذلك التاريخ كل حزب على حدة: حزب الايزيناخيين السائرين بقيادة اوغست بيبل وولهلم ليبكنخت والمتأثرين فكرياً بماركس وأنجلس، وحزب اللاساليين. وكان هذا البرنامج مصاباً بداء المذهب الاختياري، وكان برنامجاً انتهازياً، لأن الايزيناخيين قد تنازلوا للاساليين في القضايا الهامة واقروا الصيغ اللاسالية. وقد انتقد ماركس في مؤلفه "نقد برنامج غوتا" وأنجلس في رسالته إلى بيبل في ١٨ – ٢٨ آذار (مارس) ١٨٧٥ مشروع برنامج غوتا لاذع النقد واعتبراه خطوة كبيرة إلى الوراء بالمقارنة مع برنامج ايزيناخ سنة ١٨٦٩. – ص ٢٣.

[١١] في أواخر القرن التاسع عشر ومستهل القرن العشرين عمدت الأوساط الحاكمة من البرجوازية في جملة من البلدان إلى مناورة معقدة، سعياً منها إلى شق صفوف الحركة العمالية وصرف البروليتاريا عن النضال الثوري بتنازلات طفيفة: فقد أشركت بعض الزعماء الإصلاحيين من الأحزاب الاشتراكية في الحكومات البرجوازية الرجعية. ففي بريطانيا، انتخبت جون بيرنس نائباً في البرلمان عام ١٨٩٢، وكان بيرنس واحداً من "خونة الطبقة

العاملة السافرين الذين باعوا أنفسهم للبرجوازية لقاء منصب وزاري" (لينين). وفي فرنسا، دخل الاشتراكي الكسندر ايتيان ميلليران في ١٨٩٩ في الحكومة البرجوازية برئاسة فالديك – روسو، وساعد البرجوازية على تطبيق سياستها. وقد ألحق اشتراك ميلليران في الحكومة البرجوازية الرجعية ضرراً جسيماً بالحركة العمالية في فرنسا. وصف لينين الميلليرانية بأنها تعني الارتداد والتحريفية و "برنشتينية عملية". وأشار إلى أن "الاشتراكيين" من طراز ميلليران صرفوا الطبقة العاملة عن النضال الثوري "بالوعد بإصلاحات اجتماعية تافهة". وفي ايطاليا كان الاشتراكيان ليونيدا بيسولاتي وأيفانويه بونومي وغيرهما في مستهل القرن العشرين أكثر أنصار التعاون مع الحكومة سفوراً، وقد طردوا من الحزب الاشتراكي في عام ١٩١٢.

ابان الحرب العالمية الأولى، انتقل زعماء الأحزاب الاشتراكية – الديموقراطية اليمينيون الانتهازيون في جملة من البلدان على المكشوف إلى مواقف الاشتراكية – الشوفينية، ودخلوا في الحكومات البرجوازية في بلدانهم، وعملوا على نشر وتطبيق سياستها.– ص٢٦.

[١٢] نتيجة للثورة البرجوازية الديموقراطية في روسيا في ٢٧ شباط فبراير (١٢ آذار – مارس) ١٩١٧، أطيح بالاوتوقراطية (الحكم المطلق) وتشكلت الحكومة الموقتة البرجوازية. – ص ٣١.

[١٣] **الكاديت**، أعضاء الحزب الديموقراطي – الدستوري، الحزب الرئيسي للبرجوازية الملكية الليبيرالية في روسيا. انشىء حزب الكاديت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٠٥، وقد انتسب إليه ممثلو البرجوازية والملاكين العقاريين والمثقفون البرجوازيون. في سنوات الحرب العالمية الأولى دعم الكاديت بنشاط السياسة الخارجية الاغتصابية للحكومة القصرية. في مرحلة ثورة شباط (فبراير) ١٩١٧ البرجوازية الديموقراطية حاولوا إنقاذ الملكية. وقد شغلوا وضعاً قيادياً في الحكومة الموقتة البرجوازية فانتهجوا، إرضاء للإمبرياليين الاميركيين والإنجليز والفرنسيين، سياسة معادية للشعب والثورة. بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى، عمل الكاديت كأعداء الداء للسلطة السوفييتية واشتركوا في جميع الفتن المسلحة ضد الثورة وفي جميع حملات المتدخلين. بعد تحطيم المتدخلين والحرس الأبيض هاجر الكاديت إلى الخارج. وهناك لم يكفوا عن نشاطهم ضد السلطة السوفييتية. – ص ٣٢.

[١٤] "Die Neue Zeit" ("دي نويه زايت" -"لأزمنة الحديثة")، مجلة نظرية للحزب الاشتراكي - الديموقراطي الألماني، صدرت في شتوتغارت من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٩٢٣. وحتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧ اشرف كاوتسكي على تحريرها، ومن بعده كونوف.

نشرت في مجلة "دي نويه زايت" للمرة الأولى بعض مؤلفات ماركس وأنجلس. ساعد أنجلس هيئة تحرير المجلة بنصائحه ولم يندر له أن انتقدها لما نشرته في المجلة من انحرافات عن الماركسية. ابتداء من النصف الثاني من العقد العاشر، أي بعد وفاة أنجلس، أخذت تظهر باستمرار في المجلة مقالات للمحرفين بما فيها سلسلة مقالات برنشتين "قضايا الاشتراكية" التي دشنت هجوم المحرفين على الماركسية. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) وقفت المجلة موقفاً وسيطاً وأيدت عملياً الاشتراكيين – الشوفينيين – ص ٣٥.

[١٥] المقصود هنا "النداء الثاني من المجلس العام لجمعية العمال العالمية حول الحرب الفرنسي–البروسية إلى أعضاء جمعية العمال العالمية في أوروبا والولايات المتحدة" الذي كتبه ماركس في لندن ٦ و٩ أيلول (سبتمبر) ١٨٧٠. – ص ٣٨.

[١٦] راجع رسالة ماركس إلى كوغلمان في ١٢ نيسان (ابريل) ١٨٧١. –ص ٣٨.

[١٧] راجع مؤلف ماركس "الحرب الأهلية في فرنسا". وعلى الصفحات ٤٧ و ٥٣–٥٨ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف أيضا. – ص ٤٤.

[١٨] "**ديلو ناروداً**" ("قضية الشعب")، جريدة يومية، لسان حال حزب الاشتراكيين – الثوريين، صدرت في بتروغراد من آذار (مارس) ١٩١٧ حتى تموز (يوليو) ١٩١٨، مغيرة اسمها غير مرة. شغلت الجريدة موقف أنصار الدفاع والتوفيق، ودعمت الحكومة الموقتة البرجوازية. استأنفت الجريدة صدورها في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٨ في سامارا (صدر أربعة إعداد)، وفي آذار (مارس) ١٩١٩ في موسكو (صدر عشرة أعداد). أغلقت الجريدة لنشاطها المعادي للثورة. – ص ٤٩.

[١٩] **هيروستراتس**، يوناني، احرق في عام ٣٥٦ قبل الميلاد هيكل ارتميد في افس، وذلك لغرض واحد هو تخليد اسمه.ص٥٤.

[٢٠] الجيروندیون، أسم كتلة برجوازية سياسية في عهد الثورة البرجوازية الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر. كان الجيروندیون يعبرون عن مصالح البرجوازية المعتدلة فتأرجحوا بين الثورة والحركة المعادية للثورة وساروا في طريق المساومة مع الملكية. – ص ٥٧.

[٢١] راجع مؤلف أنجلس "**مسألة المساكن**". وعلى الصفحتين ٦١ و ٦٢ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف أيضاً. – ص ٦١.

[٢٢] **أتباع بلانكي**، أنصار تيار في الحركة الاشتراكية الفرنسية ترأسه الثوري الكبير واحد ممثلي الشيوعية الطوبوية الفرنسية البارزين لويس اوغوست بلانكي (١٨٠٥-١٨٨١). كأن البلانكيون ينتظرون "خلاص البشرية من عبودية العمل المأجور لا عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي، بل عن طريق مؤامرة تعدها أقلية غير كبيرة من المثقفين". (لينين). استعاض البلانكيون عن نشاط الحزب الثوري بنشاط جماعة سرية من المتآمرين ولم يحسبوا الحساب للظرف الواقعي الضروري لانتصار الانتفاض وأهملوا الارتباط بالجماهير. – ص٦٢.

[٢٣] **أتباع برودون**، أنصار تيار معاد للعلم ومعاد للماركسية في الاشتراكية البرجوازية الصغيرة اسمي باسم المفكر الفوضوي الفرنسي برودون. انتقد برودون الملكية الرأسمالية الكبيرة من مواقف برجوازية صغيرة، وحلم بتخليد الملكية الخاصة الصغيرة، واقترح تنظيم بنك "شعبي" وبنك "للمقايضة" يستطيع العمال بمساعدتهما، على حد زعمه الحصول على وسائل الإنتاج الخاصة وان يصبحوا حرفيين ويؤمنوا تصريف منتوجاتهم بصورة "عادلة". ان برودون لم يدرك دور البروليتاريا التاريخي، وانكر النضال الطبقي والثورة البروليتارية وديكتاتورية البروليتاريا. ومن مواقف فوضوية أنكر ضرورة الدولة. وقد ناضل ماركس وأنجلس بدأب وانسجام ضد محاولات البرودونيين فرض آرائهم على الأممية الأولى. تعرضت البرودونية لنقد ما حق في مؤلف ماركس "بؤس الفلسفة". وانتهى النضال الحاسم الذي خاضه ماركس وأنجلس وانصارهما ضد البرودونية بانتصار الماركسية انتصاراً تاماً في صفوف الأممية الأولى.

لقد نعت لينين البرودونية بأنها " بلادة ذهن البرجوازي الصغير والتافه الضيق الأفق" العاجز عن تبني وجهة نظر الطبقة العاملة.وعلى نطاق واسع استغل "النظريون" البرجوازيون أفكار البرودونيين من أجل الدعوة إلى التعاون بين الطبقات. – ص ٦٣.

[٢٤] المقصود هنا مقال ماركس "اللامبالة السياسية" ومقال انجلس "بشأن السلطة". نشر المقالان في كانون الأول (ديسمبر) ١٨٧٣ في المجموعة الايطالية "Almanacco Repubblicano per l'anno 1874" ("المجموعة الجمهورية لعام ١٨٧٤") ثم نشرا بالالمانية في عام ١٩١٣ في مجلة "Die Neue Zeit" ("ذي نويه زايت"). ص ٦٣.

[٢٥] راجع ماركس "**اللامبالاة السياسية**". – ص٦٣.

[٢٦] راجع أنجلس "**بشأن السلطة**". – ص ٦٥.

[٢٧] راجع أنجلس. "**بشأن السلطة**". – ص ٦٦.

[٢٨] راجع ماركس. "**نقد برنامج غوتا**". – ص ٦٨.

[٢٩] المقصود هنا مؤلف ماركس "**بؤس الفلسفة**". – ص ٦٨.

[٣٠] **برنامج أرفورت** للحزب الاشتراكي– الديموقراطي الألماني، أقره مؤتمر أرفورت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٨٩١. وقد كان خطوة إلى الإمام بالقياس إلى برنامج غوتا (١٨٧٥). بني البرنامج على أساس مذهب الماركسية القائل بحتمية هلاك أسلوب الإنتاج الرأسمالي وحلول الأسلوب الاشتراكي محله. وأشير فيه إلى انه من الواجب على الطبقة العاملة أن تخوض النضال السياسي وإلى دور الحزب بوصفه قائد هذا النضال، الخ.. ولكن برنامج أرفورت تضمن أيضاً تنازلات خطيرة للانتهازية. وقد انتقد أنجلس المشروع الأولي لبرنامج أرفورت انتقاداً مفصلاً في مقاله "مساهمة في انتقاد مشروع البرنامج الاشتراكي – الديموقراطي عام ١٨٩١"، وكان من حيث الأساس انتقاداً لانتهازية الأممية الثانية كلها. ولكن قيادة الاشتراكية– الديموقراطية الألمانية اخفت انتقاد أنجلس عن الجماهير الحزبية، كما إن أهم ملاحظاته لم تؤخذ بالحسبان لدى وضع النص النهائي للبرنامج. وقد اعتبر لينين إن العيب الرئيسي في برنامج أرفورت، أي التنازل الوجل أمام الانتهازية ، أنما هو السكوت عن ديكتاتورية البروليتاريا. – ص ٧١.

[٣١] **القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين**، استن في ألمانيا من قبل حكومة بيسمارك في سنة ١٨٧٨ بقصد مكافحة الحركة العمالية والاشتراكية. وبموجب هذا القانون منعت جميع منظمات الحزب الاشتراكي – الديموقراطي ومنظمات العمال الجماهيرية وصحافة العمال، وصودرت المطبوعات الاشتراكية. في عهد مفعول القانون الاستثنائي، تعرض الاشتراكيون – الديموقراطيون للملاحقات وللنفي. إلا أن الملاحقات وتدابير القمع لم تحطم الحزب الاشتراكي – الديموقراطي الذي نظم نشاطه وفقاً لظروف العمل السري، فقد صدرت جريدة الحزب المركزية "سوسيال – ديموقراط" في الخارج وانعقدت مؤتمرات الحزب بصورة منتظمة (في سنوات ١٨٨٠ و ١٨٨٣ و ١٨٨٧)، وفي ألمانيا انبعثت بصورة سرية وبسرعة المنظمات والجماعات الاشتراكية – الديموقراطية التي كانت تقودها لجنة مركزية سرية. وفي الوقت نفسه، استفاد الحزب على نطاق واسع من الإمكانيات العلنية بقصد توثيق روابطه بالجماهير. وكان نفوذ الحزب في اتساع مستمر: فالأصوات التي كان الاشتراكيون – الديموقراطيون يفوزون بها إثناء انتخابات مجلس الريخستاغ قد تضاعفت من سنة ١٨٧٨ حتى سنة ١٨٩٠

إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. وقد قدم ماركس وأنجلس للاشتراكيين- الديموقراطيين الألمان مساعدة كبيرة. وفي سنة ١٨٩٠، الغي القانون الاستثنائي ضد الاشتراكيين تحت ضغط حركة العمال الجماهيرية المتعاظمة. – ص ٧٣.

[٣٢] "**البرافدا**" ("الحقيقة") –جريدة يومية بلشفية علنية، صدر العدد الأول في بطرسبورغ في ٢٢ نيسان – أبريل (٥ أيار–مايو) ١٩١٢.

اشرف لينين على إدارة "البرافدا" من الناحية الفكرية، وكتب فيها يومياً تقريباً، وأعطى هيئة تحريرها التوجيهات، وبذل جهده لكي تصدر الجريدة مفعمة بروح كفاحية، ثورية.

وقد تركز قسم كبير من نشاط الحزب التنظيمي في هيئة تحرير "البرافدا". ففيها كانت تجري اللقاءات مع ممثلي الخلايا الحزبية المحلية، وإليها كانت تتوافد المعلومات عن العمل الحزبي في المعامل والمصانع، ومنها كانت تصدر التوجيهات الحزبية من قبل لجنة المركزية ولجنة الحزب في بطرسبورغ.

وقد كانت "البرافدا" على الدوام عرضة للملاحقات والاضطهادات البوليسية. في ٨ (٢١) تموز (يوليو) ١٩١٤، منعت الجريدة.

استأنفت "البرافدا" صدرها بعد ثورة شباط (فبراير) البرجوازية الديموقراطية ١٩١٧. وابتداء من ٥ (١٨) آذار (مارس) ١٩١٧، شرعت تصدر بوصفها لسان الحال المركزي للجنة الحزب المركزية ولجنة الحزب في بطرسبورغ.

انضم لينين إلى هيئة تحرير "البرافدا" لدن وصوله إلى بتروغراد، وشنت "البرافدا" النضال في سبيل خطة لينين لتحويل الثورة البرجوازية الديموقراطية إلى ثورة اشتراكية.

من تموز (يوليو) إلى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٧، اضطرت "البرافدا"، بسبب من ملاحقات الحكومة الموقتة المعادية للثورة إلى تغيير اسمها عدة مرات، فصدرت تحت اسم "ليستوك برافدي" ("ورقة الحقيقة")، "بروليتاري"، "رابوتشي" ("العامل")، "رابوتشي بوت" ("طريق العمال"). بعد انتصار ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى استعادت الجريدة اسمها السابق ابتداء من ٢٧ تشرين الأول – أكتوبر (٩ تشرين الثاني – نوفمبر) ١٩١٧. – ص٧٨

[٣٣] راجع أنجلس. مقدمة لمؤلف ماركس "**الحرب الأهلية في فرنسا**". وعلى الصفحات ٧٩ – ٨٧ يورد لينين مقاطع من هذا المؤلف. – ص ٧٩.

[٣٤] المقصود هنا خطاب وزير الحكومة الموقتة المنشفي تسيريتيلي في ١١ (٢٤) حزيران (يونيو) ١٩١٧ في الجلسة الموحدة لهيئة رئاسة مؤتمر السوفييتات الأول لعامة روسيا،

واللجنة التنفيذية لسوفييت نواب العمال والجنود في بتروغراد، واللجنة التنفيذية لسوفييت نواب الفلاحين ومكتب جميع كتل المؤتمر. نظم زعماء المناشفة والاشتراكيين – الثوريين هذه الجلسة لكي يستغلوا أغلبيتهم فيها ويسدوا ضربة إلى الحزب البلشفي. وقد أعلن تسيريتيلي في خطابه الذي ألقاه بلهجة هستيرية أن المظاهرة التي قرر البلاشفة القيام بها في ١٠ (٢٣) حزيران كانت "مؤامرة لقلب الحكومة والاستيلاء على الحكم من قبل البلاشفة". كان خطاب تسيريتيلي افترائياً ومعادياً للثورة. احتجاجاً على افتراءات تسيريتيلي وغيره من زعماء المناشفة والاشتراكيين – الثوريين، انسحب البلاشفة من الجلسة.لم يحضر لينين هذه الجلسة وكان قد عارض الاشتراك فيها. فقد وجه إلى هيئة تحرير "البرافدا" رسالة أفاد فيها أنه "دافع عن رفض البلاشفة المبدئي الاشتراك في هذه المداولة، مع تقديم تصريح خطي لهذه المداولة مفاده أننا لا نشترك في أي مداولة في مثل هذه المسألة (منع المظاهرة)". – ص ٨٠.

[٣٥] Los-von- Kirche- Bewegung (الحركة من اجل الانفصال عن الكنيسة) أو Kirchenaustrittsbewegung (الحركة من أجل الخروج من الكنيسة) اتخذت طابعاً جماهيرياً في ألمانيا قبل الحرب العالمية الأولى. في كانون الثاني (يناير) ١٩١٤، بدأن على صفحات مجلة "Die Neue Zeit"، بمقال المحرف باول غوره "Kirchenaustrittsbewegung und sozialdemokratie" ("الحركة من أجل الخروج من الكنيسة والاشتراكية – الديموقراطي الألماني من هذه الحركة. في سياق المناقشة لم يرد قادة الاشتراكية – الديموقراطية الألمانية البارزون رداً جدياً على غوره الذي زعم انه يجب على الحزب إن يلتزم جانب الحياد في مسألة الموقف من الحركة من اجل الخروج من الكنيسة وان يمنع أعضاءه من القيام باسم الحزب بدعاية ضد الدين وضد الكنيسة. ص ٨١.

[٣٦] الأرقام عن المعدلات المحتملة للأجور أوردها لينين بالعملة الورقية في النصف الثاني من عام ١٩١٧.

في سنوات الحرب العالمية الأولى، انخفضت قيمة الروبل الورقي في روسيا انخفاضاً كبيراً. – ص ٨٢.

[٣٧] **اللاساليون**، هم أنصار وأتباع الاشتراكي الألماني البرجوازي الصغير لاسال، أعضاء اتحاد العمال الألماني تأسس في ١٨٦٣ في مؤتمر جمعيات العمال بليبزيغ لمجابهة ومعارضة التقدميين البرجوازيين الذي كانوا يحاولون إخضاع الطبقة العاملة لنفوذهم. وكان لاسال أول

رئيس لهذا الاتحاد، ووضع لاسال برنامج الاتحاد وأسس تكتيكه. أعلن الاتحاد أن النضال في سبيل حق الاقتراع العام برنامجه السياسي، وإنشاء جمعيات العمال الإنتاجية، التي تساعدها الدولة مالياً، برنامجه الاقتصادي. أيد لاسال في نشاطه العملي مع أنصاره سياسة بيسمارك الاستعمارية تكيفاً منهم لزعامة بروسيا. وقد كتب أنجلس في رسالة وجهها إلى ماركس في ٢٧ كانون الثاني (يناير) سنة ١٨٦٥ يقول: "إن هذا موضوعياً سفالة وخيانة للحركة العمالية كلها لصالح البروسيين". وجه ماركس وأنجلس غير مرة الانتقاد الشديد لنظرية اللاسالية وتكتيكها ومبادئها التنظيمية باعتبارها تياراً انتهازياً في حركة العمال الألمانية. – ص ٨٥.

[٣٨] المقصود هنا **المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي في روسيا** (ح. ع. ا. د . ر.) الذي انعقد من ١٧ تموز (يوليو) إلى ١٠ آب (أغسطس) (٣٠ تموز–٢٣ آب) ١٩٠٣. جرت جلسات المؤتمر الثلاث عشرة الأولى في بروكسل. ثم نقلت جلسات المؤتمر إلى لندن بسبب من ملاحقة البوليس. – ص ٨٦.

[٣٩] راجع ماركس. "**الحرب الأهلية في فرنسا**". – ص ٩٤.

[٤٠] **شيلوك،** شخصية من مسرحية شكسبير، "تاجر البندقية". مراب قاس وعديم الحساسية، طالب بلا هوادة، حسب شروط الدين، بقص ليبرة من لحم مدينة العاجز عن تسديد الدين. – ص ١٠٢.

[٤١] **تلاميذ مدرسة اللاهوت،** تلامذة المدارس الداخلية الدينية، وقد كتب عن حياتهم المؤلف الروسي بوميا لوفسكي في روايته "الإخوة المترهبون". – ص ١٠٣

[٤٢] راجع أنجلس. مقدمة لمؤلف ماركس "**نقد برنامج غوتا**". – ص ١١٠.

[٤٣] عقد **مؤتمر الأممية الأولى في لاهاي** من ٢ إلى ٧ أيلول (سبتمبر) ١٨٧٢. وقد حضره ٦٥ مندوباً عن ١٥ منظمة وطنية. تحضيراً للمؤتمر، بذل ماركس وأنجلس جهوداً كبيرة جداً لرص صفوف القوى البروليتارية الثورية. بناء على اقتراح من ماركس وأنجلس، تم إقرار جدول أعمال المؤتمر وتعيين موعد انعقاد. تضمن جدول الأعمال مسألتين أساسيتين: ١ – حقوق المجلس العام، ٢ – نشاط البروليتاريا السياسي.

اتخذ المؤتمر قرارات بصدد توسيع صلاحيات المجلس العام ونقل مقر المجلس العام ونشاط "حلف الديموقراطية الاشتراكية" السري وغير ذلك من القرارات. كتب ماركس وأنجلس أغلبية هذه القرارات. ووردت اقتراحاتهما في أساس القرارات الأخرى.

جاء في قرار المؤتمر في المسألة الثانية أن "الظفر بالسلطة السياسية أصبح واجباً عظيماً من واجبات البروليتاريا"، وانه ينبغي تنظيم البروليتاريا في حزب سياسي "لأجل تأمين انتصار الثورة الاجتماعية وتحقيق هدفها الأخير وهو القضاء على الطبقات".

إن النضال الذي خاضه ماركس وأنجلس وأنصارهما خلال سنوات عديدة ضد الانعزالية البرجوازية الصغيرة بجميع صورها قد بلغ خاتمته في المؤتمر. فقد طرد زعماء الفوضويين باكونين وغليوم وغيرهما من الأممية.

أن قرارات مؤتمر لاهاي الذي جرت أعماله بأشراف ماركس وأنجلس مباشرة وبمشاركتهما النشيطة للغاية، كانت تعني انتصار الماركسية على مفاهيم الفوضويين الفلسفية البرجوازية الصغيرة، ناهيك عن أنها أرست الأساس لإنشاء أحزاب سياسية وطنية مستقلة للطبقة العاملة في المستقبل. – ص ١١.

[٤٤] "**زاريا**" ("الفجر")، مجلة ماركسية سياسية علمية كانت تصدرها علناً بشتوتغارت في سنتي ١٩٠١–١٩٠٢ هيئة تحرير جريدة "الايسكرا". لم يصدر منها غير أربعة أعداد. – ص ١١١.

[٤٥] المقصود هنا **المؤتمر العالمي الخامس للأممية الثانية**، الذي انعقد في باريس من ٢٣ إلى ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٠٠. في المسألة الأساسية "الظفر بالسلطة السياسية والمحالفات مع الأحزاب البرجوازية"، المرتبطة بدخول ميلليران في حكومة فالديك – روسو المعادية للثورة، صوتت الأغلبية بالموافقة على قرار كاوتسكي. وقد جاء فيه قوله أن "دخول اشتراكي بمفرده في الحكومة البرجوازية لا يمكن اعتباره بداية طبيعية للظفر بالسلطة السياسية، بل وسيلة اضطرارية، موقتة واستثنائية، في النضال ضد الأحوال الصعبة". وفيما بعد، استشهد الانتهازيون أحياناً كثيرة بهذه النقطة من القرار تبريراً لتعاونهم مع البرجوازية. – ص ١١١.

[٤٦] **البرنشتينية**، هي تيار انتهازي في الاشتراكية – الديموقراطية العالمية معاد للماركسية انبثق في ألمانيا في أواخر القرن التاسع عشر وسمي باسم برنشتين الذي كان اشد المعبرين عن التحريفية سفوراً. – ص ١١٢.

[٤٧] راجع ماركس. "**الثامن عشر من برومير لويس بونابرت**". – ص ١١٣.

[٤٨] راجع ماركس وأنجلس. مقدمة طبعة سنة ١٨٧٢ الألمانية من "**بيان الحزب الشيوعي**". – ص ١١٤.

[٤٩] راجع ماركس. "**الحرب الأهلية في فرنسا**". – ص ١١٤.

[٥٠] راجع ماركس وأنجلس. "**نداء اللجنة المركزية إلى عصبة الشيوعيين**". – ص١١٦.

[٥١] راجع ماركس. "**الحرب الأهلية في فرنسا**". – ١٢٢.

[٥٢] المقصود هنا كتاب الزوجين س. وب. ويب "التريديونيونية البريطانية في النظرية والتطبيق". – ص ١٢٢.

[٥٣] "المجلة الاشتراكية الشهرية "Sozialistische Monatshefte" "سوسياليستيشه موناتسخيفته")، مجلة الانتهازيين الألمان الرئيسية وأحدى صحف التحريفية العالمية. كانت تصدر في برلين من سنة ١٨٩٧ حتى ١٩٣٣. وقفت في سنوات الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) موقف الاشتراكية – الشوفينية. – ص ١٢٥.

[٥٤] **أتباع جوريس**، أنصار القائد البارز في الحركة الاشتراكية الفرنسية والعالمية، جان جوريس. ناضل جوريس في سبيل الديموقراطية والحريات الشعبية والسلام وضد الاضطهاد الإمبريالي وحروب الفتح. ولكن جوريس وأنصاره حرفوا الموضوعات الأساسية في الماركسية. فقد اعتبر الجوريسيون إن الاشتراكية لن تنتصر عن طريق نضال البروليتاريا الطبقي ضد البرجوازية، بل نتيجة "ازدهار الفكرة الديموقراطية". وقد نادوا بالسلام الطبقي بين الظالمين والمظلومين وتبنوا الأوهام البرودونية بصدد التعاونيات، معتبرين إن تطورها في ظل الرأسمالية سيسهم في الانتقال تدريجياً إلى الاشتراكية. في عام ١٩٠٢، ألف الجوريسيون الحزب الاشتراكي الفرنسي الذي وقف مواقف إصلاحية. في عام ١٩٠٥ اتحد هذا الحزب مع الحزب الاشتراكي في فرنسا برئاسة غيد في حزب واحد هو الحزب الاشتراكي الفرنسي . انتقد لينين نظرات جوريس والجوريسيين الإصلاحية انتقاداً شديداً. استثار نضال جوريس في سبيل السلام ضد خطر الحرب المتفاقم كره البرجوازية الإمبريالية له. عشية الحرب العالمية الأولى، اغتال عملاء الرجعية جوريس.

ابان الحرب العالمية الأولى ،كان الجوريسيون هم المهيمنين في قيادة الحزب الاشتراكي الفرنسي، وقد دعموا الحرب الإمبريالية على المكشوف ووقفوا موقف الاشتراكية – الشوفينية. – ص ١٢٥.

[٥٥] **الحزب الاشتراكي الإيطالي**، تأسس في ١٨٩٢ وكان اسمه في البدء "حزب الشغيلة الإيطاليين"، في ١٨٩٣ اتخذ في مؤتمر رجيو – اميليا اسم "حزب الشغيلة الإيطاليين الاشتراكي"، في ١٨٩٥ اتخذ اسم "الحزب الاشتراكي الإيطالي". ومنذ تأسيسه بالذات، دار الصراع الفكري الحاد في داخله بين اتجاهين: الاتجاه الانتهازي والاتجاه الثوري في قضايا

سياسة الحزب وتكتيكه. في عام ١٩١٢، في مؤتمر رجيو – اميليا، فصل اشد الإصلاحيين سفوراً، أي أنصار الحرب والتعاون مع الحكومة والبرجوازية (بونومي وبيسولاتي وغيرهما) من الحزب تحت ضغط اليساريين. ومن بداية الحرب العالمية الأولى حتى دخول ايطاليا الحرب، وقف الحزب الاشتراكي الإيطالي ضد الحرب ورفع شعار "ضد الحرب، ومن أجل الحياد!" في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٤ طرد من الحزب فريق المرتدين (موسوليني وغيره) الذي كان يدافع عن السياسة الإمبريالية التي تنتهجها البرجوازية والذي كان يؤيد الحرب. وعند دخول ايطاليا الحرب إلى جانب بلدان الوفاق (أيار – مايو ١٩١٥) ظهر بكل وضوح في الحزب الاشتراكي الإيطالي ثلاثة اتجاهات: ١ – الاتجاه اليميني، وقد ساعد البرجوازية في خوض الحرب، ٢ – الاتجاه الوسط، وقد ضم أغلبية أعضاء الحزب ورفع شعار "عدم الاشتراك في الحرب وعدم التخريب"؛ ٣ – الاتجاه اليساري، وقد وقف موقفاً احزم ضد الحرب ولكنه لم يعرف كيف ينظم النضال الدائب المنسجم ضدها، ولم يفهم اليساريون ضرورة تحويل الحرب الإمبريالية إلى حرب أهلية، وضرورة قطع الصلات كليا مع الإصلاحيين الذين يتعاونون مع البرجوازية. عقد الاشتراكيون الإيطاليون مع الاشتراكيين السوريين مؤتمراً في لوغانو (عام ١٩١٤) واشتركوا بنشاط في المؤتمرين الاشتراكيين العالميين في زيمميرفالد (١٩١٥) وكينتال (١٩١٦).

في أواخر ١٩١٦، انخرط الحزب الاشتراكي الإيطالي في طريق الاشتراكية المسالمة. – ص ١٢٥.

[٥٦] **حزب العمال البريطاني المستقبل** (Independent Labour Party) – منظمة إصلاحية أسسها قادة "التريديونيونات الجديدة" في عام ١٨٩٣ في ظروف انتعاش النضال الاضرابي واشتداد الحركة من أجل استقلال الطبقة العاملة البريطانية عن الأحزاب البرجوازية. انضم إلى حزب العمال المستقل أعضاء "التريديونيونات الجديدة" وجملة من النقابات القديمة وممثلو المثقفين والبرجوازية الصغيرة المتأثرون بالفابيين. كان الحزب برئاسة كير هاردي ورمسي ماكدونالد. شغل حزب العمال المستقل منذ ظهوره موقفاً أصلاحياً برجوازياً، وركز انتباهه على الشكل البرلماني للنضال وعلى الصفقات البرلمانية مع الحزب الليبيرالي (حزب الأحرار). وفي وصف حزب العمال المستقل، كتب لينين يقول أنه "حزب انتهازي تابع دائماً بالفعل للبرجوازية".

في بداية الحرب العالمية الأولى، أصدر حزب العمال المستقل بياناً ضد الحرب ولكنه سرعان ما وقف مواقف الاشتراكية – الشوفينية. – ص ١٢٥.